



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم تجارية

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تحت عنوان:

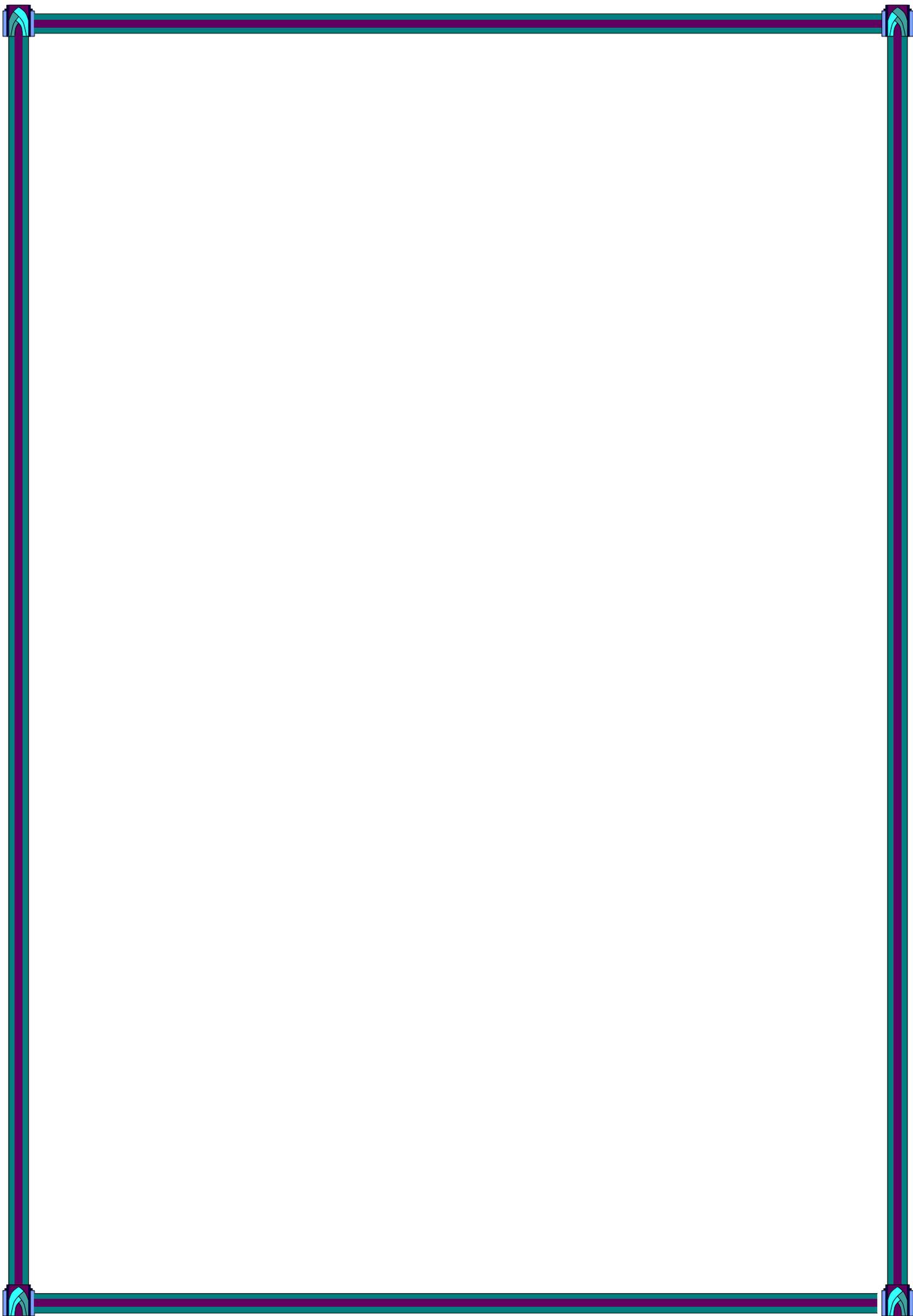
السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية - دراسة حالة الاقتصاد الجزائري -

تحت إشراف الأستاذ:
عليواش أمين عبد القادر

من إعداد الطالب:
طهاري أنور

أعضاء لجنة المناقشة

- د. بن ناصر محمد رئيسا
أ. عليواش أمين عبد القادر مشرفا
أ. سيواني عبد الوهاب عضوا



إهداء

إلى والدي العزيزة أطل الله في عمرها.

إلى أبي العزيز أطل الله في عمره

إلى كل أفراد العائلة: سمية - زينب - إبراهيم - مهدي

إلى الكتوتين الصغيرين إباد و أنس و إلى عبد العزيز و إسحاق

و يونس و كل أفراد العائلة الكبيرة

و الشكر الخاص إلى أخي و صديقي : دحماني عبد النور

إلى أصدقاء المسار الجامعي : ميلود - فارس

إلى الأستاذ المشرف : عليواش أمين عبد القادر

إلى جميع أساتذتي المحترمين.

إلى جميع أصدقائي و زملائي في الدراسة.

إلى كل هؤلاء جميعا أهدي حصاد جهدي و ثمرة عملي.

أنور

الفهرس

I.	كلمة الشكر
II.	الإهداء
III.	فهرس المحتويات
IV.	قائمة الجداول و الأشكال
أ - د	مقدمة
الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة النقدية	
2	تمهيد
3	المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية
3	المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية
4	المطلب الثاني : أهمية السياسة النقدية
5	المطلب الثالث : علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية
9	المبحث الثاني : أدوات السياسة النقدية.
9	المطلب الأول : الأدوات المباشرة للسياسة النقدية.
17	المطلب الثاني : الأدوات النوعية للسياسة النقدية
20	المبحث الثالث : السلطة النقدية و المعلومات اللازمة لوضع سياسة نقدية
20	المطلب الأول : البنك المركزي كسلطة نقدية
24	المطلب الثاني : العلاقات الأساسية للسلطة النقدية لوضع سياسة نقدية
25	المطلب الثالث : المعلومات اللازمة لوضع السياسة النقدية
28	خلاصة

	الفصل الثاني : معالجة الاختلالات الاقتصادية وفق السياسة النقدية
30	تمهيد
31	المبحث الأول : دور السياسة النقدية في معالجة التضخم
31	المطلب الأول : مفهوم التضخم وأنواعه
33	المطلب الثاني : معالجة التضخم
35	المبحث الثاني : دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات.
35	المطلب الأول : ميزان المدفوعات (مفهومه، أهميته، العوامل المؤثرة فيه)
38	المطلب الثاني : أوضاع ميزان المدفوعات.
46	المطلب الثالث : علاج الخلل في ميزان المدفوعات.
53	المبحث الثالث : الانكماش و الكساد التضخمي
53	المطلب الأول : تعريف الانكماش
54	المطلب الثاني : تعريف الكساد التضخمي
54	المطلب الثالث : علاج الانكماش والكساد التضخمي
56	خلاصة

	الفصل الثالث : أداء السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي
58	تمهيد
59	المبحث الأول : السياسة النقدية في الجزائر إلى غاية صدور قانون النقد و القرض 10/90
59	المطلب الأول : السياسة النقدية من خلال قانون المالية لعام 1971 و إعادة هيكلة المؤسسات العمومية
65	المطلب الثاني : السياسة النقدية من خلال القانون رقم 86 / 12
70	المطلب الثالث : السياسة النقدية من خلال القانون رقم 90 / 10
73	المبحث الثاني : السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990 – 2005.
73	المطلب الأول : السياسة النقدية في ظل برامج الاستعداد الإئتمائي و الاتفاق الموسع
75	المطلب الثاني : السياسة النقدية للفترة 1999 – 2004
78	المبحث الثالث : الاتجاهات العامة للسياسة النقدية 2005 – 2013
78	المطلب الأول : مواصلة الإصلاحات
79	المطلب الثاني : التطورات الرئيسية للسياسة النقدية
81	المطلب الثالث : تقييم الوضع النقدي و السياسة النقدية
83	خلاصة
85	خاتمة
90	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
64	مقارنة بين تطور الكتلة النقدية و الناتج المحلي الخام (1964 - 1985)	01
65	تطور الديون الخارجية خلال الفترة (1985 - 1993)	02

قائمة الأشكال

الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
47	تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق آلية الأسعار.	01
49	تصحيح العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات	02

مقدمة

تمثل السياسة النقدية احدى الادوات الاقتصادية الكلية للدولة لأنها تحافظ على تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع والتحكم في توازناته، وذلك بالمحافظة على ثبات اسعار واستقرار قيمة النقود في الاسواق الداخلية للاقتصاد الوطني، وسعر الصرف للتعامل الخارجي، اضافة إلى المحافظة على مستوى التشغيل والتخفيف من حدة البطالة وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات، وخدمة الأهداف الاقتصادية في المجتمع غير ان هذه الاهداف قد تختلف في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، ففي الدول المتقدمة تتمحور اهداف السياسة النقدية اساسا في الوصول الى التشغيل الكامل والابقاء على معدلات التضخم في مستويات مقبولة، اما في الدول النامية فإن الاهداف الاساسية لسياساتها النقدية بصفة خاصة والسياسة الاقتصادية بصفة عامة تتركز في خدمة اهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لذا، فالدور الاساسي للسياسة النقدية هو تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ولتحقيق هذه السياسة يجب توفر سلطة تشرف على هذه السياسة النقدية وفي الجزائر تتمثل هذه السلطة النقدية في البنك المركزي و التي يعتبر اهم مؤسسة في الجهاز المصرفي وهذا نتيجة للخصائص التي يتمتع بها والتي تتميز عن باقي مؤسسات الجهاز المصرفي، وكذا الوظائف التي يمارسها باعتبار بنك البنوك وبنك الحكومة ومنفذ للسياسة النقدية دون ان تخفي علينا وظيفة الاصدار النقدي التي خول بها البنك المركزي والتي كانت السبب الاول وراء انشائه فعلى الرغم من تعدد الوظائف التي يقوم بها الا اننا نجد ان الهدف الاساسي تسعى البنوك المركزية لتحقيقه، هو المحافظة على التوازن والاستقرار الاقتصادي والنقدي على وجه الخصوص، وذلك من خلال حرصه الدائم على تنفيذ الامثل للسياسة النقدية

في الحديث عن العلاقة بين البنك المركزي و الحكومة، تجدر الاشارة الى وجود اراء مؤيدة لاستقلالية البنك المركزي عن الحكومة تنادي بضرورة استقلالية البنك المركزي عن الحكومة من اجل إعطاء مصداقية أكثر للسياسة النقدية وضمان فعاليته في تحقيق اهداف التي من بينها المحافظة على استقرار مستوى العام للأسعار ولحاربة التضخم، وهناك اراء تعارض هذه الاستقلالية وتؤمن بوجود صلة ترابط قوية بين البنوك المركزية والحكومات باعتبار ان الحكومات بإمكانها التأثير على السياسة النقدية من خلال عدد من القنوات الرسمية وغير الرسمية.

يستخدم البنك المركزي السياسة النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية المتمثلة في التضخم واختلال ميزان المدفوعات والانكماش والكساد التضخمي.

وتضمنت سياسات الاصلاح الاقتصادي المدعومة من الهيئات المالية الدولية مجموعة من الادوات الكلية التي من ضمنها السياسة النقدية، اين تجعل من النقود مركزا لدراستها و موضوعا لها وهذا من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلد، و التحكم في توازناته في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي. عرفت الجزائر مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية بدءا

من أوائل القرن الماضي، حيث شهدت تلك الفترة تغيرا واضحا في اسلوب نداء الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه لا تعتبر فيه اسعار السوق موجهة ومرشدا للقرارات الاقتصادية، الى اقتصاد مفتوح يعتمد اعتمادا كبيرا على قوى السوق والمؤشرات السعرية الناتجة عنه، ومن اقتصاد تملك فيه الدولة نواحي الانتاج وموارد الثروة الى اقتصاد تؤدي فيه الافراد الى جانب المنشآت الخاصة الدور الكبير في اتخاذ القرار الاقتصادي ومن سياسة نقدية غير واضحة المعالم تابعة للدولة إلى سياسة نقدية واضحة المعالم لذا اهدافها وادواتها في اطار استراتيجية محددة، وكلا امور تدل على رغبة السلطات الجزائرية في ايجاد الطرق الصحيحة والكفيلة لإحداث اثار اقتصادية عن طريق سياستها الاقتصادية.

وعلى ضوء ما سبق سنتطرق الى الاشكالية التالية:

1- الاشكالية:

ما مدى نجاعة السياسة النقدية في معالجة أهم الاختلالات الاقتصادية في ظل الاصلاحات الاقتصادية؟

2- الاسئلة الفرعية:

من خلال الاشكالية يتم طرح التساؤلات التالية:

- ما هي أهم العناصر للسياسة النقدية، أهدافها و أدواتها؟

- هل حققت السياسة النقدية في الجزائر الأهداف المخططة لها؟

- ما هي منطلقات ودعائم الإصلاح الاقتصادي ؟

- ما هي مساهمات السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق الإصلاح الاقتصادي ؟

3- الفرضيات:

من خلال التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضيات على الشكل التالي:

- تستعمل السياسة النقدية سعر الصرف للتأثر على الحساب الجاري ، وذلك لتحقيق الاهداف الوسيطة و النهائية من

خلال استعمال سياسة السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي القانوني.

- اصطدمت السياسة النقدية في الجزائر ببرامج صندوق النقد الدولي التي اعدت خصيصا لتقوية مراكز البلدان المتقدمة

وهذا ما حد من فعاليتها.

- من دعائم نجاح الإصلاح الاقتصادي اتساع حجم النفقات

- ساهمت السياسة النقدية المنتهجة من طرف الجزائر ولو بشكل نسبي في تحقيق الإصلاح الاقتصادي.

4- اسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار هذا الموضوع لأنه يتلاءم مع مجال تخصصنا ، هذا بالإضافة إلى الاهتمام الكبير بقضايا المتعلقة بالنقود والبنوك والسياسة النقدية، والرغبة في التزود بالمعلومات، و الاجابة عن كافة التساؤلات المطروحة في الذهن فيما يتعلق بمدى فعالية السياسة النقدية في معالجة الاختلالات الاقتصادية، كما تم اختيار هذا الموضوع ايضا من اجل تزويد المكتبات بالمراجع.

5-اهمية الدراسة:

يكتسب الموضوع اهمية كبيرة لانه يربط بين اهم المتغيرات الاقتصادية والنقدية وهي السياسة النقدية، التضخم ، ميزان المدفوعات ، استقلالية بنك المركزي، ويحاول ابراز ما مدى فعالية السياسة النقدية في الحد من الاختلالات الاقتصادية كما تكمن ايضا اهميته في اهمية السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي كإحدى مكونات السياسة الاقتصادية.

6- اهداف البحث:

و ترمي هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الاهداف منها:

- محاولة الالمام بكل جوانب موضوع السياسة النقدية، و معرفة تأثير هذه السياسة على النشاط الاقتصادي بصفة عامة.
- محاولة ادراك و فهم دور السياسة النقدية في معالجة الاختلالات الداخلية والخارجية.
- محاولة فهم تطورات السياسة النقدية ودورها في معالجة الاختلالات الاقتصادية في ظل التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري.

7-منهج البحث:

نحاول استخدام المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية عموما، وخاصة المنهج الوصفي و التحليلي، حيث نعلم على المنهج الوصفي في استعراض الاطار النظري للسياسة النقدية، كما نستخدم المنهج التحليلي وذلك لاستخلاص نوعية تأثير السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

8-هيكل البحث:

لتسائل الدراسة قمنا بتقسيم البحث الى ثلاثة فصول:

الفصل الأول :تطرقنا فيه الى الإطار النظري للسياسة النقدية في ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الاول الى ماهية السياسة النقدية، اما المبحث الثاني تطرقنا فيه الى ادوات السياسة النقدية، و المبحث الثالث تطرقنا فيه الى السلطة النقدية و المعلومات اللازمة لوضع سياسة نقدية.

الفصل الثاني: تطرقنا فيه معالجة الاختلالات الاقتصادية وفق السياسة النقدية في ثلاثة مباحث، الاول تناولنا فيه دور السياسة النقدية في معالجة التضخم ، و الثاني تناولنا فيه دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه الى الانكماش والكساد التضخمي

الفصل الثالث: تطرقا في هدها الفصل الى نداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي، المبحث الاول تناولنا فيه السياسة النقدية من خلال قانون المالية 71 و اعادة هيكلة المؤسسات البنكية، و المبحث الثاني تناولنا فيه السياسة النقدية بين الفترة 1990 الى 2005 ، و المبحث الثالث تناولنا فيه الاتجاهات العامة للسياسة النقدية 2005 - 2013

الفصل الأول :

الإطار النظري

للسياسة

النقدية

تمهيد

بدأ الاهتمام بالسياسة النقدية في معظم دول العالم .وقد أدى التطور المستمر للمتغيرات الاقتصادية و أفكار السياسات النقدية إلى ظهور مفهوم جديد لهذه السياسة حيث أصبحت تحقق أهدافا للاقتصاد لم تكن موجودة في السابق و ذلك بالتضافر مع كل مقومات نجاح السياسة النقدية.

يعتبر البنك المركزي أداة لتطبيق السياسة النقدية لأي دولة حيث هذا الأخير يعتمد على أدوات الكمية و النوعية وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه السياسة.

سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على مفهوم السياسة النقدية و أهم مراحل تطورها و كذا أهدافها و استراتيجياتها على النشاط الاقتصادي، و أخيرا يتم التعرض إلى السلطة النقدية و المعلومات اللازمة لوضع السياسة النقدية.

المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية

باعتبار أن السياسة النقدية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على مفهوم السياسة النقدية و التعرف عن أهميتها ودورها من خلال علاقتها مع السياسات الاقتصادية الأخرى.

المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية للدولة تمكنها من التدخل في النشاط الاقتصادي النقدي و ذلك لارتباطه الوثيق بكافة المجالات و النواحي الاقتصادية.

و لقد اهتم الكثير من المفكرين الاقتصاديين بموضوع السياسة النقدية و أعطوها تعريفات متعددة و متقاربة و من بين هذه التعاريف نذكر:

التعريف الأول: السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات و التدابير التي تتخذها الدولة عن طريق سلطاتها النقدية و المستمدة من أصول ومبادئ المذهب الاقتصادي للمجتمع من أجل إدارة كل من النقد الائتمان ، و تنظيم السيولة للاقتصاد الوطني¹.

التعريف الثاني: إن السياسة النقدية هي مجموعة التدخلات التي تقوم بها السلطات النقدية و التي تهدف إلى التحكم في تطور و نمو كمية النقود، سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي و هذا بغية تحقيق أهدافها المسطرة².

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة من الإجراءات و الأعمال و التدابير التي تقوم بها السلطات النقدية المتمثلة في مختلف الآليات و الوسائل العملية المختلفة المستخدمة من طرف البنك المركزي لحل المشاكل الاقتصادية القائمة أو اتخاذ إجراءات وقائية لمشاكل محتملة الوقوع في المستقبل ، كما أنها تهدف إلى تحقيق الأهداف التي تحددها السلطة النقدية و قد تكون هذه الأهداف وسيطية أو نهائية.

¹ صالح صالحي ، السياسة النقدية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء، 2000، ص 17.

² عقيل جاسم عبد الله ، النقود والبنوك ، منهج نقدي ومصرفي ، عمان ، دار مكتبة الحامد للنشر ، 1999، ص 207.

المطلب الثاني : أهمية السياسة النقدية

تلعب السياسة النقدية دورا هاما في الاقتصاد الوطني بحيث ينتقل أثرها إلى النشاط الاقتصادي عن طريق الأدوات و الأساليب المستخدمة لتوجيهه و التأثير في مساره بشكل يساعد على تحقيق أهداف المجتمع و تزداد هذه الأهمية وضوحا خاصة في البلدان النامية إذ ينتقل تأثير السياسة النقدية إلى المتغيرات الحقيقية بحيث تأخذ المسار التالي¹ :

سياسة نقدية ← مكونات الطلب الداخلي ← أسواق الأصول الحقيقية

فضعف الأسواق النقدية و المالية تجعل الآثار المترتبة على كمية النقود لا تنتقل إلى الأصول المالية – البدائل النقدية و لكنها تنتقل مباشرة إلى سوق الأصول الحقيقية ، و لذلك يمكن القول بأن دور السياسة النقدية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي يبدو أنه أكثر أهمية في البلاد النامية منه في البلاد المتقدمة.

كما يبرز دور السياسة النقدية خاصة في أوقات التضخم ، ففي الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تتركز هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على التشغيل الكامل للاقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي و في مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة و تتبع هذه الدول في هذا الصدد بعض السياسات النقدية كحتمية السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي و غيرها كالتأثير في الائتمان الاستهلاكي أو الائتمان لغرض المضاربة و غيرها.

أما الدول السائرة في طريق النمو فإن السياسة النقدية تنحصر في خدمة التنمية و توفير التمويل اللازم لها ، و هناك العديد من العوامل التي تحد من فعالية السياسة النقدية في الدول النامية أبرزها قلة انتشار المصاريف و غياب العادة المصرفية و النضج المالي و تخلف النظام المصرفي القائم و قلة تأثيره و نطاقه و ضآلة الادخار بسبب انعدام الثقة بين الأفراد و المؤسسات المالية و ضيق نطاق الأسواق المالية و اختلال الهيكل الإنتاجي لتلك الدول خصوصا عنصر العمل الفني.

و بذلك تبدو أهمية السياسة النقدية فيما يمكن أن تحققه لضمان تادية النقود لسائر وظائفها بفعالية سواء لوظائفها الفنية باعتبارها وسيلة تبادل و مقياسا للقيم و مستودعا للثروة و هي ضرورة لمسيرة النشاط الاقتصادي

¹ سهر محمد معوق ، النظم والسياسات النقدية ، الدار اللبنانية، الطبعة الأولى 1989، ص 199.

و استمراره و تطوره أو تعلق الأمر بوظائفها الحركية التي تؤثر في مسار النشاط الاقتصادي و اتجاهاته ومعدلات نموه من خلال الكيفية التي تتغير بها كمية النقود المتداولة¹.

و نخلص مما سبق إلى القول بأن السياسة النقدية حظيت بذلك الاهتمام من قبل الاقتصاديين للآثار الهامة التي تحدثها في الواقع الاقتصادي ، كالتحكم في كمية النقود و تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي عن طريق الحد من وتيرة التضخم و التحكم في اتجاهات و تركيب بنية النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على حجم الائتمان و التحكم في بنيته و مجالاته.

المطلب الثالث : علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية

تتوقف فاعلية و أهمية السياسة النقدية على مدى التعاون و التضافر بينها و بين السياسات الاقتصادية الأخرى ، و تعتبر السياسة المالية من بين أهم السياسات الاقتصادية والتي يعتبر التنسيق بينها وبين السياسة النقدية أكثر من ضرورة وذلك بسبب الاختلاف بين طبيعة كل منهما²:

- تميل العمليات المالية إلى أن تكون واسعة النطاق من حيث حجمها ومداهها ، في حين تتجه العمليات النقدية إلى أن تكون محدودة لأنها تنحصر بصورة رئيسية في القطاع المالي و المصرفي ، فإذا ما تم التنسيق بين هذين النوعين من العمليات ، فإن الإجراءات النقدية قد تكون ذات أثر فعال كوسيلة للسياسة العامة للحكومة.

- تميل التدابير المالية من ناحية أخرى إلى أن تكون بطيئة و متصلة لأسباب دستورية و قانونية عموماً ، في حين أن الإجراءات النقدية هي سريعة ومرنة نسبياً ، و يمكن تغييرها في وقت قصير جداً ، مثلاً عن طريق التغيرات في نسب الاحتياطي القانوني و أسعار الفائدة أو الخصم.

- تميل الإجراءات المالية إلى أن تكون ذات قيمة بصفة خاصة في تشجيع التوسع الاقتصادي ، و لكنها قد تكون أقل قدرة على إيقاف التضخم. أما العمليات النقدية فإنها ذات أثر ضئيل في تشجيع التوسع ، و لكنها قد تحد بصورة فعالة من الاتجاهات التضخمية ، و ذلك بجدها من قابلية الجمهور على الحصول على الائتمان المصرفي.

¹ محمد الكفراوي، النقود والمصارف في النظام الإسلامي ، دار الجامعات المصرية ، ص 22.

² عبد المنعم السيد على ، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف و الأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2004، ص

الفرع الأول : مفهوم السياسة المالية

التعريف الأول: السياسة المالية عبارة عن مجموعة من القواعد و الأساليب و الإجراءات و التدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكثر كفاءة ممكنة ، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية خلال فترة معينة ، و يقصد بالسياسة المالية الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام و تدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة¹.

التعريف الثاني: تعني السياسة المالية استخدام الميزانية من ضرائب و قروض و نفقات عامة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية ، وعلى رأسها التوازن و الاستقرار الداخلي القومي و بتعبير آخر استخدام أوعية الميزانية في تحقيق النمو المتوازن².

من خلال التعاريف السالفة الذكر يتبين لنا بأن السياسة المالية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات و التدابير التي تتخذها الدولة من أجل تسير الإنفاق العام و كذا البحث عن طرق وسائل تمويله ، كما أنها تهدف إلى تحقيق الأهداف المسطرة على مستوى السياسة الاقتصادية الكلية.

الفرع الثاني : ضرورة التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية

للمفاضلة بين السياسة المالية و السياسة النقدية نجد في الفكر الاقتصادي نظريتين مختلفتين فحسب النظرية الكينزية فإن الأولوية تفضل للسياسة المالية ، بينما النظرية النقدية تفضل للسياسة النقدية. و يمكن تفسير هذا التباين لاختلاف دور الدولة في الميدان الاقتصادي ، إذ نجد أن الكينزيين يعتبرون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أمر ضروري، أما السياسة النقدية فتستبعد تدخل الدولة ، إذ يرى فريدمان ضرورة ترك تحديد سعر الفائدة لقوى السوق بدلا من السلطات النقدية عن طريق البنك المركزي.

و رغم النظرة المتكافئة لأهمية و دور كلا من السياستين في النشاط الاقتصادي ظهر فريق ثالث طرح رأيا وسطا و هو أن كلتا السياستين مهمتين ، و لا تقل أهمية أي منهما على الأخرى في العمل على الخروج من الأزمات

¹ عبد المطلب عبد الحميد ، النظرية الاقتصادية (تحليل آلي وجزئي للمبادئ) ا الدار الجامعية الاسكندرية ، 2000 ، ص 425..

² غازي حسين عناية ، التضخم المالي ، دار الجيل بيروت الطبع الأولى ، 1992 ، ص 149.

الاقتصادية أو في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، و بالتالي يجب استخدام مزيج من السياستين أو ما يعرف بالسياسة المصاحبة لتحقيق الأهداف الاقتصادية.¹

إن مضمون السياسة المصاحبة هو ضرورة التنسيق بين أهداف و وسائل كل من السياسة المالية و السياسة النقدية بغية تجنب التعارض و التضارب بينهما ، و هذا نظرا لعدة اعتبارات:

الاعتبار الأول : الاختلافات التي قد تحدث بين السلطتين و ما يترتب عنها من انقسامات اقتصادية إذا ما انتهجت السلطة النقدية طريقا و السلطة المالية طريقا آخر مما يعني أن ما تبنيه إحدى السلطتين تهدمه الأخرى.

الاعتبار الثاني : التغيرات التي طرأت على الهياكل الاقتصادية لمعظم الدول الصناعية و ما ترتب عليها من عدم الاستقرار و ظهور العديد من الانتقادات الموجهة لأداء القطاعات الاقتصادية المختلفة. فإذا ما حدث و بلغت البنوك في تمويل نفقات الحكومة عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي واجهت انتقادات جادة ، الشيء نفسه إذا ما بلغت الحكومة في فرض الضرائب ، و من هنا كان لابد من المزج بين السياستين لتفادي الانتقادات و الخروج من الأزمات بأقل الأضرار.

الاعتبار الثالث : بروز ظاهرة الركود التضخمي : و هي المشكلة التي واجهت الدول الصناعية في السبعينات ، و هنا تبرز كفاءة استخدام مزيج السياستين بصورة واضحة وذلك على مرحلتين:

المرحلة الأولى : هي العمل على خفض معدلات الضرائب و أسعار الفائدة و هذا لتشجيع الاستثمار و بالتالي الاتجاه بمعدلات البطالة إلى الانخفاض.

المرحلة الثانية : العمل على تقليل حجم المعروض النقدي و ربط زيادة الإنفاق بزيادة الدين العام الداخلي لكي لا يحدث التضخم.

الاعتبار الرابع: التجارب العلمية عندما ساد الكساد في الدول الصناعية المتقدمة في السبعينيات لجأت هذه الدول لاستخدام السياستين معا للخروج من الأزمة ، فلجأت لخفض سعر الفائدة و زيادة المعروض النقدي من ناحية و خفض معدلات الضرائب و زيادة الإنفاق العام من ناحية أخرى ، و استطاعت بذلك التخفيف من حدة الكساد. و قد لجأت كندا عام 1973 لاستخدام السياسة المالية وحدها لمواجهة الكساد بانتهاج سياسة توسعية. زيادة النفقات و التمويل

¹ فريد بن طالي، السياسات النقدية والمالية وعوامل نجاحهما فظل المتغيرات الدولية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001 - 2002، ص 103.

بالعجز بينما لم تستخدم السياسة النقدية فكان سعر الفائدة مرتفعا وتبع ذلك ارتفاع سعر الخصم وحدث نوع من التضخم في حين لم تتخلص من البطالة ، و اضطرت حكومة كندا لضبط المعروض النقدي لمواجهة التضخم ، و أدركت أنه لا بد من إتباع مزيج من السياسات النقدية و المالية للخروج من الأزمات الاقتصادية بأقل الخسائر.

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية.

تتلخص آلية عمل السياسة النقدية في استخدامها لمجموعة من الأدوات التي يستطيع البنك المركزي من خلال التأثير أو السيطرة على عرض النقود و إدارة حجم الائتمان الممنوح، ويوجد نوعان من الأدوات، أدوات مباشرة التي تبحث عن الحد من الكتلة النقدية التي تخلقها البنوك التجارية عند منحها القروض، و أدوات غير مباشرة و التي تهدف إلى تحديد الحجم الكلي للائتمان المتاح دون التأثير على تخصيصه بين مختلف الاستعمالات.

المطلب الأول: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية.

يطلق على الأجهزة المسؤولة عن إدارة شؤون النقد و الائتمان مصطلح السلطات النقدية و هي تتكون من البنك المركزي و الخزينة العمومية و وزارة المالية، و يعتبر البنك المركزي المسئول الأول عن رسم و تنفيذ السياسة النقدية و ذلك باستخدامه لأدوات تتمثل في أدوات مباشرة و أدوات غير مباشرة، و هناك من يقسمها إلى أدوات كمية و أخرى نوعية، و هي ترجع، إلى الأداة نفسها من حيث كيفية التعامل معها والتأثير بها.

و يقصد بالأدوات الكمية هي تلك الأدوات التي توجه للتأثير على الحجم الكلي للائتمان في النظام المصرفي دون الاهتمام أو التركيز بصفة خاصة على نوع الائتمان، و تتمثل هذه الأدوات في عمليات السوق المفتوحة و سعر الخصم و نسبة الاحتياطي النقدي و يطلق عليها الأدوات غير المباشرة .

أما الأدوات النوعية فالمقصود بها تلك الوسائل التي توجه للتأثير إلى استخدام معين و ليس إلى الحجم الكلي للائتمان مثل تنظيم القروض المتعلقة بالسندات و الرقابة على الائتمان... الخ

الفرع الأول : الأدوات الكمية وفعاليتها.

تنقسم هذه الأدوات إلى عدة عناصر و هي:

- 1- نسبة الاحتياطي النقدي : و يقصد بها النسبة التي يقررها البنك المركزي على الودائع البنكية، و توضع هذه الاحتياطات كودائع لدى البنك المركزي على شكل أرصدة أو نقود سائلة.

وتمثل نسبة الاحتياطي الأدنى لما يجب أن يحتفظ به البنك التجاري على الدوام من احتياطات نقدية سائلة مقابل ما يلتزم به من ودائع¹.

و قد ظهرت هذه الأداة في لأول مرة في الولايات المتحدة من خلال تعديلات مناسبة في قانون الاحتياط الاتحادي في سنة 1933 و 1935².

و كان الدافع لاستعمال هذه الأداة في الأول هو الاحتياط لمواجهة السحب الطارئ من جانب المودعين على أموالهم، لأن الهدف التقليدي تضاءلت أهميته بعد أن استخدمت نسبة الاحتياطي كأداة لتنظيم الائتمان أو توجيهه عن طريق التحكم في ما يتاح للبنوك من سيولة توجهها نحو منح القروض و السلفيات و الاستثمار في الأوراق المالية و من أهم مزايا استخدام نسبة الاحتياطي أداة نقدية، يمكن من خلالها التحكم في المعروض النقدي و ذلك من خلال التأثير على كل البنوك في نفس الوقت و بنفس النسبة.

1/1 آلية نسبة الاحتياطي القانوني:

لقد حولت البنوك المركزية في كافة الدول تقريبا سلطة تغيير نسبة الاحتياطي التي تلتزم بها البنوك التجارية بغرض التأثير على مستوى الاحتياطيات الفائضة لدى البنوك و بالتالي في مقدرتها على منح الائتمان و خلق الودائع.

فعندما يرغب البنك المركزي في تخفيض حجم الائتمان المصرفي فإنه يبادر برفع نسبة الاحتياطي القانوني، و بذلك يستبعد في الحال بعض من الاحتياطيات الفائضة لدى البنوك التجارية و تحول بالتالي دون استخدامها كأساس للتوسع في منح الائتمان و خلق الودائع، و قد يؤدي إلى تخفيض القروض الموجودة و يظهر ذلك جليا عندما تظهر في اقتصاد أي دولة تيارات تضخمية، فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري مما يؤثر على عملية خلق النقود و انخفاض حجم الائتمان³.

هناك تأثير في تغيير نسبة الاحتياطي القانوني على مستوى سعر الفائدة و ذلك بسبب قيام البنوك برفع سعر الفائدة الدائن بغرض التقليل أو التشدد في منح الائتمان و من ثم تحقيق نسبة الاحتياطي المطلوبة، و بسبب قيام

¹ صبحي تدرس قريصة ، النقود والبنوك، دار الجامعات المصرية ، القاهرة ، ص 182

² الصيرفة المركزية، ترجمة عبد الواحد المخزومي، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، 1987، ص 203.

³ محسن أحمد محمد الخضري، التضخم الهيكلي في الدول الإفريقية، جمهورية غانا، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1984، ص 411.

الشركات و الهيآت الخاصة بالاقتراض من سوق رأس المال بدلا من السوق النقدي مما قد يترتب عليه قيام الشركات و الهيآت الخاصة بالاقتراض من سوق رأس المال بدلا من السوق النقدي مما قد يترتب عليه .

2/1 دور نسبة الاحتياطي في تحقيق أهداف السياسة النقدية : يتمثل هذا الدور في نقطتين رئيسيتين وهما:

- يمكن استخدام نسبة الاحتياطي لأغراض السياسة النقدية في الأجل الطويل من خلال تأثيرها على المعروض من النقود بالمفهوم الواسع.

- إدارة الأموال في الأجل القصير لتجنب التقلبات المتكررة في أسعار الفائدة يوميا

3/1 فعالية أداة نسبة الاحتياطي القانوني:

- تعتبر هذه الأداة من السياسات الناجحة في أوقات التضخم، أما في أوقات الكساد فإن تخفيض نسبة الاحتياطي لا تكون لها فعالية كبيرة في تشجيع طلب القروض، نظرا لأن الأفراد و المؤسسات لا يطلبون قروضا نظرا لانتشار حالة الكساد، و لذلك يجب أن يصاحب هذه السياسة إجراءات أخرى تشجع زيادة طلب القروض

- تعتبر سياسة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني من أنسب أدوات الرقابة النقدية في الدول النامية حيث عمليات السوق المفتوحة محدودة النطاق و سياسة سعر الخصم ضعيفة الأثر. غير أن هذه الأداة يوجه لها بعض الانتقادات منها أن هذه الأداة غير مرنة لأنها تعامل البنوك الكبيرة و الصغيرة على السواء.

- إن البنوك التجارية في البلاد ذات أسواق النقد المتخلفة عادة ما تحتفظ باحتياطات فائضة و كبيرة و هذا ما يؤدي إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني، ما لم يكن كبير جدا، لن يخفض النسبة الفعلية للأرصدة النقدية إلى الودائع دون الحد الأدنى الذي يشترطه القانون، و من ثم لن يؤثر جوهريا على عمليات الإقراض التي تراوحتها البنوك التجارية.

- إن التغيرات المتكررة في نسبة الاحتياطي الإجباري لها تأثير على وضع البنوك و قابليتها لمنح القروض و استثمار أموالها لأنه يجعل البنوك مرتبكة نتيجة لعدم التأكد من وجهة هذه التغيرات و درجتها، لذلك يرى الاقتصادي الأمريكي فريدمان أنه يجب تثبيت الاحتياطي النقدي عند مستوى معين حتى تكون البنوك التجارية على علم بها منذ البداية لأخذ احتياطاتها و حذرهما من بداية النشاط و حتى تكون البنوك التجارية و البنك المركزي متعاونة على تنفيذ و إنجاح السياسة النقدية المرغوبة و المسطرة.

2- عمليات السوق المفتوحة:

و تعتبر من أثر العمليات المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي بهدف تغيير القاعدة النقدية و هي شراء أو بيع الأوراق المالية بصفة عامة و السندات الحكومية بصورة خاصة، و هي تعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية في اقتصاد رأسمالي فهي تمكن السلطة النقدية من بقاء المبادرة في يديها دائما أي تسمح لها بأن تحقن العملة الوطنية أو أن تمتصها من القاعدة النقدية بالقدر المناسب وفي الوقت المناسب.

إن شراء الأوراق المالية الحكومية في عمليات السوق المفتوحة ينتج عنه نوعين من الآثار على سوق النقد و سوق رأس المال و هي:

- زيادة الاحتياطيات المصرفية (البنكية) و القاعدة النقدية و بالتالي زيادة عرض النقود فعندما يقوم البنك المركزي بشراء أوراق مالية حكومية مثلا فهو يزيد من المعروض النقدي حيث أن نواتج عمليات الشراء تعود في النهاية إلى البنوك التجارية إما في شكل إيداعات نقدية سوف يعاد تداولها أو كاحتياطي لدى البنك المركزي، مما يؤدي في الأخير إلى زيادة القاعدة النقدية و بالتالي تزيد بالتبعية كمية النقود المعروضة و ذلك طبقا لعلاقة عرض النقود.

- توسع البنك المركزي في شراء الأوراق المالية إنما يعني رفع مستوى الطلب عليها و يؤدي هذا إلى رفع أسعار الأوراق المالية، هذا الارتفاع في أسعار الأوراق المالية إنما يعني انخفاض في أسعار الفائدة، فهناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة و الأسعار السوقية للأوراق المالية¹.

1/2 الأساليب الفنية لإدارة السوق المفتوحة:

تتم عملية السوق المفتوحة على أساس تعليمات محددة بأسلوب مناسب من حيث التوقيت و الكمية المناسبة من الأوراق المالية لذلك فإن هذه الإدارة ينبغي أن تكون على اتصال وثيق بسوق النقد و سوق رأس المال و أن تتلقى بيانات يومية عن الاحتياطيات المصرفية و هناك عدة أساليب فنية لإدارة هذه السوق.

1/1/2 اتفاقيات إعادة الشراء: و تعني أن يعيد البنك المركزي بيع الأوراق المالية إلى تجار الأصول المالية بالسعر الأساسي مضافا إليه قدرا مساو لسعر الفائدة التنافسي خلال مدة يتفق عليها 15 يوما مثلا في بعض البلدان

¹ سيجل باري، النقود والبنوك الاقتصادية، وجهة نظر النقديين، دار المريخ للنشر، 1978، ص 251.

و تتم هذه العمليات عادة في الاقتصاديات المتقدمة التي تتوفر فيها أسواق مالية متطورة و يؤخذ على هذه الطريقة أنها تتخذ طرق إعلانية توضح أهداف البنك المركزي خلال الفترة القادمة مما قد يجعل المتعاملين في الأسواق يأخذون اتجاه بخلاف اتجاه البنك المركزي و يؤثر على قراره، أما قد تكون هذه الطريقة مكلفة لارتفاع سعر الفائدة الدائنة في الأسواق مما يدفع البنك المركزي إلى مزيد من تكاليف عمليات السوق المفتوحة.

2/1/2 عملية اللولب¹:

و تعني هذه الطريقة بيع أوراق مالية قصيرة الأجل لرفع أسعار الفائدة قصيرة الأجل مما يؤدي إلى جذب القروض قصيرة الأجل من الخارج، وشراء أوراق مالية طويلة الأجل في السوق المفتوحة بهدف خفض أسعار الفائدة طويلة الأجل. و تتم عملية الشراء والبيع عن طريق مزادات يدعى إليها تجار الأصول المالية لتقدم عروض أو عطاءات و في حالة البيع تأخذ إدارة السوق أعلى سعر و في حالة الشراء يكون أقل سعر.

3/1/2 عمليات السوق المفتوحة والتمويل الحكومي:

قد تلجأ الحكومة إلى الاقتراض من البنك المركزي و ذلك لتمويل نشاطها أو لسداد ديونها و لكن هذا الاقتراض في كثير من الأحيان يؤدي إلى مزيد من التضخم، و لتجنب ذلك تقوم الحكومة بالاقتراض من السوق المحلي عن طريق إصدار سندات في سوق الأوراق المالية أو الاقتراض من الخارج، و لصعوبة الاقتراض من الخارج و ما تؤديه إلى زيادة المديونية الخارجية فإن الحكومة تفضل الاقتراض الداخلي عن طريق إصدار سندات بسوق الأوراق المالية تختلف مدة آجالها من قصيرة إلى طويلة الأجل.

و عندما يصل آجال هذه السندات تقوم الحكومة بتسويق هذه الديون في السوق المفتوحة عن طريق:

- اقتراض جديد من خلال بيع إصدارات جديدة من السندات
- أو إصدارات لإعادة التمويل بهدف الإحلال محل السندات

مع العلم بأن الحكومة تلتزم بدفع أسعار فائدة تعادل أسعار الفائدة السوقية

¹ سيجل باري، النقود والبنوك الاقتصادية، مرجع سابق، ص 253.

3- معدل إعادة الخصم:

لقد كانت آلية معدل إعادة الخصم هي الأداة الرئيسية للسياسة النقدية في الماضي و التي تم استخدامها بشكل واسع خلال العشرينيات من القرن الماضي، أما عمليات السوق المفتوحة فكانت أداة مساعدة.

أما في وقتنا الحاضر نتيجة لتعدد مصادر الأرصدة النقدية لدى المصارف، قد جعل قروض المصارف من البنك المركزي تمثل نسبة ضئيلة في الدول خاصة منها الدول المتقدمة، لذلك فإن سياسة معدل إعادة الخصم أصبحت تلعب دورا ثانويا، بينما تتحمل سياسة السوق المفتوحة العبء الأساسي في تنفيذ السياسة النقدية في هذه الدول.

يقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق المالية و التي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان و منح القروض للمتعاملين معها من الأفراد و المؤسسات¹.

1/3 آليات إعادة الخصم:

هناك طريقتان لحصول البنوك على القروض من البنك المركزي و هي : إعادة الخصم و الدفع المقدم و كلا الطريقتين تسمى بعملية إعادة الخصم².

1/1/3 إعادة الخصم و قد تطرقنا إليها سابقا.

2/1/3 الدفع المقدم : و هو الشائع في عملية الاقتراض و هو عبارة عن قروض تحصل عليها البنوك التجارية و تكون مغطاة برهن مقبول قانونا (مثل سندات حكومية أو أوراق مالية تجارية أو أي سندات أخرى مقبولة عند البنك المركزي) و الهدف الأساسي من وراء إعطاء البنوك فرصة للاقتراض هو إعادة ترتيب أوضاعها عندما تواجهها خسارة غير متوقعة في الاحتياطات أو زيادة طارئة أو غير متوقعة في الطلب على القروض أو عدم القدرة على تحصيل أرصدة من مصادر أخرى في سوق النقد، و يستخدمها البنك المركزي أيضا بغرض التأثير على هيكل سعر الفائدة و الائتمان.

¹ عبد المنعم السيد علي ، اقتصاديات النقود و المصارف ، الأكاديمية للنشر ، الأردن ، 1999 ، ص 397.

² سيجل باري، مرجع سبق ذكره، ص 256.

2/3 أهمية التنسيق بين عمليات السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم:

ينبغي أن يكون هناك تنسيق تام بين أدوات السياسة النقدية و بالأخص بين عمليات السوق المفتوحة و معدل إعادة الخصم ذلك أنه قد تلغي إحدى الأداة تأثير الأداة الأخرى خاصة و أن كلاهما يؤثران و يغيران من حجم القاعدة النقدية.

فإذا قام البنك المركزي بتخفيض احتياطات الجهاز المصرفي و رفع سعر الفائدة ببيع أوراق مالية، فقد تقوم البنوك التجارية بالاقتراض من البنك المركزي و بالتالي فهي تلغي الانخفاض في الاحتياطات الناتجة عن عمليات السوق المفتوحة، لتجنب هذا الوضع ينبغي على البنك المركزي رفع معدل إعادة الخصم بطريقة متناسقة مع بيع الأوراق المالية .

و في حالة وجود سياسة نقدية توسعية فإن دخول البنك المركزي مشتريا للأوراق المالية يحسن موقف الاحتياطات المصرفية، على أن البنوك التجارية قد تستخدم بعض احتياطياتها لسداد قروضها من البنك المركزي، بدلا من التوسع في عمليات الاقتراض و بالتالي زيادة الائتمان والمعروض النقدي، مما يضعف أو يلغي التأثير التوسعي المستهدف من قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية و لتجنب ذلك ينبغي على البنك المركزي خفض سعر الفائدة حتى يدفع البنوك على زيادة الائتمان بدلا من سداد قروضها من البنك المركزي.

لذلك ينبغي على البنك المركزي أن يقوم بدور المنسق بين أداتي السوق المفتوحة و معدل إعادة الخصم لتدعم كل منه الأخرى في تأثيرها على السياسة النقدية.

3/3 فعالية عمليات السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم

1/3/3 تعتبر السوق المفتوحة من أنجح أدوات السياسة النقدية في التأثير على القاعدة النقدية في الدول المتقدمة¹، أما في الدول النامية فالأمر يختلف نظرا لأن نجاح عمليات السوق المفتوحة يتطلب:

- وجود سوق متطورة للأوراق المالية أي وجود بورصة
- الاحتفاظ من جانب البنك المركزي بجزازات كافية من الأوراق المالية بغرض القيام بعمليات السوق المفتوحة

¹ محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص 180.

و الأسواق المالية في هذه البلدان تتصف بالضيق الشديد أو عدم وجودها أصلاً، لذلك من الصعب القيام بعمليات السوق المفتوحة إلى الحد اللازم للتأثير على احتياطات البنوك التجارية أو على هيكل أسعار الفائدة بدون خلق تقلبات عنيفة في أسعار الأوراق المالية¹.

بالإضافة إلى أن البنوك التجارية في هذه الدول تحتفظ باحتياطات فائضة كبيرة نسبياً، لذا فإن عمليات السوق المفتوحة كوسيلة للتحكم في حجم الائتمان المصرفي تصبح عديمة الجدوى حتى وإن تم تجميد جزء من الاحتياطات الفائضة سيتحتم القيام بمبيعات كبيرة في السوق المفتوحة الأمر الذي سيتضمن انخفاضاً حاداً في أسعار الأوراق المالية

2/3/3 معدل إعادة الخصم

لقد نادى بعض الاقتصاديين أمثال ميلتون فريدمان إلى مطالبة البنك المركزي بإلغاء استخدام سياسة معدل إعادة الخصم في التأثير على عرض النقود لما اعتبره أن أثرها تابع لتأثيرات عمليات السوق المفتوحة و عدم فعاليتها إذا استخدمت كأداة منفردة للتأثير على عرض النقود.

إذا كان هذا النداء يخص الدول المتقدمة فما بالناس بالدول النامية، حيث أن معالجة معدل إعادة الخصم تبدو غير مجدية نظراً لعدم وجود سوق نقدية متطورة، و اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي في الحصول على أرصدة نقدية إضافية.

لذلك يمكن اعتبار درجة تطور البنوك التجارية مرادفاً لتطور السوق النقدي، و هذا الأخير تدل نسبة النقود المصرفية إلى العرض الكلي للنقود على درجة تطور الجهاز المصرفي أثر من درجة تطور السوق النقدي في حد ذاته. و هذه النسبة تكون عالية في الاقتصادات المتقدمة عنها في الاقتصادات النامية.

و عليه فإن معدل إعادة الخصم تكون فعاليته ضعيفة في التأثير على حجم الائتمان و عرض النقود في اقتصاد نام أو متخلف لم يتطور سوقه النقدي بدرجة كافية ويتضاءل فيه اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي في الحصول على أموال إضافية.

¹ أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد، آلية التجارة، جامعة عين شمس الإسكندرية، 2000، ص 202.

المطلب الثاني: الأدوات النوعية للسياسة النقدية

و هي تلك الأدوات التي توجه إلى استخدام معين و ليس إلى الحجم الكلي مثل الأدوات الكمية التي ناقشناها سابقا.

إن هذه الأدوات توجه الائتمان إلى قطاع معين من قطاعات النشاط الاقتصادي و الذي يشهد ضعفا أو يحتاج إلى دعم نقدي ليقوم بدوره في النشاط الاقتصادي و تقوم هذه الأدوات على عدة أساليب:

1- الرقابة على الائتمان : و ذلك باستخدام بعض وسائل الأدوات النوعية و من هذه الأدوات:

- تحديد أسعار فائدة تختلف باختلاف نوع الائتمان، فتكون منخفضة بالنسبة للقروض التي تمنح لأنشطة تشجعها الدولة، و تكون مرتفعة بالنسبة للأنشطة ذات الأهمية الأقل بالنسبة للمجتمع.

- تحديد حصص ائتمانية مختلفة للأنشطة الاقتصادية فيزيد الائتمان المقدم للصناعة في دولة تستهدف بناء القاعدة الصناعية، أو تطوير القاعدة الزراعية، ويخفض الائتمان المقدم للاستهلاك أو النشاط التجاري بهدف التقليل من التضخم، و قد طبقت هذه الأداة في الولايات المتحدة الأمريكية 1941 و في فرنسا و في غيرها من الدول المتقدمة كما انتقلت إلى بقية الدول و منها الجزائر.

- تحديد آجال مختلفة لاستحقاق القروض حسب أوجه استخدامها بحيث تزداد آجال القروض المقدمة للتنمية و تنقص بالنسبة للقروض المقدمة إلى قطاعات أخرى أقل أهمية كأن يكون الأجل لقروض التنمية مثلا 18 شهرا و أن يكون للقطاعات الأخرى 12 شهرا.

- اشتراط الحصول على موافقة البنك المركزي في منح القروض عندما يتجاوز الائتمان حدا معيناً لقطاعات اقتصادية معينة.

- الإيداع المسبق مقابل الاستيراد، حيث يشترط البنك المركزي مسبقا الحصول على إجازات الاستيراد أو التحويل الأجنبي إيداعات مسبقة توضع من قبل المستوردين لديه و هي طريقة لتقييد الاستيراد خلال فترة العجز في ميزان المدفوعات للبلد و قد استعملت هذه الطريقة في بعض بلدان أمريكا اللاتينية و آسيا، أما في الجزائر فقد استعملت إجازة الاستيراد في التجارة الخارجية لكنها ألغيت بعد الإصلاحات الاقتصادية سنة 1988.

و ينبغي الحذر من المبالغة في فاعلية هذه الأدوات النوعية، لأنها ذات فاعلية عالية في التأثير على توزيع الائتمان على الأنشطة المختلفة، على أن تستخدم هذه الأدوات لدعم اتجاه السياسات العامة للرقابة على كمية الائتمان.

2- **الإقناع الأدبي**: قد يحاول صانعي السياسة النقدية التأثير على البنوك و المنشآت المالية من خلال توجيهات غير ملزمة و ذلك من خلال المقالات في الصحف و المجلات و الخطب و الذي يحاول فيه المسئولون تغيير سلوك المؤسسات المالية إلى الاتجاه المطلوب، و تتوقف فعالية و نجاعة هذه الطريقة على خبرة و مكانة البنك المركزي و مدى تقبل البنوك التجارية التعامل معه و ثقتها في إجراءاته، و مدى قدرة البنك المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها و إتباع سياسة مستقلة في إدارته لشؤون التمويل، و تجد هذه الوسيلة أهدافها في الدول المتقدمة عنها في دول العالم الثالث .

3- **السقوف التمويلية**: تعمل السقوف التمويلية على الحد من التوسع من التمويل الإجمالي وجعله عند المستوى المأمون لتوسع النقدي و التمويلي الذي يحدد في الخطة، و أن أي مصرف يتجاوز سقفه التمويلي يلتزم بأن يودع لدى البنك المركزي مبلغا يعادل هذا التجاوز أو تفرض عليه غرامة مناسبة حسب تقدير البنك أو السلطة النقدية.

4- **الرقابة المباشرة**¹: قد يقوم البنك المركزي بالتأثير على البنوك بوضعه توجيهات وأوامر وتعليمات ملزمة للبنوك يستطيع من خلالها تحقيق أهدافه في مجالات الإقراض والتوظيف و يفرض البنك المركزي جزاءات على البنوك المخالفة لتعليماته و قد يصل الأمر إلى شطب تسجيل البنك المخالف . و من هذه التعليمات على سبيل المثال لا الحصر:

- تحديد معدل زيادة القروض المصرفية خلال فترة معينة .
- تحديد نسبة معينة من رأس المال واحتياطات البنك لا تتعداها القروض و التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل الواحد .
- تحديد النسبة بين الأصول ورأس المال والاحتياطي على مستوى كل بنك.
- تحديد الأنشطة التي يسمح للبنوك بتمويلها .

5- **الرقابة على شروط البيع بالتقسيط**: تتميز اقتصاديات البلدان النامية بزيادة حجم إنفاقها الاستهلاكي، و خاصة عند زيادة عمليات البيع بالتقسيط، و التي تتم من خلال قيام المشتري بدفع مبلغ مقدم من ثمن السلع و سداد بقية القيمة بالتقسيط، و في ظل تنامي عملية البيع بالتقسيط، و ظهور البوادر التضخمية نتيجة الإفراط في الطلب على السلع الاستهلاكية و السلع المعمرة كالأثاث والسيارات، يتدخل البنك المركزي من خلال رقابته على الإنفاق

¹ محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983، ص 373.

الاستهلاكي بهدف الحد من تنامي الطلب على تلك السلع، من خلال رفع قيمة المبلغ المقدم من ثمن السلع و تخفيض مدة التقسيط و ذلك بدافع تخفيض حجم الطلب عليها¹.

¹ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي ، دار الفكر ، الجزائر، 1993 ، ص 272.

المبحث الثالث: السلطة النقدية و المعلومات اللازمة لوضع سياسة نقدية

المقصود بالسلطة النقدية الجهة التي تقوم بوضع و تنفيذ السياسة النقدية التي ينبغي و أن تنسق مع الأهداف الاقتصادية العامة ، و هي في أغلب الأحيان البنك المركزي.

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية ، و يأتي على رأس النظام المصرفي و يعتبر الدعامة الأساسية للهيكل النقدي و المالي في كل أقطار العالم، و يلعب دورا هاما في بلوغ الأهداف التي تسعى السلطة النقدية إلى تحقيقها.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا : ما هي احتياجات السلطة النقدية لوضع و إدارة السياسة النقدية الملائمة و المناسبة و المتسقة مع أهداف الاقتصاد؟

المطلب الأول: البنك المركزي كسلطة نقدية

تعد البنوك المركزية السلطة النقدية التي تستند لها مهمة إدارة الشؤون النقدية في عدد كبير من دول العالم باعتبارها المسؤولة عن تنفيذ و إدارة السياسة النقدية.

1- مفهوم البنك المركزي:

البنك المركزي هو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل الدول ، و هو المؤسسة التي تتأسس النظام النقدي هو المشرف على التسيير النقدي ، و يتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد .

و يعتبر البنك المركزي بنك البنوك و بنك الحكومة، حيث يعودان إليه عندما يحتاجون إلى السيولة فهو يقوم بإعادة تمويل البنوك عند الضرورة، كما يقوم بتقديم تسبيقات الضرورية للحكومة في إطار القوانين و التشريعات السائدة، لذلك يقال بأن المركزي هو الملجأ الأخير للإقراض¹.

و في إطار سياسته العامة ، يجب أن تخضع المؤسسات المالية البنكية و غير البنكية إلى اللوائح و التوجيهات التي يصدرها سواء تعلق ذلك بحجم السيولة التي يجب أن تحتفظ بها، أو القروض التي تقدم على منحها، كما يجب أن تخضع إلى القواعد التي يحددها عندما تدخل في السوق النقدية و بالإضافة إلى كل ذلك فإن البنك المركزي يتدخل في سوق الصرف من أجل دعم العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية إذا استدعت الضرورة.

¹ لطرش الطاهر ، تقنيات البنوك ، (الجزائر ، د م ج ، الطبعة الثانية، 2003) ص، 11.

يعرف دليل الإحصاءات النقدية و المصرفية لسنة 1984 السلطة النقدية على أنها تقوم بمهام عديدة ، و بوصفها الجهة المسؤولة عن إصدار العملة التي تقوم السلطات النقدية بتزويد الاقتصاد بأوراق نقدية و عملات معدنية يتم تداولها بحرية كوسيلة الدفع المعترف بها، و بوصفها الجهة الحائزة للإحتياطات الدولية بالاقتصاد، فإن السلطات النقدية مستعدة لقبول أو توفير نقد أجنبي مقابل عملاتها لأغراض ميزان المدفوعات، و إن تم ذلك في ظل قيود، أو لإجراء تعديلات بسعر صرف العملة الوطنية، و كذلك تعد المشرفة على النظام المالي و الوكيل الأصلي للحكومة المركزية.¹ و إن صح التعبير فإن التعريفين السابقين يدلان على تشابه السلطة النقدية و البنك المركزي في المهام و هو ما يؤكد ذات الدليل من خلال تعريفه للبنك المركزي على أنه المؤسسة المالية الوحيدة التي تشبه بقدر كبير السلطة النقدية المعرفة و وظيفتها.

2- وظائف البنك المركزي

رغم تعدد و اختلاف النظم الاقتصادية و المالية التي تحكم البنوك المركزية إلا أنه في الغالب تؤدي وظائف متشابهة لتحقيق الصالح العام نلخصها فيما يلي²:

- تنظيم الإصدار النقدي (العملة) للدولة ، حيث ينفرد بسلطة إصدار و تنظيم كمية النقود وفقا لمتطلبات التبادل التجاري و حاجة الوحدات الاقتصادية، و تعد وظيفة الإصدار النقدي الوظيفة الأولى للبنوك المركزية، حيث تسمى بـ: بنوك الإصدار.

- يعمل البنك المركزي كوكيل مالي للحكومة ، حيث يعتبر مستشار الحكومة في الشؤون المالية و النقدية و الاقتصادية ، و ذلك من خلال إدارة حسابات الهيئات و المؤسسات الحكومية المختلفة و تحصيل إيراداتها و تقديم تسهيلات ائتمانية ، و أيضا بيع و شراء العملات الأجنبية لصالح الحكومة و إدارة السندات الحكومية و أذون الخزينة ، كما يقوم بتقديم بعض النصائح في كيفية علاج المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدولة.

- الاحتفاظ باحتياطي البلاد من الذهب و العملات الأجنبية و إدارتها و توفير تلك العملات للحكومة لأغراض التجارة الدولية، مع العمل على استقرار العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية ، وهو ما يعرف بإدارة سعر الصرف .

- بنك البنوك و يكتسب هذه الوظيفة بحكم موقعه على رأس الجهاز المصرفي، فهو يمارس هيمنته على مختلف البنوك العاملة في الدولة فهو البنك الذي تحتفظ لديه البنوك بنسبة ودائعها .

¹ قدي عبد المجيد ، مرجع سابق، ص: 92.

² الطاهر عبد الله ، موفق علي ، النقود و البنوك و المؤسسات المالية ، الأردن ، مركز يزيد للنشر ، 2004 ، ص303.

- وظيفة مراقبة و توجيه الائتمان ، و التي يحاول البنك المركزي مكن خلالها التحكم في حجم نقود الودائع التي يولدها البنوك التجارية بما يتماشى و متطلبات النشاط الاقتصادي، و يستخدم البنك المركزي عند قيامه بهذه الوظيفة أدوات السياسة النقدية و التي تتمحور بوسائل كمية و كيفية بالإضافة إلى وسائل أخرى.

- وظيفة المقرض الخير للجهاز المصرفي، حيث يقوم بتقديم المعونات المطلوبة بالبنوك التجارية لتنشيط السوق الائتماني في حالة نقص السيولة .

- البنك المركزي يجمع لاحتياطات البنوك التجارية، فهو يمثل الوعاء الذي تتجمع فيه احتياطي البنوك التجارية حيث يلزمها بإيداع نسبة من احتياطياتها وفقا للقوانين المحددة لكل دولة.

3- مهام البنك المركزي كسلطة نقدية:

يمارس البنك المركزي مهامه كسلطة نقدية على مستوى :

أ- تحديد توجهات السياسة النقدية:

تختلف أهداف السياسة النقدية من دولة لأخرى تبعا لحالتها الاقتصادية و لنظامها الاقتصادي و الاجتماعي، و ما تمر به من ظروف و ما تتطلب من احتياجات ، و قد تتناقض و تتعارض هذه الأهداف مع بعضها البعض إلى جانب أن تحقيق بعضها لا يأتي في بعض الأحيان إلى على حساب البعض الأخر . و يتحدد في ضوء الأهداف المختارة اتجاه السياسة النقدية و طبيعة الأدوات الواجب استخدامها لتحقيق هذه الأهداف، و على العموم يمكن تحديد الاتجاهات التي تنصب عليها السياسة النقدية للآتي:¹

أ/ **الاتجاه التوسعي:** الهدف من هذا الاتجاه هو التوجه نحو الحكم في حجم وسائل الدفع من أجل تحقيق زيادة النشاط الاقتصادي حتى و لو أدى إلى ارتفاع مقبول في معدل التضخم ، إلا أنه سيؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة القوة الشرائية و زيادة الطلب الاستثماري، بالإضافة إلى تحقيق أعلى للتشغيل ، و هذا لا يتحقق إلا بإنتاج سياسة نقدية توسعية من طرف البنك المركزي بزيادة حجم وسائل الدفع و خفض سعر الفائدة و تشجيع الائتمان.

ب/ **الاتجاه التقيدي:** إذا ما رأت السلطة النقدية أن هناك ارتفاعا في معدل التضخم و زيادة في الأسعار- التي تقابلها دائما المطالبة بزيادة الأجور- فإنها تعمد تقييد حجم الإنفاق و ذلك بإنقاص حجم وسائل الدفع و تقييد الائتمان في

¹ بن طالي فريد ، مرجع سابق ، ص 40.

محاولات لتثبيت الأجور و الأسعار، ويقوم البنك المركزي كذلك برفع سعر الفائدة لتشجيع الأفراد على الادخار و التقليل من حجم الاستهلاك.

أ/3 الاتجاه المختلط المرن (المرن)¹: يرى العديد من خبراء الاقتصاد على أن هذه السياسة تناسب البلدان النامية التي تعتمد في الغالب على الزراعة الموسمية أو تصدير المواد الأولية إلى الخارج ، (دول أحادية المورد)، وفي هذه الحالة يتبع البنك المركزي سياسة مرنة ، بحيث يزيد من حجم وسائل الدفع ، (النقود) في مرحلة بدء الزراعة و تمويل زراعة المحاصيل ، و يقلل من حجم وسائل الدفع في مرحلة بيع المحاصيل في محاولة منه لحصر آثار التضخم.

ب- اختيار الوسائل الملائمة لتنفيذ السياسة النقدية:

إن السياسة النقدية التي تقوم على أساس إحداث تغييرات في الكمية المعروضة من النقود بغرض إحداث تغييرات في مستوى الطلب الكلي، و من ثم النشاط الاقتصادي.

و تقوم السياسة النقدية على عدة أدوات لتحقيق أهدافها المنشودة، و هي تختلف باختلاف الهيكل المالي و الوضع الاقتصادي للبلاد². و تحدد أدوات السياسة النقدية من أدوات كمية و أدوات نوعية بالإضافة إلى معدلات الفائدة التي شاع استعمالها لكونها تعتمد على آليات السوق من جهة، و نظرا لتحرير حركة رؤوس الأموال من جهة أخرى ، و هذا على حساب وسائل أخرى.

ج- تحديد الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية:

و هي تحدد تبعا لتطور الظروف الاقتصادية و هي عملية دقيقة جدا ، و تجعل السلطة النقدية أحيانا في مواجهة السلطة التنفيذية.

و عند اختيار هدف إستراتيجي للسياسة النقدية هناك شروط تحرص السلطات النقدية على توفره إلا عند المفاضلة بين الأهداف الوسيطة حتى يكون الهدف المختار أكثر فاعلية في التأثير على الهدف النهائي للسياسة النقدية، و هذه الشروط يمكن اختصارها في³ :

¹ حسين بني هاني ، اقتصاديات النقود و البنوك ، الأردن دار الكندي ، 2003، ص 57.

² قدي عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص 93.

³ محمد عبد العظيم طلب ، التضخم كهدف إستراتيجي للسياسة النقدية ، مجلة دراسات مستقبلية ، مصر ، جامعة أسيوط ، العدد العاشر، يوليو 2004

- أن يكون الهدف قابلاً للقياس ، أي إمكانية التعبير الكمي عنه.
- أن تكون السلطات النقدية قادرة على التحكم فيه.
- أن يكون الهدف الوسيط ذا تأثير متوقع على الهدف النهائي للسياسة النقدية.

المطلب الثاني: العلاقات الأساسية للسلطة النقدية لوضع سياسة نقدية

تعتمد السياسة النقدية على اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطة النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى مع حاجة المتعاملين الاقتصاديين ، حيث أن عدم توافق عرض النقود مع حاجة الوحدات الاقتصادية للنقود سوف يؤدي إلى اختلال العلاقات الاقتصادية، لذلك لا بد من معرفة العلاقة بين العناصر المؤثرة التي يمكن التحكم فيها و تلك العناصر المتأثرة التي يمكن التأثير عليها، و من هنا جاء الاهتمام بالطلب و العرض على النقود.

1 - الطلب على النقود:

يتوقف المستوى المناسب لعرض النقود على المقدار الذي يرغب الأفراد (و المؤسسات) في حيازته¹ بدلالة أهداف التضخم و النمو الاقتصادي، و ينتج الطلب على النقود من الحاجة إلى الحصول على مقبوضات نقدية ، سواء بالقيام بالمشتريات العادية أو بتكوين الاحتياطات.

2- عرض النقود : لمعرفة الوسائل الممكن استخدامها للتأثير على الجماعات النقدية ، يجب تحليل عملية عرض النقود ، و هذا ما يتطلب تحليل ثلاث أنواع من الحسابات (الإطار المحاسبي).

¹ جميل الطاهر ، الإصلاح النقدي ، مرجع سابق ن 48.

المطلب الثالث : المعلومات اللازمة لوضع السياسة النقدية

إن السياسة النقدية الفعالة يجب أن تستند إلى نظرة واسعة تتضمن توفر معلومات السلطة النقدية يتيح لها فهمها حول تشغيل الاقتصاد و لذلك فمن الطبيعي أن تقوم السلطات النقدية بجمع تلك المعلومات من كافة القطاعات الاقتصادية.

1- قطاع العوائل¹:

يقصد بقطاع العوائل قطاع الأسر المستهلكة أو المنفقين على الاستهلاك ، حيث يقوم هذا القطاع بشراء السلع و الخدمات المنتجة من خلال مداخيله المتأتية من تأجير عناصر الإنتاج (الأرض ، العمل ، رأس المال) لقطاع الأعمال. كما أن قطاع الأعمال يقوم بالادخارات و لا ينتج عنها انخفاضاً في الإنفاق الكلي ، إذا تحول بواسطة الجهاز المصرفي إلى قطاع الأعمال لزيادة الإنفاق الاستثماري ، ولهذا تحتاج السياسة النقدية لدراسة سلوك أصحاب الادخار و كمية الودائع لهذا القطاع.

2- قطاع الأعمال : و يقصد به قطاع الإنتاج أو ما يسمى بالطلب الاستثماري ، و هو يؤدي دوراً أساسياً في عملية الإنتاج ، و يعتبر المحرك الأساسي لكل المجالات الاقتصادية . بالإضافة إلى دوره الهام في الاستهلاك و الادخار و الاستثمار، و كذا تأثيره على عرض النقود بالزيادة أو الانخفاض، و على وضع القطاع العالم الخارجي بالزيادة في الصادرات ، و بالانخفاض في حالة الواردات.

كما نشير أن هذا القطاع يتأثر بتوجيهات الدولة و قوانينها من خلال السياسات التي تهدف إليها في الحد أو التوسع في إنتاج سلع معينة ، و في بعض الأحيان تكون الدولة هي المسؤولة بشكل مباشر في عملية الإنتاج. و بالتالي فالدولة تؤثر على ذلك من حيث نوع الإنتاج و كمياته، و الاستثمار، و كذلك طرق التسعير المستخدمة، و لما لذلك من آثار هامة على تخصيص الموارد و الدخل و الأداء الاقتصادي.

¹ صالح مفتاح ، مرجع سابق ، ص 101.

3- قطاع الحكومة:

بالرغم من التأكيد على دور اقتصاد السوق والعمل على توسيع دور القطاع الخاص من خلال التشريعات وعمليات التخصيص في العديد من البلدان، إلا أن دور الحكومة يبقى عاملاً حاسماً في توجيه وتنشيط الاقتصاد من خلال السياسات الاقتصادية التي تنفذها.

فالحكومات تفرض الضرائب و تنفق و تقدم الدعم و تقترض و تقرض، بالإضافة إلى سن قوانين و تشريعات تؤثر في الواقع الاقتصادي، بالإضافة إلى استخدام ميزانية الحكومة لتحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية.

كما أن وضع الميزانية، من حيث الفائض و العجز يؤثر على وضع الاقتصاد الكلي و على السيولة المحلية (عرض النقود) و على وضع العالم الخارجي¹.

وبالتالي فإن السياسة النقدية بحاجة إلى معلومات عن هذا القطاع لما له من تأثير في الحياة الاقتصادية بصفة عامة و في العلاقات النقدية بشكل خاص.

2- القطاع المالي الخاص والعام:

يعد هذا القطاع العصب المحرك للنشاط الاقتصادي، لما يقوم به من توفير الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الاقتصادية، و ذلك في ظل معطيات السياسة النقدية التي تضعها السلطة النقدية بناء على رؤيتها وفهمها لاحتياجات الاقتصاد أو بناء على توجيهات مباشرة أو غير مباشرة من الحكومة.

فالقطاع المالي يوفر للحكومة موارد مالية للقيام بالإنفاق، لتحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي (البنك المركزي، أو البنوك التجارية)، كما أنها تودع مواردها المالية لديه.

كما يقوم القطاع المالي باستقطاب المدخرات و يقوم بعمليات التمويل على شكل قروض للاستهلاك أو للاستثمار أو للاستغلال.

¹ علي توفيق الصادق، وآخرون، مرجع سابق، ص: 27-28

5- القطاع الخارجي:¹

يخص هذا القطاع كل المعاملات التي تقوم بها مع العالم الخارجي ، حيث يعتبر القطاع الخارجي مصدرا أساسيا لسد حاجيات الطلب المرتفع على السلع و الخدمات الأجنبية ، و هو ما يعرف بالواردات ، و منفذا لتزيف فائض العرض من السلع و الخدمات الملحية بالإضافة إلى التدفقات الرأسمالية التي تنجز عن هذه العمليات في الاتجاهين الداخلي والخارجين ، و في كلتا الحالتين هناك تأثير مباشر على عرض النقود إما بالزيادة في حالة الصادرات أو بالانخفاض في حالة الواردات .

ترتبط هذه الوحدات المؤسسية مع بعضها من خلال إجراء معاملات مالية و غير في أسواق العمل، و أسواق السلع و الخدمات و أسواق المال. و بما أن النقود هي وسيلة التبادل في هذه الأسواق فإن أكثر السياسة النقدية سيكون واضحا في هذه الأسواق من خلال تأثيرها على الكتلة النقدية.

و لذلك فإننا نجد أن السلطة النقدية تهتم بمراقبة حالة الأسواق من اختلال أو توازن ، و قد يكون الاختلال الناجم إما داخليا أو خارجيا و يتشكل الاختلال الداخلي من حدوث فجوة بين الناتج الفعلي و الناتج الممكن ، أو ميزان المدفوعات . و بناء على ذلك فإن السياسة النقدية يمكن أن تواجه خليطا من التوازن أو الاختلال الداخلي أو الخارجي.

يتضح مما أن استخدام السياسة النقدية لمواجهة أوضاع اقتصادية غير مرغوبة ، يتطلب جمع معلومات صحيحة و دقيقة عن كل القطاعات المذكورة لتكوين نظرة شاملة عن كيفية اشتغال الاقتصاد و من ثم استخدام هذه المعلومات بطريقة صحيحة لتصميم سياسة نقدية فعالة تتلاءم مع وضعية الاقتصاد لبلوغ الأهداف المرغوبة.

¹ علي توفيق الصادق، وآخرون ، مرجع سابق ،ص:21.

خلاصة

- إن المتأمل في مفهوم السياسة النقدية، يجد أنها لا تخرج عن كونها مجموعة من الإجراءات و القرارات النقدية المترابطة المتخذة من طرف السلطة النقدية و الهادفة باستخدام مختلف الوسائل المتاحة من أجل بلوغ الأهداف.
- إن مفهوم السياسة النقدية و تطورها ارتبط بحد كبير بتطور الذي حذف في النظرية الاقتصادية مما جعلها جزءاً أساسياً و مهماً من أجزاء السياسة الاقتصادية للدولة.
- إن الأهداف التي تصبو إليها السياسة النقدية تتماشى إلى حد بعيد مع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي ، التشغيل الكامل، استقرار المستوى العام للأسعار... الخ) إلى أنها تتميز عن باقي السياسات الاقتصادية الأخرى في موضوعها و أدواتها و آثارها المرجوة على المتغيرات الكلية.
- يتبع البنك المركزي من أجل بلوغ أهداف السياسة النقدية بدءاً من اختيار أدواتها ، ثم الأهداف الأولى فالوسيط إلى نهائي.
- تتوزع أدوات السياسة النقدية بين أدوات مباشرة و غير مباشرة إلى جانب أدوات أخرى، حيث تستهدف الأولى أنواعاً محددة من الائتمان و تكون موجهة لقطاعات معينة بينما الثانية تستهدف الحجم الكلي للائتمان المتاح و هي جميعها تستخدم من طرف السلطة النقدية لتنظيم درجة سيولة السوق النقدية و التأثير على المعروض النقدي، و يتم تدعيم تلك الأدوات بأدوات أخرى عند الضرر، لبلوغ الأهداف المسطرة
- يعتبر البنك المركزي كسلطة نقدية باعتباره المكلف بإدارة الجانب النقدي للاقتصاد من خلال الوظائف و المهام التي يقوم بها.
- تمارس البنوك المركزية مهامها كسلطة نقدية من خلال تحديد توجهات السياسة النقدية، اختيار الوسائل الملائمة.

الفصل الثاني :

معالجة

الاختلالات

الاقتصادية وفق

السياسة النقدية

تمهيد

تعنى جميع السلطات النقدية بموضوع الاختلال الاقتصادي لما له انعكاس سلبي على الوضعية الاقتصادية لكل دولة ففي حالة وجود اختلال اقتصادي تكون مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي غير مستقرة و تكون توقعات الأعوان الاقتصاديين مبنية على أسس واقع هذا الاختلال , أما في حالة عدم وجود الاختلال و معالجته و هي الحالة العكسية فيكون الاستقرار الاقتصادي و تنخفض التكاليف على مختلف الأصعدة في وجود اختلال اقتصادي يزيد الضغط على الميزانية العمومية , و تندي مستويات المعيشة و ارتفاع أرقام البطالة .

تعد السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تهدف إلى معالجة الاختلالات و القضاء على أسبابها سواء كان تضخما أو اختلال في ميزان المدفوعات أو كسادا تضخمي . و هنالك جدل في الحقيقة حول تكاليف معالجة اثر الإختلالات الاقتصادية.

وعليه سوف ندرس في هذا الفصل كيفية معالجة السياسة النقدية للإختلالات الاقتصادية و لهذا قسمنا فصلنا إلى ثلاثة مباحث..

تناولنا في مبحثنا الأول دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر. مفهوم و أسباب التضخم و معالجته كما سنتناول في مبحثنا الثاني دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات و في الأخير خصصنا هذا المبحث في دراسة الانكماش و الكساد التضخمي و علاجهما.

المبحث الأول: دور السياسة النقدية في معالجة التضخم

سنطرف في هذا المبحث عن مفهوم التضخم و أنواعه و كيفية معالجته

المطلب الأول: مفهوم التضخم وأنواعه

يختلف التضخم باختلاف مسبباته، وتعد معرفة نوع التضخم الخطوة الأولى لعلاج بنجاح، و يمكن تحديد مفهوم

التضخم وأنواعه في ما يلي:

الفرع الأول: مفهوم التضخم:

لا يوجد هناك اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تحديد ماهية التضخم، و يرجع الاختلاف إلى أن إصلاح التضخم

يستخدم لوصف عدد من العمليات أو الحالات المختلفة لعل من أهمها ما يلي¹:

- ✓ الارتفاع الشديد في المستوى العام للأسعار
- ✓ ارتفاع الدخل النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور و الأرباح
- ✓ ارتفاع التكاليف
- ✓ الإفراط في خلق الأرصدة النقدية

و ليس من الضروري أن تتحرك هذه الظواهر المختلفة في اتجاه واحد وفي وقت واحد، بمعنى أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع في المستوى العام للأسعار دون أن يصاحبه ارتفاع في الأجور النقدية، كما أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع في التكاليف دون أن يصاحبه ارتفاع في الأرباح وقد تحدث زيادة كبيرة في خلق النقود دون أن يصاحبها ارتفاع في الأسعار أو في الأجور النقدية، وبعبارة أخرى فإن الظواهر المختلفة التي يمكن أن يطلق على كل منها مصطلح التضخم هي في الحقيقة ظواهر مستقلة عن بعضها إلى حد ما.

و يرى البعض أنه عندما يستخدم مصطلح التضخم دون تمييز الحالة التي يطلق عليها، فإن المقصود هو تضخم الأسعار، أي الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار، عموماً يمكن إعطاء تعريف شامل للتضخم من خلال العناصر التالية¹:

¹ أحمد شعبان محمد علي، إنعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 140 – 141.

- ✓ ارتفاع المستوى العام للأسعار وليس بعض السلع فقط و أن يكون هذا الارتفاع دائما.
- ✓ و هو ليس ظاهرة معزولة أو غير متوقعة، بل هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى تغيرات أخرى.
- ✓ ارتفاع الأسعار مبني علي ميكانزمات على مستوى الاقتصاد الكلي تكون الأسعار، توزيع الدخل، أنظمة التوزيع.....إخ.

الفرع الثاني: أنواع التضخم

للتضخم عدة أنواع يمكن إنجازها فيما يلي:

أولا: التضخم الظاهر

يتميز بارتفاع مستويات الأسعار بصورة مستمرة دون قيام الدولة بأي إجراءات ووفقا لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب بصورة تلقائية و بكل حرية بهدف بقيق التوازن بين العرض و الطلب .

ثانيا: التضخم المكبوت

و هي الحالة التي تتميز بوجود قوة شرائية لدى الأفراد و وجود استعداد لإنفاقها على السلع و الخدمات المختلفة ولكنهم عاجزون عن ممارسة الإنفاق لعدم توفر السلع بالكميات التي يرغبونها من جهة، و جهود الأسعار نتيجة وجود تشريعات و ضوابط إدارية برد من ذلك من جهة أخرى، و تستخدم الدولة في ذلك العديد من الإجراءات مثل: سياسة الرقابة على الصرف ودعم الأسعار و توزيع المواد الاستهلاكية بأسلوب البطاقات و غيرها.

و هذه الحالات تنطوي على خطر انطلاق الأسعار و اتجاهها نحو الارتفاع السريع بمجرد إلغاء القرارات الإدارية التي تحكم الأسعار أو التراخي في تنفيذها.

و لذلك يميل الاقتصاديون إلى تعريف هذه الحالات بأنها حالات تضخمية رغم ثبات الأسعار

¹ بلوناس عبد الله، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة الى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2005 ، ص 229

ثالثا: التضخم من جانب الطلب

و يقصد به زيادة حجم الطلب الكلي على السلع و الخدمات نظرا لوصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل التام لما يؤدي إلى حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار، و تستمر الزيادة في الأسعار باستمرار الزيادة في حجم الطلب الكلي، نظرا لعدم مقدرة الاقتصاد الوطني على زيادة كمية الإنتاج.

رابعا: التضخم من جانب العرض

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة الارتفاع في تكاليف عناصر الإنتاج بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية و يترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار، و تتمثل هذه التكاليف في عنصر العمل و ارتفاع تكاليف المواد الأولية و ارتفاع أسعار الواردات و يعتبر العنصر السابق مصدر خارجي للتضخم يعرف باسم " التضخم المستورد"، أما المصدر الداخلي و الأهم لتضخم التكاليف فهو يتمثل في الضغوط التي تمارسها النقابات العمالية في بعض الدول، فعندما تصر هذه النقابات على زيادة الأجور بنسبة أكبر من الزيادة المحققة في إنتاجية العمل، و نظرا لأن الأجور تمثل في أغلب الأحيان عنصرا مهما من عناصر تكاليف الإنتاج فإن النتيجة هي أن يرتفع مستوى الأسعار.

المطلب الثاني: معالجة التضخم

نظرا لتعدد الآثار التي تنجم عن التضخم والمتمثلة في الآثار الاجتماعية و الاقتصادية عملت السلطات النقدية على إيجاد سياسات المعالجة.

❖ السياسات النقدية المتبعة في علاج التضخم¹:

تعتبر عمليات السوق المفتوحة من الوسائل الهامة التي تستعملها البنك المركزي لتقليص حجم الائتماء و ذلك عن طريق تدخله في السوق المالية و ذلك ببيع كميات كبيرة من الأوراق المالية إلى الجمهور والبنوك التجارية على منح قروض و هذا ما يؤدي بشكل غير مباشر إلى ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة تخفيض عرض النقود، و على افتراض أن الاستثمار دالة مرنة في سعر الفائدة، فإن ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى انخفاض (تقليص) حجم الاستثمارات، مما يساعد على التقليل من حدة الضغط التضخمي في الاقتصاد الوطني.

¹ ضياء مجيد الموسمي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص 272

و يستطيع البنك المركزي استخدام الوسيلة النقدية الثانية و المعروفة باسم سعر الخصم من أجل السيطرة على التضخم، حيث عن طريق رفع سعر الخصم يتقلص حجم الائتمان المصرفي و توجه سياسة البنك المركزي نحو السيطرة على القوة التضخمية داخل الاقتصاد إذ يؤدي رفع سعر الخصم إلى تقليل رغبة البنوك التجارية في الاقتراض بسبب ارتفاع تكاليف الاقتراض، و بمعنى آخر عندما يكون الائتمان أكبر من العرض الكلي للسلع فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، و في هذه الحالة يتدخل البنك المركزي، فيرفع سعر الخصم، و هذا ما يدفع البنوك التجارية إلى إعادة النظر في سياستها الاقراضية وتغيير شروط الائتمان.

كذلك يستطيع البنك المركزي رفع نسبة الاحتياطي القانوني فيقل الرصيد المحتفظ به لدى البنوك التجارية مما يؤدي إلى تقليص قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، و إضافة إلى هذه الوسائل النقدية غير المباشرة تتوفر لدى البنك المركزي وسائل بخصوص تحديد مقدار القروض التي يمكن أن يفرضها على البنوك التجارية فقد يصدر تعليماته إلى البنوك التجارية بخصوص تحديد مقدار القروض التي يمكن أن يحصل عليها العميل من البنك التجاري لتمويل مشترياته من سلع معينة.

المبحث الثاني: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات.

معروف أن العلاقات الاقتصادية الدولية تنطوي على العديد من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم، مثل الصادرات والواردات السلعية و الخدماتية وحركة رؤوس الأموال بأصنافها المختلفة، بالطبع ينتج عن ذلك حقوق و التزامات فيما بين الدول، ويتم تدوين هذه التعاملات في ميزان المدفوعات، تكمن أهمية تسجيل هذه المعلومات الاقتصادية الدولية في كونها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني .

ذلك أن تطور حجم و قيمة و هيكل هذه التعاملات إنما تعكس بالنتيجة المشاكل الأساسية ومعطيات الاقتصاد الوطني سواء من وجهة نظر محلية أو دولية وهيكل هذه التعاملات تعكس قوة الاقتصاد و قابليته التنافسية و درجة استجابته للمتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم و هيكل كل من الإنتاج و التصدير بما في ذلك العوامل المؤثرة عليه مثل حجم الاستثمارات و درجة التوظيف و مستوى الأسعار والتكاليف و المستوى العملي و التكنولوجي .

المطلب الأول: ميزان المدفوعات (مفهومه، أهميته، العوامل المؤثرة فيه)

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم الأدوات أو المؤشرات التي تعتمد عليها السلطات السياسية و الاقتصادية في وضع معالم سياستها الاقتصادية المختلفة على ضوء الحالة التي يكون عليها ميزان المدفوعات، و ما زاد أهميته هو الارتفاع الكبير في حجم المبادلات الاقتصادية الخارجية الدولية كذلك أهمية إعادة التوازن في ميزان المدفوعات الذي يدل على قوة الاقتصاد و يمنح ثقة كبيرة للمستثمرين و رجال الأعمال، و لذا سنحاول دراسة أهم مكونات ميزان المدفوعات و إظهار أهميته.

الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات

هو سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة و المواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة¹ زمنية معينة أي ينشأ على هذه الدولة حقوق على العالم الخارجي أو ديون و التزامات عليها من قبل العالم الخارجي، ويقصد بالمقيمين الأفراد و الهيئات الحكومية التي تدوم إقامتهم داخل الحدود السياسية للدولة، و ذلك بصرف النظر عن جنسيتهم والمقيمين في الدولة الأجنبية الأخرى يقصد بهم كافة الوحدات

¹ GUENDOZ Brahime, relation économique internationale, édition el maarifa, Alegria, 1998, p5.

الاقتصادية التي تمارس نشاطها المعتاد في الدول الأخرى والأفراد الذين يقيمون . في الخارج لفترة طويلة مثل الطلاب و العمال و هم يعتبرون مقيمين في الدولة المضيفة و لا يحملون جنسيتها " ¹

الفرع الثاني :أهمية ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات واحدا من أكثر القوائم الإحصائية أهمية بالنسبة للدولة، حيث تكمن أهميته فيما يلي :

- ❖ يسمح ميزان المدفوعات بقياس القدرة التجارية لدولة معينة.
- ❖ تقدم معلومات هامة عن الدرجة التي يرتبط بها الاقتصاد الوطني محمل الدراسة و اقتصاديات العالم الخارجي فإذا توفرت البيانات الخاصة بسلسلة زمنية لإعطائنا مزيد من التفاصيل عن التطور الزمني و التحولات الهيكلية للمعاملات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الوطني .
- ❖ متابعة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة من ناحية تأثير التنمية الصناعية وزيادة الأهمية النسبية للإنتاج لصناعي على التركيب السلعي لصادرات الدولة، وإحلال الإنتاج المحلي مكان الواردات وأيضاً من ناحية تأثير دخول رأس المال على تنمية القدرات الإنتاجية للاقتصاد².
- ❖ معرفة أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة وذلك من خلال مقارنة حالة ميزان المدفوعات خلال الفترات الزمنية المختلفة، كما يساعد السلطات المختصة للدولة في وضع السياسات الاقتصادية وتوجيهها بدقة اعتماداً على ميزان المدفوعات.
- ❖ يعتبر ميزان المدفوعات كمؤشر يدل على التنبؤ المستقبلي لكل الأزمات الدالية خاصة إذا تعلق الأمر بوجود عجز مزدوج.
- ❖ إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف، حيث تؤثر التغيرات في المدفوعات و المقبوضات من العملات الأجنبية على العرض المحلي لعملة الدولة، ومن ثم على السياسة النقدية والدالية الواجب إتباعها

¹ ميزان المدفوعات ودوره في آلية الإصلاحات، المعهد العربي للتخطيط، متاح على الموقع

<http://www.arab-api.org/course40/pdf>

² عرفان تقني الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان ، الأردن، 1999، ص 115.

الفرع الثالث: العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات

تتمثل فيما يلي¹:

❖ التضخم:

يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبياً أعلى من الأسعار العالمية، فتتخفص الصادرات وتزداد الواردات نظراً لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محلياً.

❖ معدل نمو الناتج المحلي :

يؤدي الزيادة في دخل دولة معينة إلى زيادة الطلب على الواردات و على العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات .

❖ الاختلاف في أسعار الفائدة:

يؤدي التغير في سعر الفائدة على حركة رؤوس الأموال، و يؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، بهدف استثمارها في مسلك سندات ذات عائد مرتفع، و على العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق أو خروج رؤوس الأموال إلى الخارج ويعود السبب في ذلك أن المراكز الدالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، ينتقل رأس الدال إلى المراكز الدالية التي ارتفاع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعيرين.

❖ سعر الصرف:

تبدي التغيرات في سعر الصرف أثراً على ميزان المدفوعات و يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محلياً، وتصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، و على العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات و تجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

¹ بسام الحجازي ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص، ص 64-65.

المطلب الثاني: أوضاع ميزان المدفوعات.

يمكن القول أن التوازن في ميزان المدفوعات نادرا ما يحدث، حيث تبقى حالي العجز والفائض على الصورتان الأكثر تعبيرا عن حالة اغلب موازين مدفوعات مختلف أقطار العالم، و هذا ما يتطلب وضع سياسات اقتصادية رشيدة تهدف إلى الحفاظ على التوازن في ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات

أولا: التوازن المحاسبي والاقتصادي لميزان المدفوعات

يقودنا الحديث عن توازن ميزان المدفوعات إلى الفصل بين نوعين من التوازنات، و هما التوازن المحاسبي و التوازن الاقتصادي لهذا الأخير.

1- التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات :

من خلال الوثيقة المحاسبية لميزان المدفوعات يتبين أن هذا الأخير حتما سيكون متوازنا، و هو ما يتطابق مع قاعدة القيد المزدوج و التي تنص على تعادل مجموع الأصول مع مجموع الخصوم بعد إضافة بند السهو و الخطأ، و يؤخذ على هذا التوازن المحاسبي أنه لا يقدم أي دلالة على طبيعة التوازنات الخارجية، فهو يقدم فقط وصف محاسبي لميزان المدفوعات، و تتمثل حتمية التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات فيما يلي¹:

- ❖ إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة عجز، فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لا بد و أن يكون في حالة فائض و بنفس القيمة.
- ❖ إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة فائض فإن ميزان رأس المال بمعناه الواسع لا بد أن يكون في حالة عجز و بنفس القيمة.
- ❖ إذا كان ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع في حالة توازن فإن حساب رأس المال بمعناه الواسع لا بد و أن يكون أيضا في حالة توازن.

¹ سامي حاتم عفيفي، مرجع سبق ذكره ، ص 37.

- من خلال ما سبق يمكن استنتاج العلاقة التالية:

$$\text{رصيد الميزان التجاري} + \text{رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد} + \text{رصيد ميزان رأس المال} + \text{رصيد ميزان الذهب والصرف الأجنبي} + \text{السهو والخطأ} = 0$$

2- التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات

يمكن تعريف توازن أي ظاهرة اقتصادية على أنه "تبادل مفهوم القوى التي تتبناها على نحو لا يكون من شأنه تغيير حالتها في هذا الاتجاه أو ذاك"، يتعلق التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات بمقارنة القيمة الكلية للجانب الدائن مع القيمة الكلية للجانب المدين لبعض الحسابات أو العمليات أو الموازين الفرعية المكونة لميزان المدفوعات، فإذا كانت متساوية يعني ذلك أن الميزان في حالة توازن، أما إذا حدث العكس فمعناه أن الميزان في حالة اختلال اقتصادي.

و على العموم هناك نوعان من العمليات التي يتم تسجيلها في ميزان المدفوعات و هي كالآتي¹:

2-1 العمليات المستقلة (التلقائية):

و يقصد بها تلك العمليات التي تتم لذاتها و بغض النظر عن الوضع الإجمالي لميزان المدفوعات و هي ذات طبيعة اقتصادية بحتة، بحيث يرجع سبب إتمامها إلى الاختلاف في مستويات الأسعار و الدخول و أسعار الفائدة بين الدول و بالتالي فهي عمليات اختيارية و تتم بغرض تحقيق ربح أو إشباع رغبة اقتصادية لدى المقيمين داخل لدولة و يشمل هذا النوع من التعاملات البنود الآتية:

❖ جميع أنواع الصادرات والواردات المنظورة و غير المنظورة

حيث يقوم المصدرون و المستوردون بعمليات التصدير و الاستيراد بقصد الاستفادة من الفروق في الأسعار لدولية و لتحقيق رغبات المستهلكين.

¹ ريس فضيل، التوازنات الخارجية والوضعية النقدية الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قلمة، الجزائر، 2006، ص ص 24 - 25.

❖ حركة رؤوس الأموال الخاصة:

و تتجه في الغالب نحو الدول التي تكون فيها أسعار الفائدة مرتفعة، أو لغرض الدخول في مشروعات مشتركة.

❖ بعض رؤوس الأموال قصيرة الأجل تتحرك بهدف المضاربة، إما هروبا من عدم الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية

و السياسية الداخلية، أو بهدف الاستفادة من فروق العملات.

2-2 العمليات الاقتصادية الموازنة

و هي العمليات التي تترتب عن العمليات المستقلة وتتم في ضوء موقف معين لميزان المدفوعات (فائض أو عجز) و يكون الغرض منها تعويض الفارق بين الجانب الدائن والجانب المدين، يوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل اقتصاديا عندما يركز النظر على العمليات التلقائية أو المستقلة وحدها دون غيرها، و هكذا فإن تعادل قيمة جانب الدائن الخاص بهذه العمليات (المتحصلات) مع قيمة جانب المدين (المدفوعات) إنما يعني توازن ميزان المدفوعات في حين عدم تعادل هاتين القيمتين يعني اختلال الميزان، واختلال الميزان صورتان:

- الأولى: و هي الفائض وذلك عندما تزيد قيمة جانب الدائن في العمليات التلقائية أو المستقلة عن قيمة جانب المدين.

- الثانية: و هي العجز وذلك عندما تزيد قيمة جانب المدين في هذه العمليات عن قيمة جانب الدائن.

ثانيا :أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات

هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات و هي:

1- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:

و ذلك لوجود علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات و سعر الصرف المعتمد لدى ذلك البلد، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر البلدان الأخرى مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلع و بالتالي حدوث اختلال في ميزان المدفوعات.

2-2 التضخم المالي:

إذا كان الاقتصاد القومي يعاني ضغوطات تضخمية فانه ينشأ عجز باستمرار في ميزان المدفوعات حيث تؤدي الزيادة في الدخول النقدية إلى زيادة الطلب على الواردات، و امتصاص السلع المتاحة للتصدير، هذا من ناحية و من

ناحية أخرى يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية إلى تمويل الطلب المحلي من السلع المنتجة محليا إلى بديلاتها من المستوردة، حيث يصبح سعرها أرخص نسبيا، و تحول الطلب الأجنبي إلى سلع الدولة المنافسة أو البدائل المنتجة محليا في الدول المستوردة، حيث يصبح سعرها هي الأخرى أرخص نسبيا و النتيجة هي عجز باستمرار في الحساب الجاري و تبعا لذلك في ميزان المدفوعات فان تفشي التضخم في الاقتصاد القومي كفيل بأن يولد عجزا مستمرا فيه لأنه يشجع الاستيراد و يعيق التصدير، و ينشأ الأثر المبدئي من الزيادة في الدخول النقدية (أثر الدخل) و من الارتفاع في الأسعار بالنسبة لتلك التي تكون في الدولة المنافسة أو المستوردة (أثر الثمن) .

2-3 أسباب هيكلية:

هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني و خاصة هيكل التجارة الخارجية (الصادرات و الواردات) إضافة إلى هيكل الناتج المحلي و ينطبق ذلك بشكل خاص على الأقطار النامية الذي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين (مثل الزراعة، الصناعة والنفط) حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية و تعتمد هذه المرونة على العديد من العوامل من أبرزها درجة الإحلال الصناعي لصادرات الأقطار النامية و هو الاتجاه المميز لحركة التجارة العالمية في الوقت الحاضر و التي تؤثر على هيكل تجارة الأقطار النامية مما يؤدي إلى حدوث اختلالات هيكلية في موازين مدفوعاتها.

2-4 أسباب دورية

هي تلك الأسباب التي تتعلق بالتغيرات الدورية التي تمر بها الدول المتقدمة عادة، و يقصد بها التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي لهذه الدول و تدعى بالدورات التجارية مثل حالات الرخاء و الركود التي تحصل دوريا فهذه الدورات لا تحدث في نفس الوقت في جميع الأقطار المختلفة، و إنما تتفاوت في أوقات بدايتها وكذلك من حيث حدوثها¹.

2-5 الظروف الطارئة:

قد تحصل أسباب عرضية إضافة إلى الأسباب المشار إليها بحيث تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات كحالة حدوث الكوارث الطبيعية كالفيضانات، الزلازل، الجفاف، أو في حالة تدهور البيئة السياسية كالإضراب، فمثل

¹ فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2001، ص 263.

هذه الحالات ستؤثر حتما على صادرات البلد المعني و ما يترتب عليه من انخفاض في حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي خصوصا و قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى الخارج مما يسبب حدوث عجز في ميزان المدفوعات¹.

الفرع الثاني: أنواع الخلل في ميزان المدفوعات ومعايير تقييم حجم الاختلال فيه

أولا: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

يحمل ميزان المدفوعات أنواعا عديدة من الاختلالات و التي لا تقتصر على العجز فقط، على اعتبار أن الفائض يشكل اختلالا يجب معالجته، و تنقسم هذه الاختلالات إلى :

1- الاختلال الموسمي:

يحتل هذا النوع من الاختلال عادة في الدول التي تكون اغلب صادراتها منتجات زراعية موسمية، كما يرتبط هذا الاختلال بالمدة المأخوذة بعين الاعتبار عند إعداد ميزان المدفوعات، و كلما كانت هذه المدة قصيرة كلما زاد احتمال ظهور هذا الخلل، والعكس صحيح حيث يتلاشى هذا الاختلال دون اللجوء إلى سياسة اقتصادية معينة لمواجهته، حيث يختفي هذه الاختلالات الموسمية خلال السنة.

2- الاختلال الطبيعي (العارض)

و هو ذلك الذي ينجم عن حدث عارض لا يتفق و طبيعة الأمور ولا يعبر عن القوة الاقتصادية الحقيقية للدولة أي تحدث نتيجة سبب مؤقت ويزول مع زواله و مثال على ذلك العجز الذي تحدث في ميزان المدفوعات في الدول الزراعية نتيجة إصابة المحصول الرئيسي للتصدير بمرض زراعي يؤدي إلى هلاك المحصول، أو ما تعانيه الدول المتقدمة من عجز نتيجة الإضرابات العمالية التي تشل النشاطات أو الصناعات التصديرية، مما يشجع على استيراد السلع البديلة للإنتاج المحلي²، و يختفي هذا الاختلال بمجرد اختفاء العارض المسبب له.

3- الاختلال الدوري

يحتاج النظام الرأسمالي عادة نوبات من الراج والكساد ينعكس آثارها على ميزان المدفوعات، فهو تارة يحقق فائض و تارة يحقق عجزا، وهذا الفائض أو العجز يطلق عليه تعبير الاختلال الدوري نسبة إلى الدورات الاقتصادية.

¹ زينب عوض الله حسين ، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، الحلبي الحقوقية ، لبنان ، 2003، ص 138.

² صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة، مصر، 2000، ص 10.

4- الاختلال المتصل بالأسعار

و قد يرجع الاختلال في ميزان المدفوعات في إحدى الدول إلى العلاقة بين الأسعار الداخلية و الأسعار الخارجية، و تتوقف هذه العلاقة على قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي بالنسبة إلى العملات الأخرى، و على مستوى الأسعار في الدول الأخرى.

5- الاختلال الاتجاهي

هو الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد الوطني من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو.

6- الاختلال الهيكلي

هو ذلك الاختلال الذي يكون مصدره تغنُّ أساسي في ظروف الطلب أو العرض مما يؤثر في هيكل الاقتصاد الوطني و في توزيع الموارد بين قطاعاته المختلفة.

7- الاختلال النقدي

وينتج عن تدخل الدولة في سعر الصرف والحفاظ على مستواه رغم تغيير القدرة الشرائية للعملة الوطنية¹.

ثانيا :تقييم حجم الاختلال في ميزان المدفوعات

يمكن القول أن العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات ما هو إلا توازن في صورة معينة بمجموع معاملات اقتصادية معينة أطلق عليها اصطلاحا المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط، و من هنا يمكن اعتبار الفائض في ميزان المدفوعات توازن موجب بمعنى زيادة الجانب المدين عن الجانب الدائن للمعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط، و في الحقيقة فإنه لا يوجد معيار واحد موضع اتفاق و يمكن الاعتماد عليه في تحديد التعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط ولتلك الواقعة أسفله، حيث يمكن حصر أهم المعايير المستخدمة في قياس العجز والفائض في ميزان المدفوعات في :

¹ زينب عوض الله حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص 100

1- الميزان الصافي للسيولة

يعتبر الميزان الصافي للسيولة أقدم المعايير المستخدمة في قياس مقدار الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات و طبقا لهذا المعيار فان المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تشتمل على كل من: - الصادرات المنظورة و غير المنظورة و الواردات المنظورة و غير المنظورة

- التحويلات من جانب واحد

- كافة حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل و قصيرة الأجل

أما المعاملات الاقتصادية برت الخط و تشمل الاحتياطات المركزية من الذهب و الصرف الأجنبي، و طبقا لهذا المعيار فان ميزان المدفوعات يكون هو فائض أي توازن إيجابيا حينما تزداد الاحتياطات المركزية من الذهب و الصرف الأجنبي غير أن هذا يحدث إلا إذا كانت المعاملات الاقتصادية الدائنة في كل من الميزان التجاري و ميزان التحويلات من جانب واحد، ميزان رأس المال بمعناه الضيق أكثر من المعاملات الاقتصادية المدينة التي تلزم البلد بمدفوعات إلى العالم الخارجي، الواردة في كل من الميزان الجاري ميزان التحويلات من جانب واحد، و ميزان رأس المال بمعناه الضيق، و النتيجة هي أنه يكون هناك فائض في ميزان المدفوعات إذا كانت المعاملات الاقتصادية المدينة مع استبعاد حركات الذهب و العملات الأجنبية الدائنة و المدينة.

2- الميزان الشامل للسيولة:

يعترف هذا المعيار بالدور الهام الذي يمكن للاحتياطات النقدية للبنوك التجارية من الذهب و الصرف الأجنبي باعتبارها إضافة هامة إلى احتياطات البنك المركزي من ذهب و الصرف الأجنبي، و يطلق على هاذين النوعين من الاحتياطات اسم الاحتياطات النقدية الكلية للدولة أو السيولة الشاملة و طبقا لهذا المعيار فإن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط هي:

✓ الصادرات والواردات (المنظورة و غير المنظورة).

✓ التحويلات من جانب واحد.

✓ حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل والطويلة الأجل.

أما المعاملات الاقتصادية الواقعة برت الخط و التي يمكن منها ميزان الشامل فهي :

- ✓ الاحتياطات المركزية من الذهب والصراف الأجنبي.
- ✓ الاحتياطات من الذهب والصراف الأجنبي المتوفرة لدى البنوك التجارية.
- ✓ بصفة عامة فإن هذا المعيار يكسب أهميته الخاصة طالما كانت احتياطات الذهب والصراف الأجنبي خاضعة لرقابة البنك المركزي من خلال أدوات السياسة النقدية، فإذا لم يتحقق هذا الشرط فإنه هناك مشاكل نقدية كبيرة يمكن أن تنشأ عند مزاوله دمج الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية واحتياطات البنك المركزي من الذهب والصراف الأجنبي في رقم واحد.

3- الميزان الأساسي:

يعتمد هذا الأسلوب على التفرقة بين نوعين من المعاملات الاقتصادية، المعاملات الاقتصادية التي لها صفة الدورية و المعاملات الاقتصادية التي ليس لها صفة التكرار و الدورية وتعرف باسم بنود الموازنة، و طبقاً لهذا المعيار فإن الميزان الأساسي يتكون من كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة و المدينة التي لها صفة الدورية التكرار و الواقعة فوق الخط، هذه المعاملات تتمثل في :

- ✓ الصادرات والواردات (المنظورة وغير المنظورة)
- ✓ التحويلات من جانب واحد.
- ✓ حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل.

رصيد الميزان الأساسي = رصيد الميزان التجاري + رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل.

أما بنود الموازنة فتتمثل في تلك المعاملات الاقتصادية التي ليس لها صفة الدورية و التكرار و التي يمكن تلخيصها على الوجه التالي:

- ✓ حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل.
- ✓ حركة الذهب النقدي.
- ✓ التغيرات في احتياطات الصراف الأجنبي.

رصيد بنود الموازنة = رصيد ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل + رصيد
ميزان الذهب النقدي + رصيد ميزان احتياطات الصرف الأجنبي

المطلب الثالث : علاج الخلل في ميزان المدفوعات.

إن وجود الخلل في ميزان المدفوعات لبلد ما يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية خطيرة على الاقتصاد الوطني فيما يتعلق بمركز ذلك البلد من المعاملات الاقتصادية الدولية، لذلك عادة ما تتدخل السلطات العامة من أجل إحداث التوازن في هذا الميزان، و قد يتطلب هذا الأمر عدة سنوات لتحقيق ذلك، و ذلك باستخدام مجموعة من الإجراءات الاقتصادية شريطة عدم إلحاق الاقتصاد الوطني بأضرار جسيمة.

الفرع الأول :تسوية ميزان المدفوعات بالاعتماد على آلية السوق

ترتبط هذه الطريقة بمراحل مختلفة مر بها النظام النقدي الدولي و بالتالي فهي لا يعتمد عليها بالضرورة في الوقت الحاضر، لقد قدم لنا الفكر الاقتصادي تصورين مختلفين :

أولاً :النظرية التقليدية (التوازن عن طريق الأثمان)

درس الاقتصاديين الكلاسيك موضوع تسوية ميزان المدفوعات سواء عن طريق تغيير الأسعار الداخلية أو عن طريق تعديل سعر الصرف وتتلخص في أن توازن ميزان المدفوعات لدولة ما يتم نتيجة لحركة الأثمان في الداخل و الخارج و أثر هذه الحركات على حجم التصدير والاستناد، ترجع هذه النظرية التغيرات في الأسعار الداخلية إلى نظام الصرف السائد.

1 - إعادة التوازن عن طريق تغيير الأسعار الداخلية

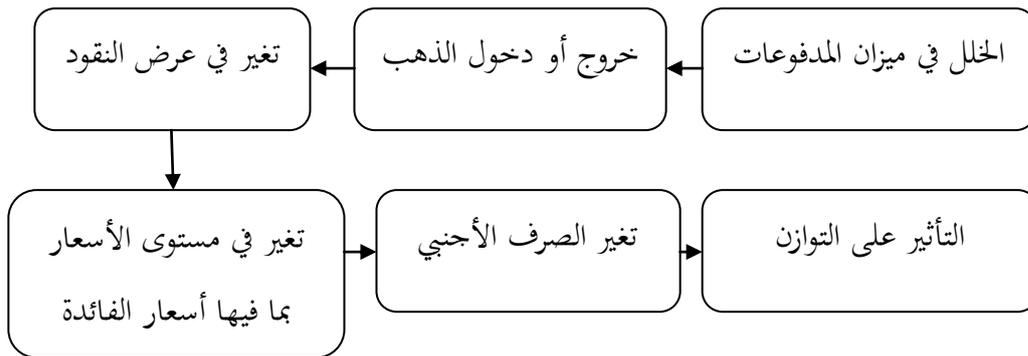
و تنسب هذه الفكرة إلى الاقتصادي " دافيد هيوم1711-1886 " و سبقه في التعبير عن هذه الفكرة الاقتصادي " ريشار كانتيون1680-1734 " حيث كان آنذاك يعتمد على قاعدة الذهب كنظام صرف، حيث

استخدم الكلاسيك أسلوب التحليل الجزئي لسهولة العرض وذلك بافتراض بقاء الأشياء على حالها و بصفة خاصة تغيرات الدخل¹ ، عند بحث اثر تغيير الأسعار على توازن ميزان المدفوعات.

واستنادا على ما تقدم فانه يترتب على وجود الفائض في ميزان المدفوعات لدولة ما دخول الذهب إليها، و هو ما يترتب عليه الزيادة في كمية النقود المتداولة نتيجة زيادة كمية الذهب كما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الداخلية عن المستوى العالمي، و معنى ذلك أن أسعار السلع المحلية تصبح مرتفعة الثمن مقارنة بالنسبة إلى أسعار السلع الأجنبية، و هذا ما يؤدي إلى زيادة الواردات وقلة الصادرات مما يؤدي إلى إحداث العجز في ميزان المدفوعات و يعوض الفائض الذي كان موجودا في البداية، مما يعني عودة التوازن لميزان المدفوعات.

أما إذا افترضنا أن ميزان المدفوعات يعاني من عجز والذي يعني المطلوب من النقد الأجنبي أكبر من المعروض منه، و عند الوصول إلى نقطة خروج الذهب فان الدولة ستقوم بتصديره إلى الخارج ما يؤدي إلى انخفاض المخزون منه، و حسب النظرية الكمية للنقود فان أسعار السلع الداخلية تتوجه إلى الانخفاض مقارنة مع أسعار السلع الأجنبية، و هذا أمر يعد منشطا للصادرات وكابحا للواردات، ومن ثم العودة نحو التوازن و يمكن إيضاح هذه الآلية عن طريق الشكل التالي:

الشكل رقم 01: تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق آلية الأسعار.



المصدر: محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص

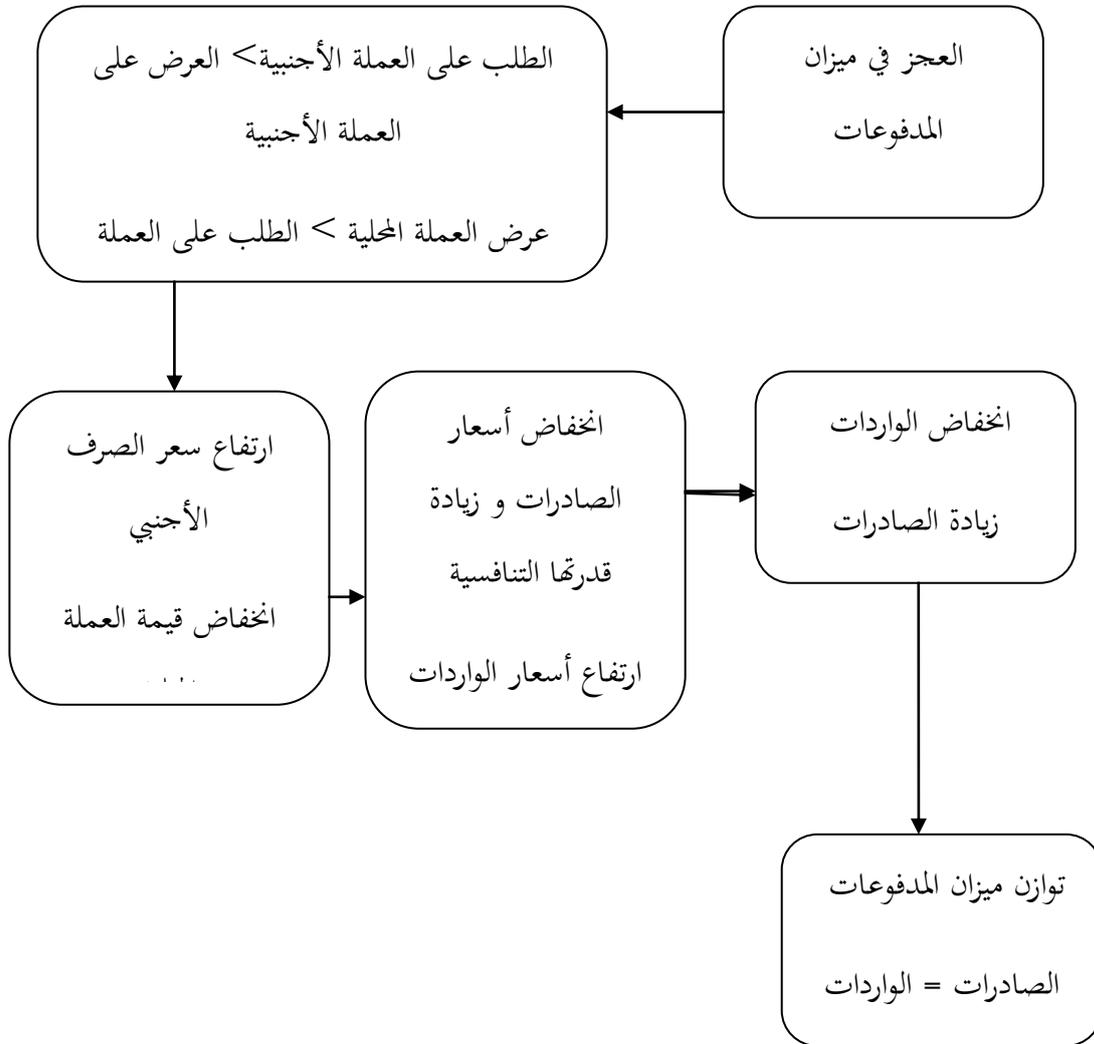
¹ نجاتي محمد العيد ، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على ميزان مدفوعات الدول النامية (حالة الجزائر) ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010، ص 86.

2- التوازن في ظل الصرف

بحلول أزمة الثلاثينات وانحيار قاعدة الذهب أصبح سعر الصرف محور المناقشات حول فعاليته في توازن ميزان المدفوعات إذا أصبحت عودة التوازن تعتمد على تغيير أسعار الصرف ذاتها فاختلال ميزان المدفوعات الناتج عن تغيير ظروف الطلب بزيادة استهلاك الدولة ذات العجز للواردات من دولة ذات الفائض يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة دولة ذات العجز، عندئذ ينعكس تخفيض قيمة عملة الدولة ذات العجز على أسعار السلع لديها بالانخفاض عند تقدير قيمتها بوحدات بالنسبة من عملة الدولة ذات الفائض، ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على منتجات الدولة ذات العجز، عكس ذلك يحدث بالنسبة لأسعار سلع الدول ذات الفائض حيث ترتفع تلك الأسعار مقدرة بعملة دول ذات العجز فينخفض الطلب عليها وينتج عن ذلك زيادة في صادرات دول العجز وانخفاض في وارداتها من الدول ذات الفائض، الأمر الذي يعيد التوازن لميزان المدفوعات.

و يمكن إيضاح هذه الآلية عن طريق الشكل التالي:

الشكل رقم 02 : تصحيح العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات



المصدر: محمد السيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر 1999 ، ص 320

واجهت هذه النظرية عدة انتقادات رغم أمشية التحليلات المقدمة من طرف التقليديين ومن أهم هذه الانتقادات نجد¹:

- تفترض هذه النظرية من خلال التوازن عن طريق حركات الأثمان مرونة عالية للأسعار الداخلية في حين الأمر على خلاف ذلك في الحياة العملية.

- إهمالها لحركات الذهب و العملات الأجنبية و رؤوس الأموال التي ترجع لأسباب أخرى بخلاف تغيرات ميزان المدفوعات.

- لا توضح هذه النظرية إمكانية تغير الدخل، فالتغيرات في الأسعار لا تؤثر منفردة على ميزان المدفوعات إلا في حالة التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية داخل الدولة.

ثانيا : النظرية الكينزية (التوازن عن طريق الدخل)

تعتمد النظرية على مبدأ التأثير في العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات على الدخل و الإنفاق الاستثماري و الإنفاق الاستهلاكي، حيث قامت افتراضات هذه النظرية على افتراض ثبات أسعار الصرف و سعر الفائدة، و كذلك عمل الاقتصاد في مستوى اقل من مستوى التشغيل الكامل، و إن العرض من الموارد المتاحة من بالنسبة للأسعار الجارية، و نتيجة لهذه الافتراضات فان التغير في الدخل التي تأخذ في الحسبان تكون هي المتغيرات في الدخل الحقيقي.

الفرع الثاني : التوازن عن طرق التدفقات المالية وتدخل السلطات العام

أولا : التوازن عن طريق التدفقات المالية

تساهم التدفقات الدالية في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات بشكل لا يقل أهمية عن الشكل الذي تساهم به كل من حركات الأسعار والتغيرات في الدخل، حيث أن جزء من تدفقات رأس الدال تستعمل كإجراء لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، أما الجزء الآخر من هذه التدفقات تكون تلقائية لا علاقة لها بميزان المدفوعات، و هو ما ينطبق على حالة العديد من الدول الرأسمالية المتقدمة، التي تعكس تدفقاتها الدولية فائض في مدخراتها مقابل استثماراتها المحلية، وعموما تصنف الأسباب المؤدية إلى التدفقات الدولية لرأس المال إلى الأسباب التالية²:

¹ كمال العريب ، تأثير تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، الجزائر، 2006، ص، ص 76-77.

² عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص، ص 271 - 272.

- الزيادة المطلقة في دالة الطلب على النقود المحلية.
- الزيادة في إنتاجية رأس المال المحلي.
- عوامل خارجية و تتمثل في : الاختلاف بين أسعار الفائدة الدولية، و بيانات ميزان المدفوعات.
- تفادي المخاطر السياسية و المخاطر الاقتصادية.

تختلف التدفقات المالية من حيث مصادرها وأنواعها، فهي بذلك تؤدي ادوار متباينة من نوع لأخر، حيث يمكن التمييز بين أربع أصناف رئيسية لحركة رؤوس الأموال الدولية و هي:

- رأس المال النقدي ورأس المال العيني.
- رأس المال الإنتاجي ورأس المال التسليفي.
- رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل.
- رأس المال الحكومي و رأس المال الخاص.

1- آثار التدفقات المالية على ميزان المدفوعات

إن الفائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى ارتفاع السيولة في البلد الذي حقق فائض، هذا ما يؤدي إلى زيادة العرض من الأموال المتاحة للإقراض مسببة في ذلك انخفاضاً في أسعار الفائدة و هذا ما يساعد على خروج رؤوس الأموال من البلد، ومن ثم إعادة التوازن إلى الميزان، والعكس في حالة العجز حيث تنخفض السيولة مما ينجر عنه انخفاض في عرض رؤوس الأموال و بالتالي ارتفاع أسعار الفائدة، مما يتسبب في دخول رؤوس أموال اتجاه هذا البلد الذي يوجد به العجز، ومنه إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

رغم أن آلية التسوية تبدو منطقية إلا أن إتباع أي بلد لنظام الصرف الثابت يعيق آلية التسوية التلقائية عن طريق سعر الصرف، مما قد يؤدي إلى استمرار الاختلال، و هذا ما يتطلب اللجوء لحلول أخرى لإعادة التوازن¹.

¹ .كمال العريب، مرجع سبق ذكره، ص 82.

2-التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة

حسب النظريات السابقة للتوازن في ميزان المدفوعات يتم التوازن فيه بصفة تلقائية وبدون تدخل الدولة لإعادة تسويته، وذلك اعتمادا على آلية السوق المستندة إلى حرية التجارة تصديرا و استيرادا، و عدم وضع قيود تحدد أو تقيد هذه الحرية، لكن يحدث كثيرا ألا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق و شأنها لإعادة التوازن لميزان المدفوعات، لما يعنيه هذا من السماح بتغيرات في مستوى الأسعار والدخل الوطني، و هو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأسعار واستقرار الدخل الوطني عند مستوى العمالة الكاملة، و هي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة إلى التوازن في ميزان المدفوعات¹.

وفي هذه الحالة غالبا ما تتدخل السلطات العامة بصورة مباشرة بهدف معالجة الخلل الحاصل في ميزان المدفوعات، تجنباً لاستمراره من ناحية، و للحد من الآثار الاقتصادية و الاجتماعية النابضة من ناحية أخرى، و يتم ذلك باستخدام جملة من الإجراءات يمكن تحديدها في²:

يمكنها أن تكون بديلا عن سياسة اقتصادية سليمة تهدف إلى إزالة الأسباب الحقيقية للعجز في ميزان المدفوعات، و على الأخص الاتجاه التضخمي للاقتصاد الوطني و ارتفاع الأسعار في الداخل مقارنة مع الدول الأخرى.

حيث يمكن الإشارة أن لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات لابد من معالجة أسبابه، و هذه الكيفية التي يتعين بها فهم سياسة التسوية بمعناه الحقيقي، ولا حاجة لنا هنا إلى التأكيد على الترابط و التداخل في سياسة التسوية الدولية المختلفة، إذ انه يوجد في المحيط الاقتصادي الدولي ارتباط بين عجز ميزان بعض الدول و بين الفائض للبعض الأخر، و لما تتلاق و تترابط الأهداف و الأساليب فقد تصبح إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات أمر ممكن.

¹ نفس المرجع ، ص 83.

² عرفات تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص ، ص 141 – 142.

المبحث الثالث : الانكماش و الكساد التضخمي

إذا كان التضخم يظهر من خلال زيادة معدلات التغير في التدفقات النقدية عن معدلات التغير في التدفقات السلعية ثم تتزايد مستويات الأسعار لفترة طويلة نسبياً و دون انقطاع ملحوظ، فإن الانكماش أو الركود الاقتصادي يكون على عكس ذلك و هذا ما سن برزه في هذا المبحث.

المطلب الأول : تعريف الانكماش

الانكماش يكون عكس التضخم إذ تتزايد معدلات التغير في التدفقات السلعية عند معدلات التغير في التدفقات النقدية، و بذلك سيعاني اقتصاد من التدهور المستمر في مستويات الأسعار، و انخفاض مستويات الإنتاج و تكديس المخزون السلعي إضافة إلى ظهور قوى كاملة فائضة (تزايد حجم البطالة) كما أن أهم الأسباب الرئيسية المؤدية إلى الانكماش الاقتصادي تتمثل بنقص حجم الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) المتوقع حصوله عند مستوى العمالة الكاملة عن حجم الإنفاق الكلي الضروري لتحقيق هذا المستوى نفسه، أي لا يحقق التوازن في الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة، بل يتحقق مستوى أقل منه، ولهذا فإن حجم المعروض السلعي سيكون أكبر من حجم لإنفاق النقدي¹.

و ميز الاقتصاديون بين مصطلح الانكماش والكساد، فالانكماش الاقتصادي يعتبر بداية أو المرحلة الأولى التي تؤدي إلى الكساد الاقتصادي.

فالكساد إذا مرحلة مقدمة من مراحل الانكماش الاقتصادي.

ينتج عن مشكلة الركود أو الانكماش الاقتصادي آثار اقتصادية واجتماعية سيئة تنعكس على مختلف جوانب الحياة و النشاطات الاقتصادية المختلفة، و تتمثل هذه الآثار في نقص النتائج القومي و إعادة توزيع الثروة بين الأفراد و الطبقات الاجتماعية المختلفة لصالح فئة الدائنين نتيجة لتدهور الأسعار، و ارتفاع القوى الشرائية، و قد تعرضت المؤسسات المصرفية و المالية الخسارة الجسيمة التي وقعت خلال أزمة الكساد الكبير عام 1929 التي تعرضت لها دول النظام الرأسمالي المتقدم و انعكست آثارها السلبية على معظم دول العالم².

¹ ناظم محمد، نوري الشمري، " النقود و المصارف"، دار الكتب للطباعة والنشر، 1995، 286

² أحمد زهير سامية، النقود و المصارف، دار زهران للنشر، عمان، 1993، ص 375.

المطلب الثاني: تعريف الكساد التضخمي

تعرض الاقتصاديات المتقدمة منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي وحتى الآن إلى ظاهرة اقتصادية جديدة لم يعرفها التاريخ الاقتصادي من قبل تسمى " الانكماش التضخمي حيث تتمثل هذه الظاهرة في تعايش التضخم مع الكساد جنباً على جنب و لأول مرة يتوافق الارتفاع المستمر للأسعار مع تزايد حجم البطالة وتدهور الإنتاج الحقيقي هذه المشكلة الجديدة تجعل الدول المتقدمة في حين و تردد من أمرها حول اتخاذ الإجراءات والتدابير و السياسات الاقتصادية والنقدية لمعالجة طرقي هذه المشكلة و مما يزيد من صعوبة وضع الحلول المناسبة لمعالجة هذا المشكل في الدول المتقدمة إن الزيادات المستمرة في الأسعار يصاحبها انخفاضاً في الإنتاج وزيادة حجم البطالة فالتضخم يلازم إنتاج أقل و بطالة أوسع، فالإجراءات الموجهة نحو تخفيض البطالة تعني قبول معدلات مرتفعة من التضخم، والعكس صحيح إذ أن تدقيق مستويات منخفضة من الأسعار يعني قبول المزيد من البطالة والكساد، و بمعنى آخر تكريك الإنتاج وخلق الرواج الاقتصادي يترتب عليها المزيد من الزيادات في مستوى الأسعار كما أن السيطرة على الأسعار ومحاولة منع زيادتها المستمرة يترتب عليها المزيد من البطالة و تكديس المخزون السلعي و انخفاض حجم الإنتاج.

المطلب الثالث: علاج الانكماش والكساد التضخمي

أولاً: سياسة معالجة الكساد التضخمي

إن الطبيعة الخاصة لمشكلة الكساد التضخمي التي تعاني منها الدول الصناعية المتقدمة انعكست على التدابير و الإجراءات و السياسات التي يمكن أن تتبعها الدول بمعالجة طرقي هذه المشكلة أي التضخم و الانكماش و هنا يمكن التمييز بين نوعين من السياسات، سياسة يمكن تطبيقها في المدى القصير و سياسة أخرى يمكن تطبيقها في المدى الطويل.

1- سياسة العلاج السريع:

تتركز هذه السياسة على ضرورة تخفيض معدل النمو النقدي بصورة أساسية بحيث يؤدي هذا التخفيض إلى تخفيض حدة التضخم إلى مستويات مناسبة في الاقتصاد القومي و سيرافق هذا التخفيض تقليص في حجم الطلب الكلي أي انخفاض في حجم الإنفاق النقدي الكلي الذي يسبب حجم الناتج القومي الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي و لكن مع بذنب زيادة معدلات التضخم و هنا تبدو صعوبة الأخذ بهذه السياسات السريعة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مناسبة في الدول المتقدمة.

2- سياسة العلاج التدريجي في المدى الطويل:

تتميز هذه السياسة في قبول التعايش مع التضخم في بادئ الأمر ثم السير بخطوات تدريجية لتخفيض معدل النمو النقدي بصورة تدريجية وبطيئة وطويلة الأجل فهذه السياسة أكثر واقعية من سابقتها، حيث تستطيع الدول أن تتبع سياسة نقدية انكماشية تتحكم في الكمية النقدية المعروضة من ناحية و تتبع سياسة مالية انكماشية بتخفيض الإنفاق العام و زيادة معدلات الضرائب من ناحية أخرى الأمر الذي ينطوي عليه تخفيض مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد القومي و دون أن يؤدي إلى تزايد معدلات البطالة، أي هذه السياسة يمكن أن تبلغ أهدافها بأقل التضحيات الممكنة و بمعنى آخر، تحقيق مستويات متدنية من التضخم من حجم أقل من البطالة¹.

¹ محمود يونس وعبد المنعم مبارك، النقود المصرفية و التجارية الدولية، الدار الجامعية، بيروت ، 1996، ص 125.

خلاصة:

للسياسة النقدية دور هام في معالجة الاختلالات الاقتصادية المعاصرة، حيث تتحكم السلطات النقدية في معالجتها لظاهرة التضخم بمختلف أدوات السياسة النقدية من عمليات السوق المفتوحة و تحديد سعر الخصم بالإضافة إلى نسبة الاحتياطي القانوني، و هذا من اجل تقليص حجم الائتمان . و فضلا عن هذا فإن السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي تستعمل أدوات مباشرة و كذا تصب أيضا في محاولة تقليص حجم الائتمان، كما تتدخل السلطات النقدية في علاج الانكماش باستخدام نفس الوسائل المستخدمة في علاج التضخم لكن بسياسة مخالفة، أي أنه يحاول زيادة الائتمان قدر المستطاع، و قد ظهرت مشكلة جديدة ربطت بين ظاهرتين متناقضتين الأولى و هي مشكلة الركود التضخمي و برزت عدة محاولات لعلاجها أهمها : سياسة العلاج السريع و كذا سياسة العلاج التدريجي في المدى الطويل.

أما كيفية تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات (في حالة العجز) و هذا تدريجيا عن طريق تخفيض سيولة الجهاز المصرفي باستعمال أداة من أدوات السياسة النقدية و هي سعر إعادة الخصم، حيث أن رفع سعر إعادة الخصم لدى البنك المركزي يقلل مقدرة البنوك على منح الائتمان و هذا ما يؤدي في نهاية الأمر إلى انكماش الطلب و قد يزيد عرض السلع القابلة للتصدير و هذا ما سيؤدي إلى تصحيح العجز في ميزان المدفوعات.

الفصل الثالث :

أداء السياسة

النقدية في ظل

برامج الإصلاح

الاقتصادي

إن اضطلاع الجزائر بمهمة التنمية الاقتصادية منذ استقلالها السياسي في سنة 1962 فرض عليها القيام بإصلاحات جذرية لمنظومتها الاقتصادية، بعض هذه الإصلاحات كان ذاتيا نابعا من صميم سيادتها و البعض الآخر كان بالتنسيق مع الهيئات المالية الدولية نصيب كبير و واسع لهذه الإصلاحات من خلال صدور في سنة 1971 عدة قوانين و أوامر تسعى في مجملها إلى محاولة إرساء دعائمها و جعلها كأداة أساسية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة و لفهم أداء السياسة النقدية في الجزائر يتطلب من تناول الواقع النقدي للجزائر عبر مختلف الإصلاحات التي أحدثتها الجزائر منذ قانون المالية 1971 إلى يومنا هذا و لأجل ذلك سنحاول استعراض مسار السياسة النقدية و أداؤها من خلال قانون المالية و نتائجه التي أدت إلى إعادة هيكلة بعض المؤسسات البنكية التي شهدتها فترة الثمانينات من القرن الماضي و التي عرفت بفترة بداية الإصلاحات للتوقف عند أهم التغيرات التي شهدتها الساحة المصرفية و كذا أبرز النتائج المحققة لنصل إلى الظروف و الصعوبات التي اعترضت الجزائر مع نهاية ثمانينات القرن الماضي و الوقوف على أسباب اللجوء إلى الهيئات المالية الدولية، كما نحاول أن نوظف في تحليلنا لكل الفترات المعنية بالدراسة أهم المؤشرات المفسرة لأداء السياسة النقدية.

المبحث الأول : السياسة النقدية في الجزائر إلى غاية صدور قانون النقد و القرض

10/90

إن الحديث عن السياسة النقدية في هذه المرحلة أي إلى غاية صدور قانون النقد و العرض، يتميز بضعف الوساطة المالية و عدم تطور السوق النقدية، بالإضافة إلى التداخل في الوظائف بين كل من الخزينة العمومية و البنك المركزي و الذي كان دوره ثانويا لا سيما في مجال المراقبة البنوك، و لم تكن وظيفته في إعادة الخصم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة اللازمة، و كان نظام إعادة الخصم معقدا إذ تضمن العديد من فئات الأوراق التجارية التي طبقت عليها حدود قصوى مختلفة، و كانت هناك أسعار فائدة تفضيلية على الائتمان المقدم لبعض القطاعات و كانت حدود الاقتراض في معظمها إلزامية¹.

أما الخزينة العمومية فقد أدت دورا رئيسيا في القطاع العام باحتكارها معظم المدخرات الوطنية مستخدمة هذه الموارد خاصة في تمويل المشاريع المتعلقة بالمؤسسات العمومية، إضافة إلى ضعف حجم القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي إلا في حالات جد قليلة.

المطلب الأول : السياسة النقدية من خلال قانون المالية لعام 1971 و إعادة هيكلة المؤسسات العمومية

يمكننا تقسيم هذه المرحلة و هما الفترة الممتدة من سنة 1971 إلى سنة 1977 و التي تتعلق بتطبيق الإصلاح المالي لسنة 1971 و المرحلة الثانية من سنة 1978 – 1985 و التي تتعلق بإعادة هيكلة البنوك.

الفرع الأول : الإصلاح المالي لسنة 1971 :

لقد أسندت عملية تمويل الاستثمارات في الجزائر بعد الاستقلال و خاصة القطاع العام إلى البنك المركزي و الخزينة العمومية، و باعتبار أن الجزائر انتهجت النظام الاشتراكي الذي يعتمد على التخطيط المركزي عبر المخططات التنموية، مما يحتاج إلى أموال ضخمة سواء بالعملة الوطنية أو بالعملة الصعبة، و نظرا لإدخال التكنولوجيا على المصانع و المركبات المختلفة الموجودة تطلب تدخل الدولة

¹ كريم النشاشي ، و آخرون، تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، FMI 1988، ص ص 53 ، 54.

الفصل الثالث : أداء السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

مباشرة لدعم التمويل، حيث حمل هذا الإصلاح رؤية جديدة يتم من خلالها إسناد مهمة و مراقبة العمليات المالية للمؤسسات العمومية للبنوك و فرض رقابة صارمة على التدفقات النقدية ، و قد ارتكز هذا الإصلاح على المبادئ التالية:

✓ تدعيم الرقابة و ذلك عن طريق إجبار المؤسسات على فتح حسابين و هما حساب الاستغلال الذي يختص في تمويل العمليات القصيرة الأجل (عمليات الاستغلال) و حساب الاستثمار الذي يختص في تمويل العمليات المتوسطة و طويلة الأجل (عمليات الاستثمار).

✓ تدعيم و تعبئة الادخار نظرا لضعفه و ذلك عن طريق إنشاء فروع في كل التراب الوطني.

✓ إلغاء التمويل الذاتي للمؤسسات حتى تتمكن الدولة من تطبيق نظام التخطيط المركزي.

✓ فتح كل مؤسسة حسابا معيناً لدى بنك معين إجبارياً (التوطن البنكي) حتى تسهل عملية مراقبة التدفقات المالية، و لا يمكن للمؤسسات أن تختار البنك الذي تريد أن تتعامل معه، و لكن عملية التوجيه تتم من طرف وزارة المالية في إطار توزيع متوازن للمؤسسات بالنسبة لكل بنك، بحيث يكون كل بنك متخصص في تمويل قطاعي اقتصادي محدد¹.

✓ منع التعامل بين المؤسسات في مجال تقديم القروض و التسيقات المالية لبعضها البعض باستثناء القروض الخارجية، و بهذا أصبحت المؤسسات العمومية مجبرة على التعامل مباشرة مع البنك، علما بأن القروض البنكية قد تكون قروض داخلية أو خارجية، فإذا كانت قروض داخلية متوسطة الأجل فتتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي أما القروض طويلة الأجل فتكون عن طريق مؤسسات مالية متخصصة.

أما إذا كانت قروض خارجية فيلزم ذلك تصريح مسبق من وزارة المالية.

لقد أصبح القطاع المالي الجزائري من هذا الإصلاح يتميز بثلاث صفات و هي² :

✓ التمركز

¹ طاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 181.

² حميدات محمود ، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 1.

الفصل الثالث : أداء السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

✓ تغلب دور الخزينة

✓ إزالة تخصص البنوك التجارية من خلال الممارسة.

و هكذا أصبحت الخزينة وسيطا أساسيا تضمن تحديد مصادر تمويل الاستثمارات المخططة كما قلنا سابقا فيما إذا كانت قروض خارجية أو داخلية.

لقد أدى الإصلاح المالي لسنة 1971 إلى الانتقال التدريجي للقطاع المالي إلى وصاية وزارة المالية و بالتالي تقلص دور البنك المركزي الجزائري، حيث أصبح عمله ينحصر في عمليات أطلق عليها عمليات السوق النقدية كما أبعاد البنك المركزي عن التحديد المباشر للسياسة النقدية و أصبح عرض النقود يشكل في إطار التخطيط متغيرا داخليا يجب أن يتكيف مع احتياجات الاقتصاد الوطني.

و هكذا فقد شاركت الخزينة العمومية بصفة أساسية في انتقال اقتصاد الجزائر من اقتصاد القروض إلى اقتصاد يعتمد على طابع الاستدانة عن طريق تدخلها كأكبر مقرض و مستثمر ، مما أدى إلى فقدان البنوك التجارية و البنك المركزي لأية استقلالية فالكمل يخضع للخزينة العامة.

إن إصلاح سنة 1971 جاء كمحاولة لإعادة هيكلة القطاع المصرفي قصد التحكم الجيد في التدفقات النقدية المتداولة داخل القطاع، لكن تم التخلي عنه في قانون المالية لسنة 1978، و العودة مرة أخرى إلى الاعتماد على الخزينة العمومية في تمويل استثمارات المؤسسات و هذا ما أقرته المادة 7 من قانون المالية لسنة 1978، حين أن الاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية تكون مضمونة بتمويل من خزينة الدولة و كذلك عن طريق رؤوس الأموال الذاتية للمؤسسات.

و من الأسباب التي أدت إلى التخلي عن هذا الإصلاح و بروز عدة مشاكل :

✓ التفرقة بين البنوك ، فتخصص البنوك حسب القطاعات ، و وجود قطاعات لها مردودية عكس قطاعات أخرى مع مركزية القرار ، أظهر عدم المساواة و عدم وجود عدالة البنوك كما أدى إلى القضاء على جو المنافسة بينها.

✓ البحث عن مصادر أخرى للتمويل نظرا لأن التمويل الذاتي غير مسموح به ، و يكون ذلك تحت رقابة الوصاية.

- ✓ خلق جو بيروقراطي في التعامل.
- ✓ عدم قيام البنوك بعملية البحث عن الموارد و ذلك بسبب إمكانية إعادة تمويل خزيتها لدى البنك المركزي.
- ✓ عدم إمكانية دراسة طلب القروض فالبنك ليس له الحق في الدراسة لا سيما مردودية هذه المشاريع و نوعية القروض و ذلك لضمان إمكانية إعادة التمويل.
- ✓ صعوبات تغطية الحقوق من طرف المؤسسات الوطنية ، غير أن لها إمكانية الحصول على القرض البنكي في شكل سحب على المكشوف، و هذا ما زاد في أزمة البنوك و عجز المؤسسات.

كل هذه المشاكل و العراقيل جعلت البنوك لا تؤدي دورها، نظرا لأن كل التمويلات مرسومة بخطة مركزية و ما على المؤسسات إلا تطبيقها . و كان دور البنوك في هذه المرحلة عبارة عن قناة تمر عبرها الأموال من الخزينة إلى المؤسسات العمومية و لم يكن لها أي دور في قرار الاستثمار و قرار التمويل.

الفرع الثاني : المرحلة 78 – 85

جاء قانون المالية لسنة 1982 لتنظيم دورة التمويل، و بذلك تتولى الخزينة العمومية تمويل الاستثمارات الإستراتيجية ، و تميزت هذه المرحلة لا سيما بداية الثمانينات بإعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات و منها إعادة هيكلة القطاع البنكي و تحضير نصوص تشريعية و تنظيمية و كان هدفها تعزيز التخصص و إنشاء بنوك جديدة تهتم بقطاعات معينة، و تهدف إلى تقليص قدرة و احتكار بعض البنوك الأخرى، و قد تم إنشاء بنكين هما بنك الفلاحة و التنمية الريفية نتيجة إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري و القرض **BDL** و بنك التنمية المحلية، **BADR** الشعبي الجزائري على التوالي.

أولا : بنك الفلاحة و التنمية الريفية :

تأسس بنك الفلاحة و التنمية الريفية بموجب المرسوم رقم 82/206 المؤرخ في 13/03/1982 برأسمال قدره مليار دج، حيث أوكلت إليه مهمة تمويل القطاع الفلاحي، و كل الأنشطة الممهدة

الفصل الثالث : أداء السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

و المتممة للزراعة، إضافة إلى المهن الحرة و المنشآت الخاصة المتواجدة في الريف أيا كان نوع نشاطها بهدف تحقيق التنمية الريفية.

و بإنشاء هذا البنك يكون قد رفع عن البنك الوطني الجزائري مهمة تمويل القطاع الزراعي و بإنشائه كذلك ألغيت لجان التحكم على مستوى الدوائر المختصة في تسيير منح القروض الفلاحية، إذ أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية يقدم القروض بدون قيود أو شروط صارمة، مما أدى إلى صعوبة استرجاع تلك القروض، الشيء الذي أدى بالبنك إلى القيام بإعادة جدولة لبعض القروض، فضلا عن أن بعض القروض لم تسترد من طرف الفلاحين بسبب ظروف طبيعية أو بسبب تغيير وجهة القرض في غير موضعها.

ثانيا: بنك التنمية المحلية :

يعتبر بنك التنمية المحلية من أحدث البنوك الجزائرية، إذ تم تأسيسه بموجب المرسوم رقم 85/85 المؤرخ في 1985/04/30 برأسمال قدره نصف مليار دج و مقره خارج العاصمة إذا يتواجد بمدينة سطواوي.

يقوم بنك التنمية المحلية بمختلف العمليات المصرفية المألوفة في البنوك التجارية إلا أن مجال اختصاصه يتمثل في منح القروض المختلفة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي و التي تكون تحت وصاية البلدية أو الولاية، بالإضافة إلى قيامه ببعض النشاطات كمنح القروض بالرهن و تمويل القطاع الخاص و قد بلغت فروع البنك 160 وكالة في سنة 2000 و هي ما تعادل 15.1% من مجموع الشبكة المصرفية بالجزائر¹.

ما يلاحظ على هذه الفترة تطور مكونات الكتلة النقدية حيث أن الدولة زادت من الديون على الخزينة إلى 2.9 مرة، في حين التغطية من الذهب و العملة الصعبة لم تتزايد إلا ب 1.3 مرة، في حين القروض للاقتصاد ارتفعت ب 2.9 مرة لنفس الفترة.

¹ بن عبد الفتاح دحمان ، الأداء المتميز للمنظومة المصرفية بالجزائر لتحقيق إدارة فعالية للاقتصاد الجزائري، مداخلة تتضمن ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظومات و الحكومات، الجزائر ، جامعة ورقلة، يومي 8 - 9 مارس 2005، ص 150.

الفصل الثالث : أداء السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

تمثل القروض على الاقتصاد أكبر نسبة لتغطية الكتلة النقدية بـ 75%، تليها ديون على الخزينة و بدرجة أقل التغطية بالذهب و العملات الأجنبية¹.

و إذا أردنا مقارنة زيادة الكتلة النقدية بالنتائج المحلي الإجمالي يتضح أن نسبة الزيادة المتوسطة لحجمه لكتلة النقدية في كل مرحلة من مراحل الدراسة أكبر من النتائج المحلي الإجمالي كما يظهر في الجدول التالي:

جدول رقم 1 : مقارنة بين تطور الكتلة النقدية و الناتج المحلي الخام (1964 – 1985)

الفترة	الكتلة النقدية	الناتج المحلي الإجمالي PIB
1971 – 1964	2.9 مرة	1.9 مرة
1978 – 1971	3.7 مرة	3.2 مرة
1985 – 1979	2.8 مرة	2.2 مرة

المصدر : بنك الجزائر

يظهر من خلال الجدول السابق أن الفترة 1978 – 1971 هي الأكثر زيادة بمعدل متوسط 25.4% و يلاحظ من هذه الزيادة المطردة للكتلة النقدية على حاسا حجم الإنتاج المحلي الإجمالي تمثل خطرا كبيرا على التوازن الاقتصادي الكلي، نتيجة زيادة التدفقات النقدية على التدفقات الحقيقية من السلع و الخدمات، الشيء الذي أثر على القيمة الشرائية للعملة، و على القوة الشرائية للفرد رغم سياسة الدعم التي كانت تقدمها الدولة و تتحملها الخزينة العامة، الشيء الذي قلل من أهمية البنك المركزي في أداء دوره لا سيما فيما يتعلق بالسياسة النقدية.

¹ بلعزوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية، حالة الجزائر أطروحة دكتوراه، 2004، ص ص 243-

المطلب الثاني : السياسة النقدية من خلال القانون رقم 86 / 12

لقد عرفت الجزائر كبقية الدول النفطية أزمة مزدوجة المتمثلة في سقوط أسعار البترول و انخفاض قيمة الدولار الأمريكي، إذ نجد سعر البرميل الواحد قد تجاوز 30 دولار أميركيا في سنة 1985 لينخفض في سنة 1986 إلى 14.4 دولارا ثم إلى 11 دولار مع نهاية سنة 1988 و نتيجة لذلك انخفضت المداحيل من المحروقات (التي كانت تمثل 95% من إيرادات الجزائر) من 13.03 مليار دولار سنة 1985 إلى 8.07 مليار دولار أمريكي سنة 1986 ليصل في سنة 1988 إلى 7.65 مليار دولار و هذا الانخفاض أثر بشكل كبير على توازن ميزان المدفوعات¹.

كما أدت هذه الأزمة إلى التبعية المالية للخارج، فقد قدرت المديونية الخارجية في سنة 1970 بحوالي 0.95 مليار دولار أمريكي لتصل إلى 17 مليار دولار سنة 1980 أي تضاعفت 17 مرة خلال عشرية واحدة أما خدمات الديون انتقلت 0.05 مليار دولار إلى 3.9 مليار دولار سنة 1980 أي تضاعفت 78 مرة، و قد سعت السلطات الجزائرية إلى تخفيض حجم المديونية إلى 14 مليار في سنة 1984 لتعاود الصعود من جديد بداية من سنة 1985 ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم 2: تطور الديون الخارجية خلال الفترة (1985 – 1993)

السنة	1985	1986	1987	1988	1989	1991	1992	1993
مجموع الديون الخارجية	19.8	23.7	27.8	25.8	26.8	27.9	26.7	25.7

المصدر : بنك الجزائر ، نشر سنة 1996

أما خدمات الدين في السنوات الثلاثة الأخيرة من هذه المرحلة ، 91، 92، 93، بلغت على التوالي 9.5، 9.3، 9 مليار دولار، في الوقت الذي بلغت فيه إيرادات صادرات الجزائر خلال هذه الفترة على التوالي 12.9، 12.1، 11 مليار دولار مسجلة بذلك ارتفاعات قياسية في نسبة خدمات الدين، بلغت هذه النسبة 73.9% سنة 1991، 76.5% سنة 1992، 82.2% سنة 1993.

¹ عمار بوعزوز ، الجهاز المصرفي الجزائري من منظور الإصلاحات الاقتصادية الكلية، رسالة ماجستير جامعة الجزائر ، 1998، ص 23.

الفصل الثالث : أداء السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

و يرجع سبب ارتفاع خدمة الدين في هذه المرحلة إلى انخفاض إيرادات صادرات المحروقات و ارتفاع قيمة الواردات ، و تغيرات أسعار صرف الدولار بالنسبة للجزائر، و ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية الموجهة لصالح الدول المصنعة في مقابل معدل حقيقي سالب للدول النامية.

و قد وصل العجز الشامل في الميزانية العامة إلى رقم قياسي بنسبة 13.7% من إجمالي الناتج المحلي في عام 1988، عندما عجزت تخفيضات الإنفاق الحكومي عن تعويض انخفاض الإيرادات و نظرا لعدم وجود سوق مالية لجأت الحكومة إلى إصدار النقد لتغطية العجز المالي أو تمويله من خلال القروض الخارجية التي بدأت تتراكم كما ذكرنا سابقا، و لكن إصدار النقد مع وجود الضوابط السعرية على نطاق واسع لم يؤد إلى زيادة كبيرة في معدل التضخم، لكن بالمقابل أدى إلى تراكم السيولة الزائدة و ارتفاع الأسعار حيث قدرت الحكومة آنذاك سنة 1989 السيولة المتداولة في السوق غير الرسمية ما بين 30 و 45 مليار ج و قد حاولت امتصاص هذا الفائض النقدي بأسلوب " قرض التضامن الوطني" لكنه لم يصل إلى المستوى المطلوب نظرا لأحداث 5 أكتوبر 1988 التي أدت إلى فقدان الثقة من طرف الجمهور.

من جهة أخرى زادت نسبة النقود بمعناها الواسع إلى إجمالي الناتج المحلي ، حيث وصلت إلى 76% في سنة 1985 و ارتفعت مرة أخرى إلى 79% في سنة 1988¹.

لذلك قامت الدولة بإصلاحات 1986 بموجب القانون رقم 12/86 الصادر في 1986/08/19 المتعلق بنظام البنوك و القرض، حيث تم إدخال إصلاحات على الوظيفة البنكية لا سيما منها اعتماد مقاييس الربحية و المردودية و الأمان في تسيير البنوك العمومية خاصة في منح القروض و من هنا ظهر ما يسمى بالخطر البنكي الذي لم يكن موجودا من قبل لأن القروض كانت مضمونة من طرف الدولة.

و من أهم المبادئ التي تضمنتها هذا القانون يمكن ذكرها فيما يلي :

✓ تقليص دور الخزينة العامة في تمويل الاستثمارات و إشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية.

¹ النشاشي و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 8 - 9

✓ استعادة البنك المركزي لوظائفه التقليدية.

✓ تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير و بين نشاطات البنوك التجارية، الأمر الذي

سمح بإقامة نظام مصرفي على مستويين

أما دور البنك المركزي ف جاء في المادة 19 من هذا القانون : " يتولى البنك المركزي في إطار إعداد المخطط الوطني للقرض¹ ما يأتي:

- يضبط و يراقب توزيع الاعتمادات على قطاعات الاقتصاد بالوسائل الملائمة لذلك.
- يساعد الخزينة العمومية.
- يجمع احتياطات الصرف على المستوى المركزي و يسيرها و يوظفها.
- ينفرد بجميع العمليات الخارجية الخاصة بالذهب و يرخص باستيراد مواد الذهب و تصديرها و كل المواد و المعادن الثمينة غير المدرجة في المنتوجات الصناعية.

إن عدم إصدار مراسيم تطبيقية لهذا القانون أدى إلى عدم فعاليته على مستوى البنوك المؤسسات الاقتصادية، لأن هذا القانون وقع في وضع متناقض بين جهاز مصرفي يطمح إلى الاستقلالية و نظام اقتصادي لا يزال يعتمد على التخطيط المركزي منهجا له، التخطيط المركزي منهجا له، و هذا ما لم يستطع هذا القانون الإفلات منه، فنصت المادة 10 من القانون 86 أن المنظومة المصرفية تعد أداة تطبيق السياسة التي تقررها الحكومة في إطار المخطط الوطني للتنمية.

و نظرا لل صعوبات المختلفة التي عرفها الاقتصاد الجزائري لجأ إلى عملية إصلاح مع بداية 1988، و هو قانون 06/88 المعدل و المتمم للقانون 86 - 12 حيث أصبحت البنوك أكثر استقلالية في إدارة مواردها المالية و في منح القروض، و بذلك أصبحت البنوك مؤسسات اقتصادية متحررة من كل القيود، تملك الشخصية المعنوية و تتعامل مع الآخرين على أساس قواعد المتاجرة (الربح و الخسارة)، كما أن لها استقلالية مالية تقوم بعملية القروض نحو المشاريع ذات المردودية و ذلك بتطبيق التحليل المالي الذي يبين وضعية المؤسسة ماليا و أهميتها للحصول على القروض، فقد أصبح البنك يخضع لمبدأ التنظيم في معاملاته مع المحيط الخارجي فهو قادر على مراقبة المؤسسات من خلال متابعته للقروض

¹ بموجب هذا القانون أنشئت هيئات الإشراف و الرقابة و هي المجلس الوطني للقرض و اللجنة التقنية للبنك.

المقدمة لها و ذلك على أساس تعاقدى حتى لا تحيد عن أهدافه بالإضافة إلى أن البنوك في إطار الاستقلالية تتمتع بحرية كاملة في تمويل المشاريع و التي يضعها تحت معايير أساسية.

و قد أخذت البنوك قانون شكل شركات مساهمة، يتكون رأس مالها من أسهم تقوم بتسييرها مجموعة من صناديق المساهمة و ترجع ملكيتها للدولة، و هكذا أصبحت رؤوس أموال البنوك التجارية بعد إصلاحات سنة 1988 مقسمة بين صناديق مساهمة في شكل أسهم¹.

و على الرغم من أن هذه الإصلاحات البنكية عرفت مرحلة نوعية هامة، إلا أنه واجهتها صعوبات لم تكن متوقعة على المستوى السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي حيث :

✓ وصل معدل البطالة إلى 20.1% في سنة 1988، بينما وصل معدل التضخم إلى 10% في سنة 1989 بعدما كان في المخططين السابقين يتراوح بين 7.5 و 8% .
✓ انخفاض الاستهلاك الحقيقي، حيث سجل في السنوات 86 – 87 5% و 7.4% خلال سنتي 87 – 88 .

✓ انخفاض الإنتاج الحقيقي 1.1% ، 2.1% ، 2.9% ، للسنوات 1986 ، 1987 ، 1988 على التوالي ليصل إلى 4.6% في سنة 1989². لينفجر الشارع الجزائري بتاريخ 1989/10/05 ، الشيء الذي أدى بالجزائر إلى الدخول في مرحلة انتقالية اقتصاديا و سياسيا لتتناقص أهمية الحديث عن فعالية السياسة النقدية خلال تلك الفترة نظرا لطبيعة المرحلة و متطلباتها ليلعب النقد آنذاك دور المتغير التابع للخطة المادية³.

و خلاصة القول أن السلطة النقدية بالجزائر لم تعطي الاستقلالية التي من خلالها يحدد سياسته النقدية نظرا لسيطرة الخزينة العمومية على الجهاز المالي و النقدي في الجزائر، الشيء الذي جعل الحديث عن مسألة مصداقية السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري أمرا مستعصيا خلال تلك الفترة، فقد كان النقد متغيرا تابعا للخطة المادية، مما جعل الجزائر تدخل في اختناقات اقتصادية نتيجة زيادة أعباء الديون

¹ الدليل الاقتصادي و الاجتماعي ، المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار، الجزائر ، 1992 ، ص ص 138 – 145.

² HOCINE ben Issad : Restructuration et réforme (1979 – 1993) Alger opu , P 210.

³ أحمد باشي ، دور الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية ، الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه، 1996، ص ص 222 – 223.

الفصل الثالث : أداء السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

المشكوك فيها، مما أدى إلى عجز البنوك في تقديم السيولة إلى المؤسسات العمومية¹ ، بل لجأت إلى طلب تسهيلات من البنك المركزي.

هذه الوضعية أدت بالسلطات الجزائرية على المستوى الخارجي إلى عقد اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي و على المستوى الداخلي إعادة النظر في تشريعها النقدي و سياستها النقدية بشكل خاص، لذلك أصدرت قانونا شاملا ينظم العمل المصرفي و يحدد العلاقة بين مختلف مكونات الجهاز المصرفي الجزائري لا سيما ما تعلق منها بالسياسة النقدية، و قبل إصدار هذا القانون تعاقبت الجزائر مع صندوق النقد الدولي في سنة 1989 بمبلغ 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، يستخدم المبلغ كليا كشريجة واحدة في 1990/05/30². و قد أرفق بتسهيلات التمويل التعويضي و المفاجآت بمبلغ 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في 1989 و الذي يعتبر مكملا للاتفاق الاستعدادي و يستخدم هنا التسهيل في التخفيف من عبء المديونية و خدمة الديون و قد سحبه الجزائر سنة 1989 ، أما الاستحقاق فقد حدد بين ثلاث إلى خمس سنوات³ ، و ما يميز هذا الاتفاق أنه تم في سرية تامة ، مما أدى إلى انتقادات شديدة على الحكومة التي قامت بعقد هذا الاتفاق بحجة إخفاء الحقائق الاقتصادية على المواطنين.

و قد تطورت الكتلة النقدية M2 بين 1989 ، 1990 بنسبة 11.32% في حين لم يتغير الناتج الداخلي الإجمالي سموى بمعدل 0.8% فقط، و هو ما أظهر الفجوة بين المؤشرات النقدية و المؤشرات العينية، مما يعني وجود كتلة نقدية بدون مقابل مما ساعد على ظهور اختناقات تضخمية، كما تم تسجيل خلال سنة 1990 المؤشرات التالية :

✓ ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد بـ 18%

✓ معدل فائدة حقيقي سلبي، إذ عرف معدل التضخم بمؤشرات أسعار المستهلك ارتفاعا

ملحوظا.

¹ محمود حميدات ، مرجع سبق ذكره ، ص 1.

² الهادي خالدي ، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، الجزائر ، 1996 ، ص 1 .

³ نفس المرجع السابق ، ص 196.

✓ ارتفاع التسرب النقدي 12.57%¹.

المطلب الثالث : السياسة النقدية من خلال القانون رقم 10 / 90

الفرع الأول : محتوى قانون 10 / 90

لقد أظهرت الإصلاحات المصرفية التي قمنا بتحليلها سابقا عدم فعاليتها نتيجة للنتائج السلبية التي عرفتتها هذه المرحلة لا سيما عدم فعالية السياسة النقدية و ذلك للأسباب التالية:

✓ تحديد سعر الفائدة و مختلف العمولات المتعلقة بالقرض من طرف وزارة المالية.
✓ عدم استطاعة البنوك جلب المدخرات لانخفاض معدل إعادة الخصم، حيث كان يمثل 2.75% منذ سنة 1972 إلى غاية 1986 ليرتفع في شهر أكتوبر إلى 05% ثم في شهر ماي 1989 إلى 7%.

و نظرا لهذه النقائص جاء قانون النقد و العرض² ليضع النظام المصرفي الجزائري إلى التحول نحو اقتصاد السوق الذي يتميز بإعادة تنشيط الوساطة المالية و إبراز دور السياسة النقدية، و نتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، و أعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد و الائتمان في ظل استقلالية واسعة، كما أعيدت للبنوك التجارية وظائفها التقليدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية، مع تحديد مدتها، و استرجاعها إجباريا في كل سنة، و كذا إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة لغاية 14/04/1990 وفق جدول يمتد على 15 سنة.

✓ تم إلغاء الاككتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة و منع كل شخص معنوي أو طبيعي غير البنوك و المؤسسات المالية من أداء هذه العمليات.
✓ إرجاع الوظائف التقليدية للدينار الجزائري³.

¹ www.majalisana.com, 04 / 03 / 2015.

² قانون رقم 10/1990 المتعلق بالنقد و العرض المؤرخ في 14/04/1990 بالجريدة الرسمية، العدد 16.

³ كريم بنحاشي و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 64.

✓ إعطاء مكانة هامة للسياسة النقدية أداة ضبط اقتصادي تحت إشراف بنك الجزائر، و كان الهدف من هذا القانون هو فصل السياسة النقدية عن السياسة المالية.

و بموجب هذا القانون يعتبر المسؤول الوحيد على تسيير السياسة النقدية و في ظل الاستقلالية و التحكم في الكتلة النقدية عن طريق¹:

✓ محاربة التضخم و مختلف أشكال التهربات.

✓ الحد من توسع القرض الداخلي.

✓ إنشاء سوق نقدي.

✓ وضع نظام مصرفي عصري و فعال في مستوى تعبئة توحيد الموارد.

الفرع الثاني : مبادئ قانون النقد و العرض

يعتبر قانون 90/10 المتعلق بالنقد و العرض نصا تشريعي يعكس حق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، فقد حمل في طياته أفكارا جديدة، كما أن المبادئ التي يقوم عليها و آليات العمل التي يعتمدها ، تعكس إلى حد كبير هذه المبادئ التي تعتبر في جوهرها خدمة للسياسة النقدية، و يمكن ذكر هذه المبادئ في النقاط التالية:

أولا : الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية

كانت القرارات النقدية تبعا للقرارات الحقيقية، أي تلك القرارات التي تتخذ على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط و تبعا لذلك لم تكن أهداف نقدية بحتة، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة، بمعنى أن هذه القرارات تتخذ على أساس الأهداف النقدية و بناء على الوضع النقدي السائد و الذي يتم تقديره من طرف من طرف هذه السلطة ذاتها.

إن تبني مثل هذا المبدأ سمح بتحقيق مجموعة من الأهداف نلخصها فيما يلي²:

✓ إرجاع العملة (الدينار) لوظائفها التقليدية.

¹ صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، السياسات النقدية في الدول العربية 1996، ص ص 317 – 318.

² بلعزوز بن علي ، مرجع سبق ذكره ، ص 262.

- ✓ تحريك السوق النقدية و تنشيطها و إعطاء السياسة النقدية مكانتها.
- ✓ تسهيل منح القروض بدون تمييز بين المؤسسات العامة و الخاصة.

ثانيا : الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة المالية

بحيث لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض كما كانت في السابق تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل العجز، هذا الأمر أدى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة و صلاحيات السلطة النقدية، فقانون 10/90 جاء ليفصل بين الدائرتين، حيث أصبحت الخزينة خاضعة في تمويلها لبعض القواعد التي كنا قد ذكرناها سابقا و قد سمح هذا المبدأ بتحقيق بعض الأهداف أهمها:

- ✓ استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاطف للخزينة.
- ✓ تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.
- ✓ الحد من الآثار السلبية للمالية العامة، و تسديد الديون السابقة المتركمة عليها.

ثالثا : الفصل بين دائرة الميزانية و دائرة الائتمان

كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسة العمومية، حيث همش النظام المصرفي و كان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات فأبعدت الخزينة عن منح القروض للاقتصاد، و من أهم الأهداف لهذا المبدأ أن القروض أصبحت تقدم على أساس مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع.

رابعا : وضع نظام مصرفي على مستويين

و يعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية، و نشاط البنوك التجارية كموزع للقروض، و بموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك يراقب نشاطاتها و يتابع عملياتها، كما يمكنه أن يحدد القواعد العامة للنشاط المصرفي التي تؤدي إلى تحكمه في الأهداف النقدية و السياسة النقدية.

المبحث الثاني : السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990 – 2005.

للسياسة النقدية مسار و هذا الذي سنتطرق إليه في هذا البحث.

المطلب الأول : السياسة النقدية في ظل برامج الاستعداد الإئتماني و الاتفاق الموسع

نسعى من خلال هذا المطلب التطرق إلى الاتفاقيات التي قامت بها الجزائر مع الهيئات المالية الدولية مبرزين الظروف المحيطة بكل منها، و نحاول أن نحصر أهم النتائج المتوصل إليها و ما مدى انعكاسها على أداء السياسة النقدية من خلال :

الفرع الأول : السياسة النقدية غداة الاستعداد للاتمان الأول

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي لأول مرة للحصول على الأقساط المرتفعة في إطار التثبيت في 31 ماي 1989 حيث وافق الصندوق على تقديم قيمة 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة ما يعادل 200 مليون دولار أمريكي¹، كما استفادت من تسهيل تمويلي تعويضي للمفاجآت مقدرة بـ 315.2 مليون أي ما يعادل 360 مليون دولار أمريكي نظرا لانخفاض أسعار البترول سنة 1988 من جهة، و ارتفاع أسعار البترول وارداتها من الحبوب من جهة ثانية، و كان الاتفاق يهدف إلى تحقيق شروط لا سيما منها ما تعلق بالسياسة النقدية نذكر منها²:

- ✓ مراقبة توسع الكتلة النقدية للحد من التدفق النقدي، و تقليص حجم الموازنة العامة.
- ✓ تحرير الأسعار و تحميد الأجور و تطبيق أسعار فائدة موجبة.
- ✓ الحد من التضخم، و تخفيض قيمة الدينار.
- ✓ إلغاء عجز الموازنة ، و إصلاح المنظومة الضريبية و الجمركية.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية، و السماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

و لقد نتج على هذا الاتفاق مجموعة من اصلاحات التشريعية و التنظيمية، و من أهمها قانون النقد و القرض 10/90 و الذي يمثل قفزة نوعية في مجال السياسة النقدية كما سبق و أن رأينا.

¹ الهادي خالدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 195.

² بلعزوز بن علي ، مرجع سبق ذكره ، ص 190.

الفرع الثاني : السياسة النقدية غداة الاستعداد للاتمان الثاني

تم تحرير رسالة النية تخص اتفاق الاستعداد للاتمان الثاني للجزائر مع صندوق النقد الدولي بتاريخ 27 أبريل 1991 لينفذ بتاريخ 03 جوان 1991 بمبلغ 300 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة، أي ما يعادل 400 مليون دولار أمريكي، مقسمة على أربعة شرائح (جوان 1991، سبتمبر 1991، و مارس 1992)، غير أن الشريحة الرابعة لم يتم الحصول عليها جراء الانحرافات التي عرفتتها الأجور في الفصل الأول من سنة 1992، و يمتد هذا البرنامج لمدة 10 أشهر من جوان 1991 إلى مارس 1992.

بهدف هذا الاتفاق إلى تسريع الإصلاحات الاقتصادية من خلال:

- ✓ الحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، و ترقية النمو الاقتصادي عن طريق المؤسسات العمومية و الخاصة.
- ✓ استمرار سلبية معدل الفائدة.
- ✓ ارتفاع نشاط السوق الموازي.
- ✓ توسيع القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة 31.9%.
- ✓ تحرير التجارة الداخلية و الخارجية من أجل الوصول إلى قابلية تحويل الدينار.
- ✓ وضع سقف قصوى للإقراض الموجه للمؤسسات العمومية.
- ✓ تراجع معدل السيولة إلى 53% بعدما كان في سنة 1990 يساوي 64%.

الفرع الثالث : السياسة النقدية في ظل الاستعداد الائتماني الثالث

بعد فترة التوتر بينها و بين الهيئات الدولية، جاءت حكومة رضا مالك لتعقد اتفاقا جديدا مع الصندوق في أبريل 1994 إلى غاية مارس 1995 تحصل بموجبه على قروض بقيمة 457.2 مليون (DTS)، أي ما يعادل مليار دولار أمريكي ، و الذي تضمن مجموعة من خطوات عمل تقوم بها الجزائر حتى تتمكن من تحقيق الاستقرار الاقتصادي مما يسمح لها فيما بعد من عقد اتفاق موسع¹.

¹ حاري فاتح ، مدى ملائمة برامج الإصلاح الاقتصادي، مرجع سبق ذكره ، ص 203.

و كان يهدف هذا البرنامج لا سيما في جانبه النقدي و المالي إلى تحقيق ما يلي¹ :

- ✓ خفض معدل التضخم ليصل إلى 4% عام 1997.
- ✓ وضع برنامج لتحرير التجارة الخارجية.
- ✓ جعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية عند مستوى 20%.

المطلب الثاني : السياسة النقدية للفترة 1999 – 2004

إن ما يميز هذه المرحلة هو تحسين الأداء الاقتصادي بسبب تحسن ارتفاع أسعار البترول، و انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، أما من الناحية التشريعية فقد عرفت المرحلة صدور الأمرين 01/01 و 11/03 المعدلين و المتممين للقانون 10/90.

الفرع الأول : السياسة النقدية في ظل الأمر 01/01

بعد أكثر من عشر سنوات من دخول قانون النقد و القرض 10/90 حيز التنفيذ، جاء أمر رئاسي و هو الأمر 01/01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 يحمل في طياته بعض التعديلات لمواجهة الثغرات الإدارية و تعزيز فعالية البنك المركزي في تحقيق أهدافه المسطرة، حيث مس هذا القانون و بصفة مطلقة الجوانب الإدارية في تسيير البنك المركزي دون المساس بصلب القانون و مواده المطبقة².

و بموجب هذا الأمر تم الفصل بين مجلس إدارة البنك المركزي و مجلس النقد و القرض، بحيث أصبح يتولى تسيير بنك الجزائر و إدارته و مراقبته، على التوالي محافظ يساعده ثلاث نواب، محافظ و مجلس الإدارة و مراقبان³.

يتكون مجلس الإدارة من المحافظ رئيسا و نواب المحافظ كأعضاء و ثلاثة موظفين ساميين يعينهم رئيس الجمهورية أما مجلس النقد و القرض في إطار التعديل فإنه يتكون من :

- أعضاء من مجلس إدارة بنك الجزائر.

¹ خالد الهادي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 204 – 205.

² الأمر 01/01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 المعدل و المتمم للقانون و القرض.

³ الأمر 11/03 الصادر بتاريخ 26 أوت 2003 المعدل و المتمم لقانون النقد و القرض 10/90.

- ثلاث شخصيات بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية و النقدية¹.

الفرع الثاني : السياسة النقدية في ظل الأمر 11/03

فرضت عملية الانفتاح المتزايد للاقتصاد بحكم لبرالية التجارة الخارجية و الاستثمار إثراء أدوات الضبط النقدي و المصرفي و المالي، لما تتطلبه العملية من استنهاض لسياستي القرض و الصرف من جهة، و من جهة أخرى إدراك السلطات للضعف الذي لا زال يتخبط فيه أداء الجهاز المصرفي، خاصة بعد تعاطف جهة أخرى إدراك السلطات للضعف الذي لا زال يتخبط فيه أداء الجهاز المصرفي خاصة بعد تعاطف الفصائح المالية و النقدية لا سيما فضيحة بنك الخليفة و البنك الصناعي و التجاري و ما أسفر عنها ردود أفعال في الأوساط الاجتماعية، السياسية و الاقتصادية بشأن النظام المصرفي في الجزائر و في إطار تفكير الجزائر تكييف نظام أمنها المالي و المقاييس العالمية جاء الأمر 11/03 ليكرس قانون 10/90 و يفتح مجالاً واسعاً للنظام المالي و النقدي من خلال مجموعة من الأهداف. نذكر منها²:

- تم الفصل بين مجلس الإدارة المكلفة بتسيير البنك كمؤسسة، و بين مجلس النقد و القرض الذي يمارس اختصاصات جوهرية في مجال سياسة النقد و القرض.
- توسيع صلاحيات مجلس النقد و القرض المخول باختصاصات في مجال السياسة النقدية و سياسة الصرف و التنظيم و الإشراف و أنظمة الدفع، مع إقامة هيئة رقابية، مكلفة بمهمة نشاطات البنك.
- سيولة أفضل في انسياب المعلومات المالية التي صبحت ضرورية بحكم مكافحة الكوارث الكبرى المعاصرة " كتنبيض الأموال".
- تحديد صلاحيات اللجنة المصرفية وفقاً للمادة 105 من الأمر 11/03.
- تحديد شروط جديدة لإنشاء بنوك خاصة و منها السماح للملكي البنوك بتمويل مشاريع اقتصادية من البنوك التي يملكونها.

¹ المادة 10 من الأمر 01/01.

² رحمان موسى ، مسمش نجاة، " وضعية النظام المصرفي في ظل برنامج الإصلاح الهيكلي"، مداخلة مقدمة ضمن أشغال المنتدى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، مناقصة ، مخاطر، تقنيات (الجزائر - المركز الجامعي بجيجل يومي 6-7 جوان 2005).

الفرع الثالث : تقييم الأداء النقدي خلال المرحلة 1999 – 2004.

إن ما ميز هذه المرحلة هو عودة ارتفاع أسعار البترول مع بداية السداسي الثاني من سنة 1999 لتبلغ 23 دولار أمريكي للبرميل، مما أدى إلى تسجيل :

- عجز الخزينة في حدود 0.5% من الناتج الإجمالي.
- معدل التضخم 2.6%.
- ارتفاع مستوى القروض الموجهة للاقتصاد.

لقد واصلت أسعار البترول في الارتفاع ، إذ بلغ السعر المتوسط للبرميل 28.3 دولار خلال الأشهر الأولى لتبلغ الإيرادات من صادرات المحروقات 10.07 مليار دولار في السداسي الأول من عام 2000 و بالتالي تحقيق فائض في ميزان المدفوعات يقدر بـ 7.57 مليار دولار.

أما فيما يخص سنة 2001 فقد توسعا نقديا كبيرا، إذ بلغت قيمة التكلفة النقدية (M2) في هذه السنة ما قيمته 2437.5 مليار دج محققا بذلك معدل نمو يقارب 22.5% مقارنة بسنة 2000، و يعود هذا التوسع النقدي إلى ارتفاع صافي الأرصدة الخارجية و إلى ظهور برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية و الذي خصص له مبلغ 520 مليار دج.

و ما يمكن قوله هو أن الجزائر خلال هذه المرحلة استطاعت أن تحقق الاستقرار النقدي، و هذا بفضل الصرامة في تطبيق السياسات و إلى الوضع المريح على المستوى الخارجي بفضل ارتفاع أسعار البترول.

المبحث الثالث : الاتجاهات العامة للسياسة النقدية 2005 – 2013

إن ما ميز هذه المرحلة هو الارتفاع المستمر لأسعار البترول، و هو ما أثر بشكل إيجابي على الأداء النقدي و المالي للوطن، كما عرفت تحسن الوضعية المالية الخارجية و ارتفاع احتياطات الصرف و هو الأمر الذي يسمح للاقتصاد الجزائري تتمين مكتسبات الاستقرار الاقتصاد الكلي، و على صعيد آخر عرفت هذه المرحلة انطلاق برنامج دعم النمو و الذي يغطي الفترة 2005 – 2009.

المطلب الأول : مواصلة الإصلاحات

يمكن إيجاز أهم الإصلاحات التي عرفت الجزائر خلال هذه المرحلة فيما يلي:

- ✓ إعداد برنامج وطني يمتد من 2000 إلى 2008 لإعادة تأهيل المؤسسات العمومية و الخاصة، فهو يهدف إلى تكييف أنظمة الإنتاج و تحديثها مع التطورات الحاصلة في أنظمة الإنتاج في الدول المتطورة، و ينقسم هذا البرنامج إلى ثلاثة مراحل، حيث المرحلة الأولى تشمل 150 مؤسسة من 2000 إلى 2002 و الثانية 200 مؤسسة من 2003 إلى 2005 و الثالثة 300 مؤسسة من 2006 إلى 2008 حيث تتكفل الدولة بتغطية 70% من نفقات التأهيل و 15% من تكلفة التجهيز.
- ✓ في إطار الاستثمار الأجنبي تم استقطاب 186 مليون دولار سنة 2005 كتكلفة لإنشاء مصنعين لتحلية مياه البحر للجزائر العاصمة و وهران، تمولهما الوكالة الدولية الأمريكية للاستثمارات.
- ✓ انطلاق برنامج دعم النمو من 2005 إلى 2009، حيث خصص له غلاف مالي قدر بأكثر من 100 مليار دولار، أي ما يعادل 8000 مليار دج.
- ✓ إطلاق المخطط الإنمائي التكميلي الذي سيغطي الفترة 2010 – 2014.
- ✓ قام بنك الجزائر في مارس 2008 بتخفيض معدلات الفائدة على استرجاع السيولة، 2% بالنسبة لاسترجاع السيولة لمدة ثلاثة أشهر، و 1.25% لاسترجاع السيولة لمدة سبعة أيام مقابل 2.5% و 1.75% على التوالي¹.

¹ بنك الجزائر ، تطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، ص ص 196 – 197.

✓ تم رفع رأس المال الأدنى للمصارف و المؤسسات المالية بشكل معتبر من خلال النظام رقم 08-40 المؤرخ في ديسمبر 2008.

المطلب الثاني : التطورات الرئيسية للسياسة النقدية

من زاوية التطور التاريخي فبعد إصلاح عميق لإطار و وسائل السياسة النقدية خلال سنوات التسعينات من القرن الماضي بواسطة القانون 90-10 المتعلق بالنقد و العرض و بعدما جاء الأمر 03-11 (الذي يحمل جزءا من الأحكام المتعلقة بوسائل السياسة النقدية الموجودة في القانون 09-10) تم تعزيز الإطار التنظيمي و العملياتي للسياسة النقدية من خلال ما يلي:

الفرع الأول : عمليات السياسة النقدية

تمت في سنة 2009 مراجعة و تكملة الإطار التنظيمي المتعلق بتدخلات بنك الجزائر بموجب تنفيذ أهداف السياسة النقدية و المحددة من طرف مجلس النقد و القرض، و هذا بناء على المادة 62 من الأمر 03 - 11 أصدر مجلس النقد و القرض، و ذلك تماشيا مع التطورات الأخيرة على المستوى العالمي في مجال السياسة النقدية و عقب الأزمة المالية الدولية، و عليه أصدر مجلس النقد و القرض النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية، و وسائلها و إجراءاتها. و يحدد هذا النظام بشكل خاص ما يلي¹:

✓ الأطراف المقابلة لعمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر و العقوبات التي يمكن التعرض لها في حالة عدم احترام هذه الأطراف لالتزاماتها.

✓ الأطراف المؤهلة التي يقبلها بنك الجزائر كضمان لهذه العمليات الخاصة بالتنازلات المؤقتة و كذا طرق تقييمها.

✓ عمليات السياسة النقدية ، و بشكل خاص العمليات التي يكون بنك الجزائر مدعو للقيام بها في السوق النقدية.

¹ بنك الجزائر ، تطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011، ص 112.

الفرع الثاني : الإطار القانوني للسياسة النقدية

بعد تعزيز الإطار العملياتي للسياسة النقدية الذي أدخل في 2009، جاءت الأحكام التشريعية الجديدة لأوت 2010 التي تعطي إرساء قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية و يتعلق الأمر هنا لإصلاح هام لإطار السياسة النقدية.

و أهم ما جاء به هذا الإطار الجديد نوجزه فيما يلي :

✓ بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و لا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية و رقابة مجلس المحاسبة (المادة 09).

✓ يعني بنك الجزائر بخصوص كل العمليات المرتبطة بنشاطاته من كل الضرائب و الرسوم أو الأعباء الجبائية مهما تكن (المادة 32).

✓ يعد بنك الجزائر ميزان المدفوعات و يعرض الوضعية المالية الخارجية للجزائر (المادة 36)

✓ تتكون اللجنة المصرفية من المحافظ و ثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم زائد قاضيان منتدبان و ممثل عن مجلس المحاسبة يختاره رئيس هذا المجلس و ممثل عن الوزير المكلف بالمالية.

و يتم تحديد الأهداف الكمية النقدية و القرضية المستهدفة على أساس توقعات ميزان المدفوعات، المالية العامة، عمليات الخزينة ، و تستعمل التوقعات الخاصة بتطور المجاميع الحقيقية و مكمشاتها لتقدير معامل السيولة كما يركز الإطار التحليلي على التحليل النقدي الذي يستهدف تقييم اتجاهات الكتلة النقدية و القرض و مكوناتها على التوالي.

المطلب الثالث : تقييم الوضع النقدي و السياسة النقدية

إن الاستقرار المحقق في الفترة 1999 – 2004 بدأ في الزوال ابتداء من سنة 2006 و إلى غاية 2013 حيث عرفت سنة 2006 توسعا نقديا كبيرا، فقد بلغت قيمة العرض النقدي (M2) ما يقارب 4933.7 مليار دينار جزائري بعد ما كانت قيمته سنة 2005 تقارب 4157 مليار دج هذا الإفراط في التوسع النقدي كان بسبب ارتفاع مداخيل الجباية البترولية هذا من جهة، أما من جهة أخرى فقد ساعد ارتفاع صافي الموجودات لبنك الجزائر و المسجلة على مستوى ميزان هذا التوسع النقدي حيث بلغت قيمة هذه الأخيرة خلال نفس السنة 5515.6 مليار دج متجاوزة في ذلك معدل العرض النقدي (M2) هذا التوسع في صافي الموجودات الخارجية واصل تطوره جارا معه الكتلة النقدية نحو التوسع ما يقارب 147% عند نهاية سنة 2008 ليلعب معدل نمو الكتلة النقدية خلال هذه السنة ما يقارب 16%. مما يؤكد أن الاحتياطات الرسمية للصرف التي يحوزها بنك الجزائر يعتبر المصدر الرئيسي للإصدار النقدي، ثم لتعود في سنة 2009 معدل نمو تاريخي قدر بـ 3.1% و هذا للظروف العالمية المتمثلة في الأزمة المالية العالمية.

و يمكن تلخيص أهم المؤشرات الاقتصادية خلال هذه الفترة فيما يلي:

- رصيد الميزانية عرف عجزا على طول الفترة في ظل التزايد الكبير الذي عرفته كل من نفقات التسيير و التجهيز¹، فالأولى زادت نتيجة ارتفاع المتتالي للأجور أما الثانية فقد ارتفعت نتيجة الغلاف المالي المخصص لبرنامج دعم النمو.
- ترافق تباطؤ التوسع النقدي في سنة 2013، الذي سجل نمو برقم واحد، بنمو معتبر للقروض للاقتصاد في ظرف يتميز بارتفاع متواضع لصافي الموجودات الخارجية ضمن الوضعية النقدية المجمعة.

من جهة أخرى بعد عدة سنوات من التراكم المتواصل للموارد في صندوق ضبط الإيرادات من طرف الخزينة العمومية، سجلت سنة 2013 استقرارا نسبيا لصافي الوضعية المالية للدولة في الوضعية النقدية، رغم تسجيل تحسن في هذا المجال خلال الثلاثي الثاني. كما يكون لمجمع صافي الاستحقاقات

¹ بنك الجزائر ، تقرير سنوي ، 2008 ، ص 163.

على الدولة، سجلت الودائع في كل من مراكز الصكوك البريدية و الخزينة العمومية نموا قدره 9.8% في 2013، حدث أساسا في السداسي الأول (9.1%) . و تبقى الوضعية المالية، باعتبارها دائن صافي اتجاه النظام المصرفي، جد هامة على الرغم من الارتفاع المعتبر للمجمع قروض للاقتصاد في 2013 و في يتميز بتباطؤ وتيرة التوسع النقدي في حين ارتفع قوائم الادخارات المالية للخزينة العمومية، أي الادخارات في حساباتها المفتوحة لدى بنك الجزائر، بـ 6002.04 مليار دج في نهاية جوان 2013 مقابل 46.5713 مليار دج في نهاية ديسمبر 2012، ليتراجع إلى 56.43 مليار دج في نهاية 2013، في ظرف يتميز بالاستقرار النسبي بقائم إجمالي قيمة الخزينة العمومية عن طريق المناقصة في السوق النقدية، انتقل هذا القائم من 600.85 مليار دج في نهاية 2012 إلى 592.2 مليار دج في نهاية مارس 2013 بـ 590.37 مليار دج.

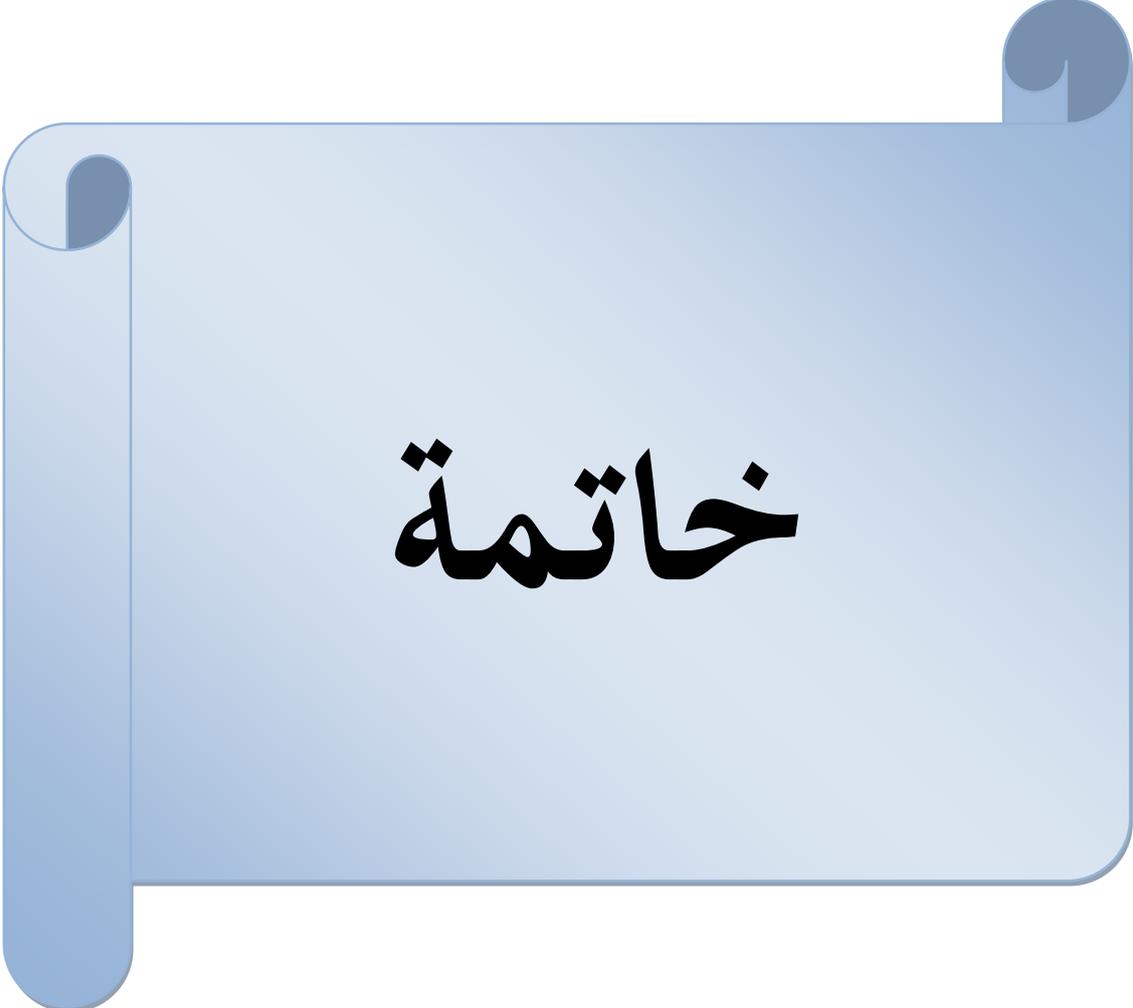
خلاصة

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن السياسة النقدية الجزائرية عرفت عدة محطات نوجزها فيما

يلي:

- عمدت الجزائر مباشرة بعد على استقلالها السياسي إلى إنشاء البنك المركزي بموجب القانون 144 /62 كمرحلة تمهيدية لتأسيس النظام المصرفي الجزائري، ثم تلتها مرحلة التأميمات (1966-1997) و تأسيس بعض البنوك العمومية.
- نظرا للنقائص الملاحظة على عمل الجهاز المصرفي و تماشيا مع المنهج الاشتراكي وضع الإصلاح المالي في سنة 1971 البنك المركزي تحت الخزينة العمومية لتنفيذ و تمويل المخططات المادية في تلك المرحلة، مما جعله مجردا من كل الصلاحيات في إدارات السياسة النقدية.
- نظرا للتوجهات الاقتصادية الجديدة في منتصف الثمانينات تم اعتماد إصلاح سنة 1986 و الذي صدر بموجب القانون المتعلق بنظام البنوك و القرض و الذي وضع البداية لنظام مصرفي و نهاية للنصوص التنظيمية المبعثرة و الغامضة التي كانت تدير النظام المصرفي السابق.
- تم تدعيم قانون 1986 بالقانون 01/88 المعدل و المتمم للقانون 12/86 ليعطي استقلالية أكبر للبنوك في إطار تنظيم جديد للاقتصاد و ما ساعد على ذلك انسحاب الخزينة العمومية من تمويل الاستثمارات المؤسسات العمومية.
- تعد مرحلة التسعينات هي المرحلة الحاسمة في الجزائر بدخوله في إصلاحات شاملة مدعومة من طرف الهيئات المالية في الاقتصاد الجزائري بدخوله في إصلاحات شاملة مدعومة من طرف الهيئات المالية الدولية نحو اقتصاد السوق بعقدها عدة اتفاقيات لاسترجاع توازنها النقدية.
- و لتدعيم الإصلاحات تواصلت التعديلات فيما يخص السياسة النقدية و الجهاز المصرفي و ذلك بإصدار الأمرين 01-01 و 03-11 المعدلين و المتممين للقانون 90-10 و بعدها تم إصدار نظام 02-09 و الأمر 04-10 لتتوافر السياسة النقدية في مقاييس عالمية.
- أما من حيث أداء السياسة النقدية، فقبل سنة 1990 لم تكون هناك سياسة نقدية واضحة المعالم، غير أنه بعد صدور قانون النقد و القرض 90-10 اتضحت معالم السياسة النقدية في الجزائر، إذ اتضحت أدواتها و أهدافها كما تم تطبيق سياسة نقدية صارمة لاستعادة التوازنات

خاصة خلال فترات التعاقد مع الهيئات المالية الدولية. بسبب ارتفاع أسعار البترول مما جعل الجزائر تنتهج سياسة نقدية حذرة مفادها امتصاص السيولة الذي كان هيكليا. من خلال ما تقدم نلاحظ أن تدابير الإصلاح جاءت لوضع السياسات الاقتصادية بصفة عامة و السياسة النقدية بصفة خاصة على مسارها الصحيح للوصول إلى الأهداف المرجوة.



خاتمة

هدفت الدراسة التي تناولها بحثنا هذا، الى محاولة معالجة إشكالية تتمحور اساسا حول موضوع السياسة النقدية ودورها في معالجة الاختلالات الاقتصادية في ظل الاصلاحات الاقتصادية، آخذين الجزائر كدراسة حالة ، و ذلك بغية معرفة الاثر الذي لعبته السياسة النقدية في الجزائر، و خاصة بعد فترة الاصلاحات المالية والاقتصادية التي قامت بها الجزائر. لقد تم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاث فصول للبحث باستخدام المنهج و الادوات سابقة الذكر، وانطلاقا من فرضيات البحث. حيث تناول الفصل الاول موضوع السياسة النقدية، وعبر مباحثه الثلاثة تمكنا من الوصف النظري لهذه السياسة من خلال التعرف الى مفهوميها ومراحل تطورها وكذا واستراتيجياتها، وتعتبر السياسة النقدية احدى اهم مكونات السياسة الاقتصادية، إذ تتعدى السياسات الاخرى (السياسة الجمركية، السياسة الجبائية، السياسة التجارية... الخ) لما توفره من سيولة لازمة للاقتصاد، السياسة النقدية تشمل جميع القرارات و الاجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت اهدافها نقدية او غير نقدية وكذلك جميع الاجراءات غير النقدية التي تهدف الى التأثير في النظام النقدي، حيث تلعب السياسة النقدية دورا هاما في الاقتصاد الوطني حيث ينتقل أثرها الى نشاط الاقتصادي عن طريق أدوات وأساليب المستخدمة لتوجيهه والتأثير في مساره بشكل يساعد على تحقيق أهداف المجتمع، كما يبرز دور السياسة النقدية خاصة في أوقات التضخم، ففي دول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تركز هذه السياسات في المقام الاول في المحافظة على تشغيل الكامل للاقتصاد في اطار من الاستقرار النقدي الداخلي وفي مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة. أما في الدول السائرة في طريق النمو فإن السياسة النقدية تنحصر في خدمة التنمية وتوفير التمويل اللازم لها.

و تسطر الحكومات المعاصرة عدة أهداف تسعى من خلالها الى تطبيق الاستراتيجية المتوخاة من التطبيق الجيد لسياسة نقدية محكمة وتمثل هذه الاهداف في أهداف أولية وتتضمن هذه الاهداف مجموعتين من المتغيرات الأولى تتكون من المجمعات و الاحتياطات النقدية التي بدورها تتضمن احتياطات الودائع الخاصة و الاحتياطات غير المقترضة. أما المجموعة الثانية تتعلق بظروف سوق النقد التي تتكون من الاحتياطات الحرة ، معدل الارصدة البنكية، وهناك اهداف وسيطية التي تعتبر متغيرات نقدية مراقبة من طرف السلطة النقدية والتي تتمثل في مستوى معدلات الفائدة وسعر الصرف والمجمعات النقدية، أما الاهداف النهائية تعتبر كنقطة أخيرة في مسار استراتيجية السياسة النقدية وتمثل في المحافظة على الإستقرار النسبي في المستوى العام للاسعار، تحقيق العمالة الكاملة، تحسين ميزان المدفوعات، تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة. بعد تحديد المفاهيم الاساسية للسياسة النقدية، تطرقنا في الفصل الثاني الى معالجة الاختلالات الاقتصادية وفق السياسة النقدية، حيث تطرقنا في المبحث الاول الى دور السياسة النقدية في معالجة التضخم ، وذلك

نظرا لتعدد الآثار التي تنجم عن التضخم والمتمثلة في الآثار الاجتماعية، الاقتصادية، حيث عملت السلطات النقدية على إيجاد سياسات المعالجة تمثلت هذه السياسات في عمليات السوق المفتوحة التي تعتبر من الوسائل الهامة التي يستعملها البنك المركزي في تقليص حجم الائتمان لا يستطيع البنك المركزي استخدام وسيلة نقدية ثانية والمعروفة بسعر الخصم من اجل السيطرة على التضخم ورفع نسبة احتياطي القانوني، أما في المبحث الثاني تطرقنا الى دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان مدفوعات، إن وجود اختلال في ميزان مدفوعات لبلد ما يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية خطورة على الاقتصاد الوطني و يتم معالجته وفق عدة طرق وتمثل في تسوية ميزان المدفوعات بالاعتماد على آلية السوق، و الطريقة الاخرى هي التوازن عن طريق التدفقات المالية وتدخل السلطات العامة.

و تطرقنا في مبحثنا الثالث الى الانكماش و الكساد التضخمي، حيث نعني بالانكماش تزايد معدلات التغير في التدفقات السلعية عند معدلات التغير و يتم معالجة الانكماش باستعمال وسائل السياسة النقدية من طرف البنك المركزي وذلك لزيادة عرض نقود ، أما الكساد التضخمي هو ظاهرة تتمثل في تعايش التضخم مع الكساد جنبا الى جنب، لأول مرة يتوافق الارتفاع المستمر للأسعار مع تزايد حجم البطالة وتدهور الانتاج الحقيقي، وللقضاء على الكساد التضخمي هناك عدة طرق للعلاج و تتمثل في سياسة العلاج السريع و التي تركز على ضرورة تخفيض معدل النمو النقدي بصورة أساسية وسياسة العلاج التدريجي في المدى الطويل وتتميز هذه السياسة في قبول التعايش مع التضخم في بادئ الامر ثم السير بخطوات تدريجية لتخفيض معدلات النمو النقدي بصورة بطيئة و طويلة الاجل.

و في الاخير تناولنا أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي، البحث الاول تناولنا فيه السياسة النقدية ، في الجزائر الى غاية صدور قانون النقد والقرض 10/90 و المبحث الثاني تناولنا فيه السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990 الى 2005 ، و المبحث الثالث تناولنا فيه الاتجاهات العامة للسياسة النقدية من 2005 الى 2013.

و في هذا الإطار قامت الجزائر بتنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي اقترحه صندوق النقد الدولي كوسيلة لتحقيق الانسجام بين النمو الداخلي الذي يربب السلطات معدلاته وبين أوجه التوازن الاقتصادي من التحكم في التضخم و عجز ميزان المدفوعات و هذا عن طريق إدارة الطلب الكلي.

1- اختبار الفرضيات:

- تبين من الدراسة ان رصيد المدفوعات يتوقف على رصيد الحساب الجاري، و أن تغير سعر الصرف يؤثر على هذا الحساب أولا و من ثم التأثير على ميزان المدفوعات، غير ان فعالية تغيير سعر الصرف ترتبط بشروط اساسية لنجاحها وهي غير موجودة في غالبية البلدان النامية و عليه فإن الفرضية الاولى صحيحة.

- تمحورت الفرضية الثانية حول فعالية السياسة النقدية في طلب برامج الصندوق النقد الدولي فإذا ما اسقطنا هذا البرنامج على الجزائر نجدها حتى وان نجحت في خفض التضخم الى مستويات جيدة إلا انها زادت الاوضاع الاقتصادية تفاقما وهذا ما بين خطأ الفرضية.

- اما فيما يخص الفرضية الثالثة و هي من دعائم نجاح الإصلاح الاقتصادي اتساع حجم النفقات فهي خاطئة فارتفاع حجم النفقات و اتساعها يحدث خللا في الميزانية و هذا ما يتنافى مع دعائم الإصلاح الاقتصادي.

- أما الفرضية الثالثة وهي مساهمة السياسة النقدية المنتهجة في الجزائر ولو بشكل نسبي في تحقيق الإصلاح الاقتصادي فهي صحيحة.

2- نتائج الدراسة:

- تتوقف فعالية السياسة النقدية على درجة استقلالية السلطة النقدية، و التي من خلالها يكون لهذه السياسة دور فعال في معالجة الاختلالات الداخلية منها والخارجية.

- لا يمكن معالجة اختلال ميزان المدفوعات بنفس الطريقة بالنسبة لجميع الدول، ومثلا سياسة تخفيض قيمة العملة محلية لا تقضي على عجز ميزان مدفوعات معظم البلدان النامية.

- يؤدي التركيز على هدف وجيه للسياسة النقدية متمثل في الركوض وراء كبح مستويات التضخم، مع إهمال الاهداف الاخرى الى اختلالات التوازنات الداخلية كتراجع النمو الاقتصادي و زيادة معدلات البطالة.

- تتسم السياسة النقدية بالفعالية في معالجة الضغوط التضخمية أكثر منه في حالات الكساد بسبب فعالية أدوات السياسة النقدية في التحكم.

- يمثل التضخم حالة من حالات عدم التوازن في الاقتصاد الكلي وبالتالي تكون مسبباته اما ارتفاع الطلب الكلي أو انخفاض العرض الكلي نتيجة لزيادة التكاليف.

- يعتمد بنك الجزائر في تحقيق اهدافه على الادوات غير المباشرة للسياسة النقدية بكثرة، و يرجع ذلك لفعاليتها مقارنة بالأدوات المباشرة و لكن تم تهميش سياسة السوق المفتوحة نظرا لعدم تطور سوق المالي في الجزائر.

- جاء قانون النقد و القرض ليضع حدا لعلاقة التبعية بين البنك المركزي الجزائري و بين الخزينة العمومية.

3- التوصيات:

- يستدعي استخدام أدوات السياسة النقدية ضرورة التنسيق بينها حسب الظروف السائدة و الأهداف المراد تحقيقها من وراء السياسة المستخدمة.
- دعم الاستقلالية القانونية بالتطبيق الفعلي لنصوص التشريعات في الواقع لضمان الاثر الايجابي للاستقلالية القانونية للبنك المركزي على معدلات التضخم.
- ضرورة تطوير السوق المالي في الجزائر وتوفير كافة الظروف الملائمة لنجاح سياسة السوق المفتوحة ليتم الاعتماد عليها ضمن ادوات السياسة النقدية.
- على السياسة النقدية الجزائرية، محاولة التوفيق بين هدف التضخم و بين ضرورة توفير جو ملائم للاستثمار الوطني عن طريق تشجيع الائتمان المحلي و جعله في مستويات مقبولة

4- آفاق البحث:

- لقد تبين من خلال بحثنا هذا بأن هناك جوانب هامة جديدة بالدراسة و هي كالآتي:
- أثر السياسة المالية على ميزان المدفوعات و التضخم.
 - دراسة اثر استقلالية البنك المركزي على استقلالية اسعار الصرف كهدف وسيط للسياسة النقدية.
 - دراسة مقارنة لأثر استقلالية البنك المركزي على التضخم ما بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية

أ . الكتب

1. أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد، آلية التجارة، جامعة عين شمس الإسكندرية ، 2000
2. أحمد شعبان محمد علي، إنعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2007
3. أحمد زهير سامية، النقود و المصارف، دار زهران للنشر، عمان، 1993
4. أحمد باشي ، دور الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية ، الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه، 1996
5. الطاهر عبد الله ، موفق علي ، النقود و البنوك و المؤسسات المالية ، الأردن ، مركز يزيد للنشر ، 2004
6. الهادي خالدي ، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، الجزائر، 1996
7. بسام الحجازي ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003
8. بلعزوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية، حالة الجزائر أطروحة دكتوراه، 2004
9. عبد المنعم السيد علي ، اقتصاديات النقود و المصارف ، الأكاديمية للنشر ، الأردن ، 1999
10. عبد المطلب عبد الحميد ، النظرية الاقتصادية (تحليل آلي وجزئي للمبادئ) ا الدار الجامعية الاسكندرية ، 2000

11. عبد المنعم السيد على ، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف و الأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2004
12. عقيل جاسم عبد الله ، النقود والبنوك ، منهج نقدي ومصرفي ، عمان ، دار مكتبة الحامد للنشر ، 1999
13. عرفان تقني الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان ، الأردن، 1999
14. غازي حسين عناية ، التضخم المالي ، دار الجليل بيروت الطبع الأولى ، 1992
15. محمد الكفراوي، النقود والمصارف في النظام الإسلامي ، دار الجامعات المصرية
16. محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983
17. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002
18. محمود يونس وعبد المنعم مبارك، النقود المصرفية و التجارية الدولية، الدار الجامعية، بيروت ، 1996
19. محسن أحمد محمد الحضري، التضخم الهيكلي في الدول الإفريقية، جمهورية غانا، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1984
20. سهير محمود معتوق ، النظم والسياسات النقدية ، الدار اللبنانية، الطبعة الأولى 1989
21. سيجل باري، النقود والبنوك الاقتصادية، وجهة نظر النقديين، دار المريخ للنشر، 1978
22. صالح صالح ، السياسة النقدية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء، 2000
23. صبحي تدرس قريصة ، النقود والبنوك، دار الجامعات المصرية ، القاهرة، بدون سنة نشر
24. صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة، مصر، 2000

25. كريم النشاشي ، و آخرون، تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، FMI 1988
26. حسين بني هاني ، اقتصاديات النقود و البنوك ، الأردن دار الكندي ، 2003
27. حميدات محمود ، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996
28. فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2001
29. لطرش الطاهر ، تقنيات البنوك ، الجزائر ، د م ج ، الطبعة الثانية، 2003
30. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي ، دار الفكر ، الجزائر، 1993
31. ناظم محمد، نوري الشمري، " النقود و المصارف" ، دار الكتب للطباعة و النشر، 1995
32. الصيرفة المركزية، ترجمة عبد الواحد المخزومي، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، 1987
33. زينب عوض الله حسين ، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، الحلبي الحقوقية ، لبنان ، 2003

ب . الرسائل و الأطروحات

1. بلوناس عبد الله، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة الى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2005
2. فريد بن طالي، السياسات النقدية والمالية وعوامل نجاحهما فظل المتغيرات الدولية، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2001 – 2002
3. نجاتي محمد العيد ، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على ميزان مدفوعات الدول النامية (حالة الجزائر) ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010

4. كمال العريب ، تأثير تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، الجزائر، 2006
5. رايس فضيل، التوازنات الخارجية والوضع النقدي الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، الجزائر، 2006
6. عمار بوعزوز ، الجهاز المصرفي الجزائري من منظور الإصلاحات الاقتصادية الكلية، رسالة ماجستير جامعة الجزائر ، 1998

ج . المجالات و التقارير

1. محمد عبد العظيم طلب ، التضخم كهدف إستراتيجي للسياسة النقدية ، مجلة دراسات مستقبلية ، مصر ، جامعة أسيوط ، العدد العاشر، يوليو 2004
2. رحمان موسى ، ممشى نجاه، " وضعية النظام المصرفي في ظل برنامج الإصلاح الهيكلي"، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، مناقصة ، مخاطر، تقنيات (الجزائر - المركز الجامعي بجيجل يومي 6-7 جوان 2005).
3. بن عبد الفتاح دحمان ، الأداء المتميز للمنظومة المصرفية بالجزائر لتحقيق إدارة فعالية للاقتصاد الجزائري، مداخلة تتضمن ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظومات و الحكومات، الجزائر ، جامعة ورقلة، يومي 8 - 9 مارس 2005
4. الدليل الاقتصادي و الاجتماعي ، المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار، الجزائر ، 1992
5. صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، السياسات النقدية في الدول العربية 1996
6. قانون رقم 1990/10 المتعلق بالنقد و العرض المؤرخ في 14/04/1990 بالجريدة الرسمية، العدد 16.
7. الأمر 01/01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 المعدل و المتمم للقانون و القرض.
8. الأمر 11/03 الصادر بتاريخ 26 أوت 2003 المعدل و المتمم لقانون النقد و القرض 10/90.
9. المادة 10 من الأمر 01/01.

10. بنك الجزائر ، تطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008

11. بنك الجزائر ، تطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011

المواقع الإلكترونية

1. www.majalisana.com, 04 / 03 / 2015.
2. <http://www.arab-api.org/course40/pdf>

المراجع باللغة الفرنسية

1. GUENDOZ Brahime, relation économique international, édition el maarifa, Alegria, 1998
2. HOCINE ben Issad : Restructuration et réforme (1979 – 1993) Alger opu